وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم مالية والمحاسبية
مخبر الاقتصاد، المالية وإدارة الاعمال (ECOFIMA)

أطروحة دكتوراه
مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (LMD) الطور الثالث

أثر التزام المدقق الخارجي بقواعد السلوك المهني على اكتشاف الغش في القوائم المالية–دراسة ميدانية–

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية
التخصص: محاسبة وتدقيق

للطالب (ة): قرفي هاجر
المشرف الرئيسي: شلابي عمار، أستاذ التعليم العالي، جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة –
المشرف المساعد: كيموش، بلال أستاذ التعليم العالي، جامعة 20 أوت 1955– سكيكدة –

أمام أعضاء اللجنة:

الأستاذ الدكتور مزياني نور الدين	أستاذ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
الأستاذ الدكتور شلابي عمار	أستاذ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا
الأستاذ الدكتور كيموش بلال	أستاذ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا مساعدا
الدكتور محمد فروم صالح	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	عضوا
الدكتورة عمارة مريم	أستاذة محاضرة قسم "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	عضوا
الدكتور مرنيش حمدي	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	عضوا
الدكتور مرداسي شوقي	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي	عضوا

السنة الجامعية: 2025/2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم مالية والمحاسبية
مخبر الاقتصاد، المالية وإدارة الاعمال ECOFIMA

أطروحة دكتوراه
مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (LMD) الطور الثالث

أثر التزام المدقق الخارجي بقواعد السلوك المهني على اكتشاف الغش في القوائم المالية–دراسة ميدانية–

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية
التخصص: محاسبة وتدقيق

للطالب (ة): قرفي هاجر
المشرف الرئيسي: شلابي عمار، أستاذ التعليم العالي، جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة –
المشرف المساعد: كيموش، بلال أستاذ التعليم العالي، جامعة 20 أوت 1955– سكيكدة –

أمام أعضاء اللجنة:

الأستاذ الدكتور مزياني نور الدين	أستاذ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
الأستاذ الدكتور شلابي عمار	أستاذ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا
الأستاذ الدكتور كيموش بلال	أستاذ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا مساعدا
الدكتور محمد فروم صالح	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	عضوا
الدكتورة عمارة مريم	أستاذة محاضرة قسم "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	عضوا
الدكتور مرنيش حمدي	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	عضوا
الدكتور مرداسي شوقي	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي	عضوا

السنة الجامعية: 2025/2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة
مخبر الانتماء : ECOFIMA

إقـــرار خاص بأطروحة الدكتوراه

أنا الممضي أسفله الطالبة قرفي هاجر أقر بأن هذه الأطروحة الموسومة بـ:

أثر التزام المدقق الخارجي بقواعد السلوك المهني على اكتشاف الغش في القوائم المالية –دراسة ميدانية–

هي عمل أكاديمي خاص بي، وأنه لم يتم تقديم أي جزء منه أو كله في أي مكان آخر لنيل درجة علمية.

الإمضاء

الملخص

تناولت هذه الدراسة تأثير التزام المدقق الخارجي بقواعد السلوك المهني على كشف الغش في القوائم المالية، مستندة إلى عينة تشمل 40 مؤسسة اقتصادية جزائرية في البحث الميداني. لتقييم مدى التزام المدققين الخارجيين، تم تصميم استبيان لاستطلاع آراء الكوادر العاملة في هذه المؤسسات. من أصل 220 استبيانًا تم توزيعه، تم اعتماد 120 منها للتحليل الإحصائي، ولقياس الغش في القوائم المالية، تم تحليل البيانات المالية للمؤسسات المستهدفة باستخدام عدة نماذج، من بينها F-Score وM-Score، بالإضافة إلى مؤشرات مثل (DSRI. GMI. AQI. SGI. DEPI). تهدف هذه الأدوات إلى كشف أساليب الغش وفقًا للمعايير المعتمدة من قبل منظمة الاحتيال العالمي.

أظهرت الدراسة نتائج مهمة، حيث تبين أن قواعد السلوك المهني، بشكل عام، لم يكن لها تأثير ذو دلالة إحصائية على كشف الغش في القوائم المالية. ومع ذلك، كان هناك استثناء وحيد يتمثل في عنصر السرية، الذي أثبت أهميته الكبيرة في هذا السياق.

بناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة اتخاذ خطوات شاملة لضمان نزاهة القوائم المالية، من خلال تطوير الأطر التشريعية، تحسين ممارسات التدقيق، وتعزيز الوعي بأهمية الشفافية والامتثال المالي، وقد خلصت الدراسة الى انه وبالرغم من ان هناك التزام كبير من قبل المدققين الخارجيين بقواعد السلوك المهني، الا انه غير كافي للحد من الغش في القوائم المالية يتطلب هذا الأمر تطوير استراتيجيات أكثر فعالية للكشف عن الغش المالي، وتعزيز دور المدققين الخارجيين، وتحسين آليات الإفصاح المالي. كما يستدعي ذلك مراجعة شاملة للإطار التنظيمي والقانوني الذي يحكم الممارسات المالية والمحاسبية في الشركات.

الكلمات المفتاحية: السلوك المهني؛ المدقق الخارجي؛ اكتشاف الغش؛ القوائم المالية.

Abstract

This study examined the impact of external auditors' adherence to professional conduct rules on detecting fraud in financial statements, based on a sample of 40 Algerian economic institutions in a field survey. To assess the level of compliance among external auditors, a questionnaire was designed to gather the opinions of staff working in these institutions. Out of 220 distributed questionnaires, 120 were deemed valid for statistical analysis.

To measure fraud in financial statements, the financial data of the targeted institutions were analyzed using several models, including F-Score and M-Score, as well as indicators such as DSRI, GMI, AQI, SGI, and DEPI. These tools aim to detect fraud methods in financial statements according to the standards set by the Global Fraud Organization.

The study revealed significant findings, showing that, in general, professional conduct rules did not have a statistically significant impact on detecting fraud in financial statements. However, the element of confidentiality stood out as an exception, proving to be particularly important in this context.

Based on these results, the study recommended the need for comprehensive steps to ensure the integrity of financial statements by developing legislative frameworks, improving audit practices, and raising awareness of the importance of transparency and financial compliance. The study concluded that, although external auditors demonstrate a high level of commitment to professional conduct rules, this is insufficient to curb financial fraud. More effective strategies for detecting financial fraud, enhancing the role of external auditors, and improving financial disclosure mechanisms are needed. This also calls for a comprehensive review of the regulatory and legal framework governing financial and accounting practices in companies.

Keywords : Professional Conduct ; External Auditor ; Fraud Detection ; Financial Statements.

Résumé

Cette étude a examiné l'impact de l'engagement des auditeurs externes envers les règles de conduite professionnelle sur la détection de la fraude dans les états financiers, en se basant sur un échantillon de 40 institutions économiques algériennes dans une enquête de terrain. Pour évaluer le niveau de conformité des auditeurs externes, un questionnaire a été conçu pour recueillir les avis des cadres travaillant dans ces institutions. Sur les 220 questionnaires distribués, 120 ont été jugés valides pour l'analyse statistique.

Pour mesurer la fraude dans les états financiers, les données financières des institutions ciblées ont été analysées à l'aide de plusieurs modèles, dont le F-Score et le M-Score, ainsi que des indicateurs tels que le DSRI, le GMI, l'AQI, le SGI et le DEPI. Ces outils visent à détecter les méthodes de fraude dans les états financiers selon les normes établies par l'Organisation Mondiale de la Fraude.

L'étude a révélé des résultats significatifs, montrant que, dans l'ensemble, les règles de conduite professionnelle n'ont pas eu d'impact statistiquement significatif sur la détection de la fraude dans les états financiers. Cependant, l'élément de confidentialité s'est distingué comme une exception, prouvant son importance particulière dans ce contexte.

Sur la base de ces résultats, l'étude a recommandé la nécessité de prendre des mesures globales pour garantir l'intégrité des états financiers, en développant des cadres législatifs, en améliorant les pratiques d'audit, et en sensibilisant à l'importance de la transparence et de la conformité financière. L'étude a conclu que, bien que les auditeurs externes démontrent un engagement élevé envers les règles de conduite professionnelle, cela reste insuffisant pour réduire la fraude financière. Il est nécessaire de développer des stratégies plus efficaces pour détecter la fraude financière, renforcer le rôle des auditeurs externes, et améliorer les mécanismes de divulgation financière. Cela appelle également à une révision complète du cadre réglementaire et juridique régissant les pratiques financières et comptables dans les entreprises.

Mots-clés : Conduite Professionnelle ; Auditeur Externe ; Détection de la Fraude ; États Financiers

إهداء

إلى والديّ العزيزين، أطال الله في عمرهما، شكرًا لكما على دعمكما اللامحدود وتضحياتكما المستمرة من أجلي، فأنتم النور الذي يضيء دربي. إلى إخوتي، سندي في الحياة، شكرًا لكم على وقوفكم بجانبي دائمًا، فأنتم الأمل الذي يدفعني للأمام. وإلى أصدقائي، أنتم النجوم التي تزين سماء أيامي، شكرًا لكم على اللحظات الجميلة والدعم المتواصل. لكم جميعًا، أرفع قلمي وأعبر عن امتناني، أدامكم الله وحفظكم.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ المشرف المساعد، **كيموش بلال**، الذي كان عوناً لا ينضب ومرشداً لا يكل. فلقد كرّس من وقته وجهده الكثير، وفتح لي أبواب معرفته على مصراعيها، وكان لتوجيهاته الدقيقة وملاحظاته القيمة الأثر الأكبر في تشكيل هذه الأطروحة وإخراجها بأفضل صورة. فكل كلمة وكل نصيحة منه كانت نبراساً ينير الطريق أمامي. فله مني كل التقدير والعرفان على صبره وحكمته وتفانيه في التوجيه والإرشاد.

كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذ المشرف **عمار شلابي** على إرشاداته المفيدة.

والشكر موصول إلى السادة **أعضاء لجنة المناقشة الموقرة** على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة.

ولا يفوتني أن أشكر جميع من ساعدني في إنجاز هذا العمل من أساتذة الكلية والزملاء الكرام، الذين كانوا دائمًا سندًا ودعماً لي.

قائمة فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
البسملة	أ
الإقرار	ب
الملخص باللغة العربية	ج
الملخص باللغة الإنجليزية	د
الملخص باللغة الفرنسية	هـ
الاهداء	و
الشكر	ز
قائمة الجداول	ك
قائمة الرسوم والأشكال	ل
قائمة الرموز والمختصرات	م
قائمة المحتويات	ن
مقدمة	01
الفصل الأول: قواعد السلوك المهني في التدقيق	
تمهيد	07
1. الإطار النظري لقواعد السلوك المهني	08
1.1. مفهوم اخلاقيات عمل المدقق	08
1.1.1. تعريف السلوك الأخلاقي	08
2.1. اخلاقيات مهنة التدقيق	09
3.1. أخلاقيات المدقق الخارجي	10
2. تنظيم اخلاقيات مهنة التدقيق	11
1.2. مدونة اخلاقيات مهنة التدقيق	11
2.2. الالتزام بمدونة أخلاقيات المهنة	12
3.2. قواعد السلوك المهني في التدقيق	13
1.3.2. مبدأ النزاهة	14
2.3.2. مبدأ الموضوعية	18
3.3.2. مبدأ الكفاءة المهنية	21
4.3.2. مبدأ السلوك المهني	25
5.3.2. مبدأ السرية	27

3. قواعد السلوك المهني حسب المشرع الجزائري	28
1.3. مسؤولية المدقق في ظل قواعد السلوك المهني	30
2.3. الفرق بين اشكال المسؤوليات	32
خلاصة الفصل الأول	33
الفصل الثاني: الغش في القوائم المالية	
تمهيد	34
1. القوائم المالية وأهميتها الاقتصادية والقانونية	35
1.1. مفهوم القوائم المالية	35
1.2. أهمية القوائم المالية	36
2. طبيعة الغش في القوائم المالية	37
1.2. مفهوم الغش	37
2.2. مفهوم الخطأ	38
3.2. الفرق بين الغش والخطأ	38
4.2. المحاسبة الإبداعية	39
5.2. التمييز بين الغش في القوائم المالية، المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح	41
6.2. دوافع وأساليب الغش في القوائم المالية	41
1.6.2. أساليب الغش في القوائم المالية	43
2.6.2. آثار الغش على القوائم المالية	43
3.6.2. عوامل ودوافع اللجوء إلى الغش في القوائم المالية	44
3. دور ومسؤولية المدقق في اكتشاف الغش في القوائم المالية	46
1.3. المعايير المتعلقة بالمسؤوليات	46
1.1.3. المبادئ التي تحكم مهنة التدقيق	46
2.1.3. مسؤولية الموافقة على شروط التكليف بالتدقيق	47
3.1.3. مسؤولية رقابة جودة مراجعة القوائم المالية	48
2.3. مسؤولية المدقق الخارجي عن كشف الغش في القوائم المالية	49
1.2.3. النموذج الفني لخطر التدقيق	50
3.3. إجراءات التدقيق المتبعة عند وجود دلائل تشير إلى الغش	51
1.3.3. مسؤولية مدقق الحسابات عن عدم اكتشاف الأخطاء والغش بعد صدور تقريره	52
2.3.3. التقرير عن الغش والخطأ	53

4.3. مسؤولية المدقق في ظل استخدام الحاسوب والإجراءات التحليلية في تقييم الغش في القوائم المالية	54
4. أهم نماذج الكشف عن الغش في القوائم المالية	56
1.4. نموذج M-Score (Beneish, 1999)	56
2.4. نموذج F-SCORE	58
3.4. نموذج Altman Z-Score	61
4.4. نموذج Z-Score المعدل	63
5.4. نموذج P-Score	63
6.4. النموذج الخماسي للغش (Fraud Pend Pentagon Model)	64
خلاصة الفصل الثاني	66
الفصل الثالث: مراجعة الادبيات وتحديد الفرضيات	
تمهيد	67
1. عرض الدراسات السابقة	68
1.1. الدراسات التي تناولت الالتزام بقواعد السلوك المهني	68
1.3. الدراسات التي تناولت اكتشاف الغش في القوائم المالية	71
1.5. الدراسات التي جمعت بين المتغيرين	75
1.6. موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	76
2. فرضيات الدراسة	78
3. طريقة وأدوات الدراسة	80
1.3. منهجية الدراسة	80
2.3. مصادر الحصول على بيانات	81
3.3. مجتمع وعينة الدراسة	81
4.3. النموذج العام للدراسة	82
5.3. قياس الالتزام بقواعد السلوك المهني	84
6.3. قياس الغش في القوائم المالية	87
7.3. الأدوات الإحصائية المستخدمة	90
خلاصة الفصل الثالث	92
الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة وتحليلها	
تمهيد	93

1. النتائج المتعلقة بالالتزام بقواعد السلوك المهني	94
1.1. وصف خصائص عينة الدراسة	94
2.1. نتائج مستوى التزام محافظين الحسابات بقواعد السلوك المهني في الجزائر	97
1.2.1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الالتزام بالنزاهة	98
2.2.1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الالتزام بالموضوعية	100
3.2.1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الالتزام بالكفاءة المهنية	102
4.2.1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الالتزام بالسلوك المهني	105
5.2.1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الالتزام بالسرية	107
6.2.1. نتائج اختبار توزيع البيانات ومستوى الالتزام بقواعد السلوك المهني.	109
2. النتائج المتعلقة بالغش في القوائم المالية	111
1.2. النتائج الوصفية لقياس الغش في القوائم المالية	111
1.1.2. نسب الغش في القوائم المالية محل الدراسة	111
2.2. التحليل الوصفي لنتائج قياس الغش في القوائم المالية للشركات محل الدراسة	115
3. أثر الالتزام بقواعد السلوك المهني على اكتشاف الغش في القوائم المالية	119
1.3. النموذج الخاص بالمتغير التابع (اكتشاف الغش في القوائم المالية) حسب نتائج F-Score	119
2.3. النموذج الخاص بالمتغير التابع (اكتشاف الغش في القوائم المالية) حسب نتائج M-Score	124
3.3. النموذج الخاص بالمتغير التابع (اكتشاف اختلاف التوقيت DSRI)	127
4.3. النموذج الخاص بالمتغير التابع اكتشاف الإفصاح الغير صحيح (GMI)	131
5.3. النموذج الخاص بالمتغير التابع التقييم الغير صحيح للأصول (AQI)	136
6.3. النموذج الخاص بالمتغير التابع اكتشاف الدخل الوهمي (SGI)	141
خلاصة الفصل	146
الخاتمة	147
المراجع	156
الملاحق	165

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	المعايير الدولية للتعليم المحاسبي IAES	25-23
02	اسقاط ما ورد في قانون 10-01 على المبادئ المعمول بها	30-29
03	مسؤوليات المدقق حسب القانون الجزائري.	32-31
04	المحاسبة الإبداعية مقابل الغش في القوائم المالية	41
05	المعايير الدولية للتدقيق (200- 299)	47
06	مفاهيم رئيسية	51
07	تصنيف المخاطر بناء على القيمة الحدية لـ F-score.	61
08	عدد الاستمارات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل	83
09	قياس المتغيرات الخاصة بالالتزام بقواعد السلوك المهني	84
10	مستويات الموافقة على عبارات الاستبيان	84
11	مستويات تحليل وتفسير نتائج الالتزام	85
12	قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي للمتغيرات (Cronpach's Alpha كرو نباخ الفا)	86
13	تصنيف مستويات قيمة F-Score	88
14	أساليب الغش في القوائم المالية وفق متغيرات نموذج M-score (Beneish, 1999)	89
15	خصائص افراد عينة الدراسة	94
16	خصائص المؤسسات عينة الدراسة	96
17	التحليل الوصفي لمؤشرات الالتزام بمبدأ النزاهة المهنية	99-98
18	التحليل الوصفي لمؤشرات الالتزام بمبدأ بالموضوعية	101-100
19	التحليل الوصفي لمؤشرات الالتزام بمبدأ النزاهة المهنية الكفاءة المهنية	104-103

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
20	التحليل الوصفي لمؤشرات الالتزام بمبدأ النزاهة المهنية السلوك المهني	106-105
21	التحليل الوصفي لمؤشرات الالتزام بمبدأ النزاهة المهنية بالسرية	108-107
22	نتائج اختبار One-Sample T الكلي لمتغيرات قواعد السلوك المهني ومتوسطها	109
23	تحليل مستويات الغش في القوائم المالية للشركات الجزائرية	111
24	التحليل الوصفي لنتائج قياس الغش في القوائم المالية للشركات محل الدراسة.	115-114
25	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على F-Score	120-119
26	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على M-Score	126-125
27	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على DSRI	129-128
28	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة علىGMI	135
29	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة علىAQI	142
30	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على SGI	149-148
31	نتائج اختبار فرضيات الدراسة	160-159-161

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	عناصر القوائم المالية	37
02	النموذج العام للدراسة	90
03	ملكية المؤسسات لعينة الدراسة	96
04	قطاع النشاط للمؤسسات عينة الدراسة	97
05	نتائج قياس مستوى الغش في القوائم المالية لعينة الدراسة	114

قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر
IFAC	الاتحاد الدولي للمحاسبين
OCAGI	مكتب المراقبة والتدقيق العام في الهند
EUROSAI	مجموعة العمل المعنية بالتدقيق والأخلاقيات في الاتحاد الأوروبي لمؤسسات التدقيق العليا
SCOPA	الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
ICANZ	معهد المحاسبين المعتمدين في نيوزيلندا
IIA	معهد المدققين الداخليين
CPA Ontario	منظمة المحاسبين القانونيين كندا
IAESB	مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي
IAES	المعايير الدولية للتعليم المحاسبي
ACFE	الجمعية العامة لمكافحة الاحتيال
IAASB	مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية
AICPA	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين

قائمة الملاحق

الملحق	العنوان	الصفحة
01	استمارة الاستبيان	168-164
02	الشركات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة	170-169
03	نتائج قياس مستوى التزام محافظين الحسابات بقواعد السلوك المهني	173-171
04	نتائج قياس مستوى التزام المدققين بمؤشرات مبادئ السلوك المهني	176-174
05	نتائج قياس مستوى الغش في القوائم المالية للشركات محل الدراسة	179-177
06	نتائج قياس أساليب الغش حسب المؤشرات	187-180
07	نتائج اختبار الطبيعية للبيانات المتعلقة بقياس التزام محافظي الحسابات بقواعد السلوك المهني	189-188
08	نتائج اختبار الطبيعية للبيانات المتعلقة بقياس التزام محافظي الحسابات بقواعد السلوك المهني	194-190

مقدمة

مقدمة

1. تمهيد

في ظل التحولات الاقتصادية والمالية المتسارعة التي يشهدها عالمنا المعاصر، وفي عصر العولمة والتكنولوجيا الرقمية، تبرز القوائم المالية كركيزة أساسية في البنية المحاسبية والمالية للمؤسسات الاقتصادية. تمثل هذه القوائم مرآةً عاكسة للأداء المالي والاقتصادي، إذ تقدم صورة واضحة ودقيقة عن الوضعية المالية للمنشآت لفئة واسعة من أصحاب المصلحة، بدءًا من المستثمرين والدائنين، وصولاً إلى الهيئات الرقابية الحكومية والمحللين الماليين والمستشارين الاقتصاديين. إن أهمية هذه القوائم تكمن في كونها الأساس الذي تُبنى عليه القرارات المالية والاستثمارية الجوهرية، وتعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات في تقييم كفاءة الإدارة وأداء المؤسسة.

غير أن هذه الأهمية الحيوية للقوائم المالية تجعلها، للأسف، هدفًا محتملاً لممارسات الغش والتلاعب والتضليل المالي. وهنا يكمن التحدي الأكبر: فأي خلل في مصداقية هذه القوائم لا يقتصر أثره على المؤسسة المعنية فحسب، بل يمتد ليزعزع الثقة في النظام المالي بأكمله ويؤثر على استقرار الأسواق المالية العالمية. وهذا ما تجلى بوضوح عقب سلسلة الأزمات المالية العالمية التي حدثت بعد انهيار كبريات الشركات العالمية على غرار شركة إنرون للطاقة (Enron) في عام 2001، والتي تعد من أكبر الفضائح المالية في التاريخ المعاصر.

وفي هذا السياق حملت مؤسسة آرثر أندرسون (Arthur Andersen) مسؤولية هذه الانهيارات لكونها المؤسسة المسؤولة عن تدقيق هذه الحسابات، مما أثار جدلاً واسعاً حول دور أخلاقيات مهنة المحاسبة والتدقيق وما مدى مسؤولية المدقق الخارجي ودوره في اكتشاف الغش في القوائم المالية، وكذلك مدى استقلاليته وموضوعيته في أداء مهامه المهنية.

إن مهمة المدقق الخارجي تتجاوز مجرد الفحص الروتيني للأرقام والبيانات، فهو مطالب بإجراء تقييم شامل ودقيق لمدى التزام الشركات بالمعايير المحاسبية المعتمدة والتشريعات المالية السارية، مع ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية وتقنيات التدقيق الحديثة. وهنا تكمن المفارقة حول مستوى التزامه بقواعد السلوك المهني، باعتبارها البوصلة الأخلاقية التي توجه ممارسات المدقق وتضمن التزامه بأعلى معايير الجودة والمهنية في أداء مهامه. وعلى الرغم من التأهيل التقني العالي للمدققين الخارجيين، فإن الواقع العملي يفرض تحديات وضغوطًا متزايدة، سواء من العملاء أو من البيئة المهنية المحيطة، والتي قد تؤثر سلبًا في أدائهم وقدرتهم على ممارسة الشك المهني المطلوب.

2. إشكالية الدراسة

في ظل تنامي ظاهرة الغش في القوائم المالية وتعقد أساليبها في العصر الرقمي، والتي تهدف إلى تحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة وتضليل أصحاب المصلحة حول الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، برزت مخاوف جدية حول فعالية الأنظمة الرقابية القائمة. وفي ضوء الفضائح المالية المتكررة والخسائر الفادحة التي تكبدها المستثمرون والمساهمون، أثيرت العديد من التساؤلات الجوهرية حول العلاقة بين التزام المدقق الخارجي بقواعد السلوك المهني وقدرته على اكتشاف حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية، مما يقودنا إلى طرح الإشكالية المحورية التالية:

"إلى أي مدى يؤثر التزام المدقق الخارجي بقواعد السلوك المهني على قدرته في اكتشاف الغش في القوائم المالية؟"

هذا السؤال المحوري يفتح الباب لمجموعة من التساؤلات الفرعية التي تعمق فهمنا للموضوع:

1- كيف يؤثر التزام المدقق بكل من النزاهة، الموضوعية، الكفاءة المهنية، السلوك المهني، والسرية على فعالية اكتشاف الغش في القوائم المالية؟

2- ما هو أثر التزام المدقق بقواعد السلوك المهني على قدرته في اكتشاف اختلاف التوقيت (DSRI) في القوائم المالية؟

3- كيف يساهم التزام المدقق بقواعد السلوك المهني في تحسين قدرته على اكتشاف الإفصاح غير الصحيح (GMI)في التقارير المالية؟

4- ما مدى تأثير الالتزام بقواعد السلوك المهني على قدرة المدقق في كشف التقييم غير الصحيح للأصول (AQI)؟

5- كيف يؤثر التزام المدقق بقواعد السلوك المهني على فعاليته في اكتشاف الدخل الوهمي (SGI) في القوائم المالية؟

6- هل هناك تفاوت في تأثير مختلف جوانب قواعد السلوك المهني (النزاهة، الموضوعية، الكفاءة المهنية، السلوك المهني، السرية) على قدرة المدقق في اكتشاف أنواع مختلفة من الغش المالي؟

7- كيف يمكن تعزيز التزام المدققين الخارجيين بقواعد السلوك المهني لتحسين فعاليتهم في اكتشاف مختلف أنواع الغش في القوائم المالية؟

3. منهج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجين متكاملين، المنهج الوصفي والمنهج التحليلي. حيث استُخدم المنهج الوصفي في معالجة الإطار النظري للدراسة، وذلك من خلال استعراض وتوضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بقواعد السلوك المهني وظاهرة الغش في القوائم المالية. أما المنهج التحليلي فقد تم توظيفه في الدراسة الميدانية، حيث تم من خلاله تحليل وفحص البيانات المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية التي شملتها الدراسة، مما أتاح فهماً أعمق للعلاقة بين المتغيرات المدروسة والوصول إلى نتائج علمية دقيقة.

4. أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة في سياق التحديات المعاصرة التي تواجه مهنة التدقيق المالي وأسواق المال العالمية. فمع تزايد حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية، وما يترتب عليها من آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع، تبرز الحاجة الملحة إلى فهم أعمق للعوامل التي تعزز قدرة المدققين الخارجيين على اكتشاف هذه الممارسات غير المشروعة. تتجلى أهمية هذه الدراسة على ثلاثة مستويات رئيسية: فعلى المستوى النظري، تسعى الدراسة إلى سد فجوة معرفية مهمة في الأدبيات الأكاديمية من خلال تقديم إطار نظري متكامل يربط بين الالتزام بقواعد السلوك المهني وفعالية اكتشاف الغش في القوائم المالية. هذا الإسهام العلمي من شأنه إثراء المكتبة البحثية في مجال التدقيق والمحاسبة، وفتح آفاق جديدة للدراسات المستقبلية. اما على المستوى العملي، تقدم الدراسة رؤى قيمة للممارسين والمنظمات المهنية والهيئات التنظيمية. فمن خلال تحليل العلاقة بين الالتزام الأخلاقي وفعالية التدقيق، تساهم الدراسة في تطوير برامج التدريب والتأهيل للمدققين، وتقديم توصيات عملية لتحسين ممارسات التدقيق وتعزيز الثقة في التقارير المالية. وعلى المستوى الاقتصادي، تكتسب الدراسة أهمية خاصة في ظل تزايد الاهتمام العالمي بقضايا الشفافية والمساءلة في الأسواق المالية. فمن خلال المساهمة في تعزيز فعالية اكتشاف الغش، تسعى الدراسة إلى دعم استقرار الأسواق المالية والحد من مخاطر الفساد المالي وآثاره السلبية على الاقتصاد.

5. أهداف الدراسة

في ضوء هذه الأهمية البالغة التي تكتسيها هذه الدراسة، تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المترابطة، ويتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحديد وتحليل مدى تأثير التزام المدقق الخارجي بقواعد السلوك المهني على قدرته في اكتشاف الغش في القوائم المالية. ويتفرع عن هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية:

1- دراسة العلاقة بين كل عنصر من عناصر قواعد السلوك المهني (النزاهة، الموضوعية، الكفاءة المهنية، السلوك المهني، السرية) وفعالية اكتشاف الغش بأساليبه.

2- تحليل تأثير الالتزام بقواعد السلوك المهني على قدرة المدقق في اكتشاف مختلف اساليب الغش المالي، بما في ذلك اختلاف التوقيت، الإفصاح غير الصحيح، التقييم غير الصحيح للأصول، والدخل الوهمي.

3- تقييم مدى فعالية نماذج الغش المالي(F-SCORE. M-SCORE) ، في سياق الالتزام بقواعد السلوك المهني.

4- تحديد التحديات التي تواجه المدققين في الالتزام بقواعد السلوك المهني أثناء عملية اكتشاف الغش، واقتراح آليات للتغلب عليها.

5- تطوير نموذج مفاهيمي يوضح العلاقة بين الالتزام بقواعد السلوك المهني وفعالية اكتشاف الغش في القوائم المالية.

6- تقديم توصيات عملية للمنظمات المهنية والهيئات التنظيمية لتحسين جودة التدقيق وتعزيز الثقة في التقارير المالية.

6. الحدود المكانية والزمانية للدراسة

تتمحور الحدود المكانية والزمانية لهذه الدراسة حول البيئة الاقتصادية الجزائرية، حيث تم اختيار مجموعة متنوعة من المؤسسات الاقتصادية بطريقة عشوائية، مع مراعاة شمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لضمان تمثيل شامل للنسيج الاقتصادي، مع استبعاد المؤسسات ذات الطابع المالي. زمانياً، امتدت الدراسة على مدى ست سنوات، من 2017 إلى 2022، معتمدة على القوائم المالية للعينة المختارة لتشكيل سلسلة زمنية ذات دلالة. تم اختيار هذه الفترة الزمنية الممتدة إدراكاً لأهمية طول الفترة في تحسين دقة النتائج وموثوقيتها. يهدف هذا النهج الشامل إلى معالجة القضايا الاقتصادية المحلية بعمق، وتعزيز الثقة في التقارير والقوائم المالية للمؤسسات الجزائرية، مما يساهم في نهاية المطاف في جذب الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي في البلاد. من خلال هذا الإطار الزماني والمكاني المحدد بدقة، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤى قيمة وتوصيات عملية لدعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، مستندة إلى تحليل معمق لبيانات موثوقة ومتسلسلة زمنياً.

7. هيكل الدراسة

لتحقيق الهدف المرجو من الدراسة، تم تقسيمها إلى أربعة فصول. يتناول الفصل الأول قواعد السلوك المهني في التدقيق، بينما يركز الفصل الثاني على موضوع الغش في القوائم المالية. خصص الفصل

الثالث لمراجعة الأدبيات وتحديد الفرضيات، ويختتم الفصل الرابع بعرض نتائج الدراسة وتحليلها. وقد تضمن كل فصل ما يلي:

الفصل الأول: قواعد السلوك المهني في التدقيق؛ بدأنا بتعريف أخلاقيات مهنة التدقيق، وتناولنا تنظيم المهنة من خلال تحليل مدونة أخلاقيات مهنة التدقيق الصادرة عن الهيئات التنظيمية، مشددين على ضرورة الالتزام بها. ركزنا على المبادئ الأساسية الواردة في دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين. في نهاية الفصل، تناولنا قواعد السلوك المهني وفق التشريعات الجزائرية، حيث قمنا بمقارنة قانون 01-10 الصادر بتاريخ 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد مع المبادئ الدولية لقواعد السلوك المهني.

الفصل الثاني: الغش في القوائم المالية؛ يتناول هذا الفصل بدايةً القوائم المالية وأهميتها الاقتصادية والقانونية، ثم يعرض موضوع الغش في القوائم المالية، موضحًا عناصره والفروق بين الغش والخطأ. قمنا بتسليط الضوء على المحاسبة الإبداعية مقابل الغش، مع التمييز بين الغش في القوائم المالية، المحاسبة الإبداعية، وإدارة الأرباح. تناولنا أيضًا دوافع وأساليب الغش وتأثيره على القوائم المالية، بالإضافة إلى مسؤولية المدقق الخارجي في كشف الغش. وأخيرًا، قمنا بعرض أهم النماذج المستخدمة للكشف عن الغش في القوائم المالية.

الفصل الثالث: مراجعة الادبيات وتحديد الفرضيات؛ في هذا الفصل، تم استعراض أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال مراجعة دقيقة للأدبيات والبحوث المتاحة. تم تقسيم الدراسات حسب كل متغير من متغيرات الدراسة، مع عرض أبرز البحوث التي تناولت المتغيرين معاً. ثم حددنا موقع الدراسة الحالية ضمن هذه الدراسات، ما ساعدنا على صياغة فرضيات الدراسة وتحديد منهجيتها. كما قمنا بتحديد مجتمع الدراسة وعينتها، أدوات الدراسة، وطرق التحقق من الصدق الظاهري وثبات الأدوات المستخدمة. بالإضافة إلى ذلك، قدمنا النماذج المستخدمة لقياس متغيرات الدراسة، مع توضيح النموذج العام للدراسة.

الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة وتحليلها؛ يتضمن هذا الفصل عرض نتائج الدراسة، بدءاً بالإحصاء الوصفي لقياس متغيرات الدراسة، ثم اختبارات التجانس. تلا ذلك تحليل نماذج الانحدار الخطي، وتقدير نماذج الدراسة، ليتم أخيرا باختبار فرضيات الدراسة، عرض النتائج الرئيسية، ومناقشتها بشكل متعمق.

الفصل الأول: قواعد السلوك المهني في التدقيق

الفصل الأول: قواعد السلوك المهني في التدقيق

تمهيد

تعتبر مهنة التدقيق الخارجي من أهم الركائز الأساسية التي تضمن شفافية ومصداقية المعلومات المقدمة في التقارير والقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية ،حيث يلعب المدقق الخارجي دورًا حاسمًا في التقييم و التحقق من مدى التزام الشركات بالمعايير المحاسبية والقوانين و التشريعات الدولية والمحلية و كذا توفير تأكيد موضوعي على دقة وصحة القوائم المالية المعروضة، ومع ذلك، يعتمد نجاح المدقق في أداء دوره بفعالية على مستوى التزامه بقواعد السلوك المهني، والتي تشكل الإطار الأخلاقي والتقني الذي يوجه سلوك المدققين الخارجيين ويضمن استقلاليتهم وموضوعيهم. هذا الالتزام لا يعزز فقط جودة التدقيق، بل يسهم أيضًا في بناء الثقة بين أصحاب المصالح (مساهمون، زبائن، موردون... إلخ) والنظام المالي ككل.

بناء على ذلك سنقوم في هذا الفصل بتسليط الضوء على قواعد السلوك المهني والالتزام بها، بالإضافة إلى استعراض التشريعات الدولية المنظمة لمهنة التدقيق. اسقاطها ومقارنتها مع القانون الجزائري المنظم لهده المهنة قانون 10-01 من خلال تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث التالية:

1. الإطار النظري لقواعد السلوك المهني، يتناول هذا المبحث الأسس النظرية لقواعد السلوك المهني، حيث سيتم التعريف بمفهوم أخلاقيات عمل المدقق وأهمية السلوك الأخلاقي في هذه المهنة. كما سيتم تسليط الضوء على أخلاقيات مهنة التدقيق بصفة عامة، وأخلاقيات المدقق الخارجي بشكل خاص، من حيث التزاماتهم الأخلاقية والمهنية.
2. تنظيم اخلاقيات مهنة التدقيق، يتناول المبحث كيفية تنظيم أخلاقيات مهنة التدقيق، مع التركيز على مدونة أخلاقيات المهنة التي تمثل الإطار المرجعي الأساسي الذي يوجه سلوك المدققين والتطرق الى الالتزام بمدونة أخلاقيات المهنة، مع التركيز بشكل خاص على قواعد السلوك المهني في التدقيق التي تتضمن المبادئ الأساسية (النزاهة، الموضوعية، الكفاءة المهنية، السلوك المهني، السرية).
3. قواعد السلوك المهني حسب المشرع الجزائري، عرض القواعد المنظمة للسلوك المهني للمدققين حسب التشريع الجزائري، مع التركيز على قانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010، القانون الأساسي لتنظيم مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر واسقاطه على المبادئ الأساسية لقواعد السلوك المهني بالإضافة الى التطرق لمسؤولية المدقق الخارجي في ظل الالتزام بهذه القواعد، وما يترتب عليها من تبعات قانونية وأخلاقية.

1. الإطار النظري لقواعد السلوك المهني

يعد الإطار النظري لقواعد السلوك المهني أساسًا لفهم المبادئ التي توجه مهنة التدقيق الخارجي. فهو يحدد المعايير الأخلاقية والسلوكية التي ينبغي على المدققين الالتزام بها.

1.1. مفهوم أخلاقيات عمل المدقق

تشير أخلاقيات عمل المدقق إلى مجموعة من المبادئ والقيم والسلوكيات التي توجه تصرفات المدقق أثناء مزاولته لمهنته، وتشمل مجموعة من الالتزامات المهنية التي ينبغي عليه التحلي بها لضمان الشفافية والنزاهة والثقة مع عملائه والمجتمع ككل. وتعد هذه الأخلاقيات الركيزة الأساسية لنجاح مهنة التدقيق. بناءً على ذلك، فإن فهم أخلاقيات عمل المدقق يتطلب فهم السلوك الأخلاقي والإلمام بالمبادئ الأساسية التي تشكل الإطار المرجعي لسلوك المدققين في بيئات العمل المختلفة.

1.1.1. تعريف السلوك الأخلاقي

تناول كل من (توماس و هنكي ، 2006، صفحة 172) موضوع الآداب والسلوك على أنه فرع من فروع المعرفة يتناول الخير والشر والواجبات الأخلاقية. وتشمل الآداب والسلوك ضمنيًا اختيار الفرد لمعايير الصواب والخطأ، والتي ترتكز في وضع قواعد أو معايير للصواب، مما يساعد في التعرف على سوء السلوك. وهذا يعني أن الأخلاقيات الإيجابية المقبولة هنا تُعد مرجعًا للتمييز بين السلوك الأخلاقي الصحيح والخاطئ.

ويرى (أريتر و لوبك ، 2002، صفحة 102) أن الأخلاقيات جزء من الشخصية والسلوك، وأن لكل شخص مجموعة من القيم والمبادئ التي قد يعلنها أو لا يعلنها. وقد ميز (الساعدي ، 2001، صفحة 427) بين نوعين من الاخلاقيات:

- **السلوك الأخلاقي:** هو السلوك الذي يتطابق وينسجم مع المعايير والقواعد الاجتماعية المقبولة بشكل عام.
- **السلوك اللاأخلاقي:** هو السلوك الذي لا يتطابق مع المعايير الاجتماعية المرغوبة في المجتمع.

مما تقدم، يمكننا القول إن الأخلاقيات جزء من الشخصية ترتبط بالقيم والمبادئ المكتسبة، وهي عبارة عن مجموعة من السلوكيات الصائبة والخاطئة، بالاستناد إلى مدى توافقها مع المعايير والقواعد المقبولة في المجتمع السائد.

2.1. أخلاقيات مهنة التدقيق

تتطلب مهنة التدقيق، كغيرها من المهن، وجود أخلاقيات مهنية تحكم سلوك المدقق، خاصةً أن لها دورًا كبيرًا في بناء الثقة بين مستخدمي القوائم المالية، حيث يعتمد المجتمع على رأي المدقق بشأن مصداقية وصحة هذه القوائم، بالإضافة إلى دوره في تدقيق وتقييم وتعزيز فعالية نظم الرقابة الداخلية للمؤسسات.

تشكل اخلاقيات مهنة التدقيق مبادئ مهمة للسلوك تتعلق بمعايير السلوك الجيد او السيئ، والسلوك الصحيح أو السلوك الخاطئ في تصرفات الافراد والجماعة، مثلما ذكر (Schermerhorn, 2008, p. 48)، فإن مبادئ السلوك والقيم الأخلاقية هي التي توجه سلوك الفرد والجماعة في التمييز بين الصائب والخطأ، مما يسهم في عملية اتخاذ القرارات. ويرى (حمد، 2013، صفحة 115) أن أخلاقيات مهنة التدقيق هي" مجموعة من القواعد والأصول المعترف بها من قِبَل أصحاب المهنة، والتي تتطلب من مدقق الحسابات سلوكًا يقوم على الالتزام للحفاظ على المهنة "، كما أشار (المطيري ، 2012، صفحة 9) الى انها " مجموعة من المبادئ والقواعد التي تعكس القيم الأخلاقية وتشكل معايير مثالية للسلوك المهني، التي يجب على المدقق الالتزام بها عند ممارسة عمله، وأثناء تعامله مع زملاء المهنة والعملاء وغيرهم ".

يتضح من خلال ما سبق ن أخلاقيات مهنة التدقيق هي مجموعة من القواعد والمبادئ التي تضع إطارًا للسلوك المهني والقيم التي يجب أن يتحلى بها المدقق، لضمان الالتزام بالمعايير المهنية والتصرف بصدق ونزاهة في تعامله مع مختلف الأطراف ذات العلاقة.

ولا يقتصر السلوك الأخلاقي على المدققين في سياق ممارسة مهنتهم فحسب، بل يمتد إلى سلوكهم في حياتهم اليومية، كغيرهم من الأفراد، لأن الأخلاق لا تتجزأ ولا يمكن تقييدها بمكان دون آخر. و كما أشار (صيام و ابو حميد، 2006، صفحة 204)، فأخلاقيات المهنة هي تطبيق للمعايير الأخلاقية الفردية في مواقف العمل المختلطة التي تظهر على تصرفات المدققين الغير قانونية واللاأخلاقية أو الاضطرابات التي تنشأ في إطار أخلاقيات العمل المهني فيما يتعلق بما هو صواب أو خاطئ في المواقف الاعتيادية، فضلا عما يجده المدقق في عمله اليومي كاستخدام موارد الشركة لتحقيق مكاسب شخصية أو الاتفاقيات الغير واضحة مع العملاء (Pide & Ferrell, 2008, p. 37).

وتستند أخلاقيات العمل المهني إلى ثلاثة مصادر رئيسية، كما بيّن(وليد خالد احميد، 2012):

1- القوانين والتشريعات، والمتمثلة في المعايير القانونية التي تُوثّق وتُوجّه سلوكيات الأفراد والمنظمات، كما تسهم القيم الأخلاقية في تعزيز تطبيق هذه القوانين والتشريعات.

2- العمليات التربوية والاجتماعية والمعتقدات الدينية، التي تستند إلى القيم المشتركة بين الأفراد، مما يكوّن إطارًا أخلاقيًا راسخًا.

3- الاعتقادات الشخصية، حيث تُحدِّد معايير الفرد ومدى حرية تصرفه بما يتناسب مع الأخلاقيات الشخصية، مما يُسهم في تشكيل السلوك المناسب للأفراد في مواقف العمل وغيرها.

3.1. أخلاقيات المدقق الخارجي

يتولى الاتحاد الدولي للمحاسبين، الى جانب العديد من المنظمات الدولية التي تحكم مهنة التدقيق، إصدار معايير عديدة والتي تساعد المدققين في أداء مهامهم، خاصة تلك المعايير المتعلقة بالسلوك الأخلاقي للمدقق ومسؤولياته المقدرة والتي يتوجب على المدقق التحلي بها، يتحقق ذلك من خلال المحافظة على مستوى ملائم من الكفاءة المهنية، بالتطوير المستمر وأداء الواجبات المهنية المفروضة، طبقا للقوانين والتعليمات والمعايير الفنية الملائمة، وإعداد تقارير كاملة، بالإضافة إلى السرية والامتناع عن الإفصاح عن أية معلومات، إلا عند الضرورة القانونية (الخطيب، 2011، صفحة 9)، وغيرها من القيم التي من شأنها رفع مستوى الاحترام والثقة في المدقق كشخص، وكمهنة.

وفيما يلي، سنلخص أهم العناصر أو السلوكيات والأخلاقيات التي تمكن المدقق من اكتساب ثقة واحترام مستعملي القوائم المالية عند الالتزام بها: (ولد باحمو و هيري ، 2020، صفحة 754)

- **الثقة:** من خلال عدم لجوء المدقق إلى الغش والخداع والتضليل.
- **الصدق:** استخدام أدلة الإثبات للتصريح بالأخطاء التي تم العثور عليها.
- **الوفاء:** وذلك من خلال المحافظة على سرية المعلومات التي قدمت له والتي لا يشترط للمؤسسة الإفصاح عنها حسب القوانين والأعراف.
- **الكاريزما:** من خلال اكتساب نوع من الشخصية القوية التي تسمح له بأن يكون هو صاحب القرار فيما يدلي به من رأي.
- **الالتزام:** وهو عدم استغلال مكاسبه ومعرفته وخبراته الواسعة في خرق الاتفاقيات واستعمال الثغرات بدون وجه حق.
- **الجدية:** من خلال التحلي بروح المسؤولية اتجاه المجتمع وكافة المعنيين بالتبعات الناجمة عن نتائج قراراته.

- **المرونة:** وذلك في تعاملاته وتصرفاته تجاه المؤسسة وعمالها بالتي هي أحسن قدر المستطاع في حدود المسموح به قانونا.
- **الاجتهاد:** من خلال السعي المستمر الى التحسين مستواه الفكري بشكل دائم.
- **الانتماء:** من خلال إدراكه بأنه يعمل داخل مجتمع مترابط وبالتالي يتقيد بأعراف هذا المجتمع وقوانينه، وأن عمله سينتفع به الكثير.

2. تنظيم أخلاقيات مهنة التدقيق

يمثل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) السلطة الدولية التي تعني بتنظيم اخلاقيات مهنة التدقيق، وذلك حماية للمصلحة العامة. ولتحقيق هذا الهدف، تشدد مدونة اخلاقيات الاتحاد الدولي للمحاسبين على ضرورة التزام المدققين بكافة المسؤوليات المهنية، والتصرف بأفضل طريقة ممكنة من أجل جدمة المصلحة العامة.

1.2. مدونة أخلاقيات مهنة التدقيق

تستمد مدونة أخلاقيات مهنة التدقيق في مختلف البلدان حول العالم مبادئها الأساسية من مدونة الأخلاقيات للاتحاد الدولي للمحاسبين. وبحسب (OCAGI, 2012)، تعتبر هذه المدونة بيانًا شاملاً للقيم والمبادئ التي ينبغي أن توجه العمل اليومي للمدققين في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية.

أما (Alwan & Samara , 2013) فيعتبران المدونة دليلاً لأخلاقيات العمل وقيود السلوك والمعايير التي تفرضها المهنة نفسها وتلزم أعضائها إتباعها، حيث تمثل هذه المعايير الحد الأدنى النهائي للسلوك الذي يجب الالتزام به.

ووفقًا لـ (Christina, Jennifer and Novriyanti 2022)، فإن مدونة الأخلاق تمثل دليلًا تم إعداده بهدف التمسك بشرف القضاة وسلوكهم في أداء واجباتهم، والمحافظة على كرامتهم بما يتناسب مع مهنهم، إضافة الى العلاقات خارج نطاق السلطة الرسمية. وتهدف المدونة اللي ضمان تقديم خدمات عالية الجودة بطريقة مهنية، وتجنب السلوك غير المهني، اضافة الى ذلك فإن مدونة الأخلاق لها وظيفة أيضًا، وهي أنه يمكن استخدامها كوسيلة لرقابة السلوك المهني، وربط القواعد والقيم بالمهنة، ومنع سوء الفهم والصراعات.

تحدد مدونة الأخلاقيات للاتحاد الدولي للمحاسبين المبادئ الأساسية التي يجب احترامها من قبل المدققين والمحاسبين، وتشمل: النزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني

أما قواعد السلوك المهني، هي بمثابة سلطة رسمية في تقييم نزاهة وموضوعية رأي التدقيق (Ardelean 2013) ، وكذا كفاءة ومهنية المدقق. وحسب (EUROSAI, 2017)، تعتبر قواعد السلوك المهني أحد أهم المكونات الرئيسية لنظام مراقبة الاخلاق، الذي يتضمن استراتيجيات وسياسات وإجراءات محددة مناسبة لتوجيه وإدارة ومراقبة السلوك الأخلاقي، وتعد بمثابة ورقة دعم لأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية في مختلف البلدان.

ومع اطلاعنا على بعض مدونات تنظيم أخلاقيات مهنة التدقيق والمحاسبة للعديد من البلدان، لوحظ أن بعض الأجهزة العليا للرقابة اختارت أنظمة مختصرة توضح القيم والمبادئ الأخلاقية الرئيسية في حين أن الأجهزة الأخرى قد اعتمدت على قواعد تفصيلية للغاية. تتضمن هذه المدونات غالبا: (EUROSAI، 2017)

- البيانات والأحكام المتعلقة بالقيم والمبادئ الموجهة للسلوك الأخلاقي.
- أوصاف السلوكيات المتوقعة المرتبطة
- أمثلة ملموسة للمعضلات والمواقف الحساسة المتعلقة بتضارب المصالح والحياد السياسي وقبول الهدايا... إلخ.
- أحكام للتعامل مع سوء السلوك.

2.2. الالتزام بمدونة أخلاقيات المهنة

شدد الاتحاد الدولي للمحاسبين على ضرورة الالتزام بقواعد السلوك المهني من أجل المصلحة العامة. تحقيقا لهذا الغرض، تهدف مدونة الأخلاقيات وقواعد السلوك المهني إلى ضمان ثقة ومصداقية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبية (OCAGI، 2012)، ولكي تكون ذات علاقة، يتوجب إيصالها إلى أولئك الذين تستهدفهم بشكل فعال، حيث يعد الاتصال أساس نجاح الالتزام بمدونة السلوك، أثناء إعدادها أو أثناء إطلاقها أو أثناء تنفيذها ومراجعتها. حيث تعتمد أغلب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تقريبًا على استخدام التدريب لضمان توصيل المدونات (EUROSAI، 2017).

يجب على المدقق أن يكون على دراية بمحتوى مدونة قواعد السلوك، ويجب عليه الاحتفاظ بها للرجوع إليها عندما تواجهه مشكلة أخلاقية. كما أن الامتثال لهذه المدونة أمر إلزامي لجميع المدققين أو الأعضاء التابعين للأجهزة العليا المنوطة بتنظيم هذه المهنة، ويجب أن يكون الأعضاء قادرين في جميع الأوقات على إثبات أن أفعالهم وسلوكهم يتوافق مع مدونة قواعد السلوك الملزمين بها(ICANZ, 2002) . يُعد التزام المدقق

بقواعد السلوك المهني إقرارًا بمسؤولياته اتجاه المجتمع والعملاء وأصحاب المصلحة والزملاء في المهنة (SCOPA، 1997)، والأهم من ذلك اتجاه الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبية.

سيكون عدم الامتثال للمدونة من قبل أي فرد يقع في نطاقها موضوع إجراء حكم وفقًا لقوانين الهيكل الذي تنتمي إليه. قد تختلف عواقب خرق المواد تبعًا لخطورة انتهاك القاعدة. ويمكننا التنبيه إلى أن وجود مدونة لقواعد السلوك المهني غير كافٍ ما لم يوجد نظام رقابة أخلاقي أو سياسات متعددة للتأكد من تنفيذ هذه المدونات.

3.2. قواعد السلوك المهني في التدقيق

اهتم العديد من الهيئات والباحثين بموضوع السلوك المهني في التدقيق، حيث صُممت مجموعة من القواعد المهنية لتشجيع السلوك المناسب للمدققين المحترفين، وتكون واقعية وقابلة للتنفيذ في نفس الوقت. يختلفوا كثيرًا في تعريف قواعد السلوك المهني، فقد عرّفتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SCOPA ا.، 1997، صفحة 9) بأنها "مجموعة قواعد تمثل الصفات السلوكية، التي يتعين على العضو التحلي بها عند ممارسة أعماله وعند تعامله مع زملاء المهنة والعملاء وغيرهم"

وعُرفت أيضًا على أنها "القيود الذاتية التي تفرضها المهنة على نفسها، حيث يتوقع الجمهور إتباعها من قبل أعضاء المهنة" (الحمود، 1994، صفحة 325).

وحسب (الذنيبات، 2010، صفحة 109)، فهي عبارة عن "مجموعة من المبادئ والقيم الأخلاقية التي تلزم جميع الفئات والأفراد الذين يتفاعلون في المجتمع خلال أدائهم لواجباتهم ومسئولياتهم المنوطة بهم ومختلف أعمالهم من أخذ وعطاء وبيع وشراء وغيرها".

أما (صيام و ابو حميد، 2006، صفحة 205)، فقد ذكرا أنها" مجموعة الأسس والقواعد التي يجب على المهني التمسك بها والعمل بمقتضاها ليكون ناجحًا في مهنته وفي تعامله مع الناس، وقادرًا على كسب عملائه وزملائه ورؤسائه".

وللتنويه، فإن قواعد السلوك المهني تمثل الحد الأدنى النهائي للسلوك الذي يجب الالتزام به من قبل ممارسي المهنة، وهي جزء من ميثاق السلوك المهني الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (ابراهيم و السبتي، 2019).

ويشير (Alwan & Samara, 2013) إلى أن هذه القواعد صُممت أساسًا للحفاظ على مستوى مهني رفيع، تأكيدًا على أن المهنة تخدم مستوى عالٍ من الأداء. وتتشكل من القيم الأخلاقية الأساسية والأدوار والمعايير الموضوعة للسلوك التي تعكس توقعات الأداء المهني.

ومن ثم، فإن قواعد السلوك المهني هي عبارة عن مجموعة من المبادئ والأسس والقيم التي تشكل معايير أخلاقية تمثل السلوك المهني المتوقع من المدققين، والتي يُسترشد بها في المواقف العملية، تمثل هذه المعايير الحد الأدنى للسلوك الذي يجب الارتباط به ليكون المدقق ناجحًا في مهنته وعلاقاته، بناءً على حقيقة أن قواعد السلوك المهني لها تأثير مباشر على المهنة ودرجة الثقة، فيما يتعلق بقدرة مهنة التدقيق على خدمة المصلحة العامة. هذا ما أثبتته لنا دراسة (Ardelean 2013) وذلك للارتقاء بالمهنة والحفاظ على مستوى عال من الأداء المهني.

تم عرض قواعد السلوك المهني في التدقيق كأحد اهم المعايير والمبادئ المحددة للأداء والسلوك المهني التي جاء بها دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، وقد تم تقديم قواعد السلوك المهني على خمس مبادئ أساسية لسلوكيات المحاسبين المهنيين.

1.3.2. مبدأ النزاهة

شدد الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين على ضرورة التزام المحاسب بمبدأ النزاهة، والذي يتطلب منه الاستقامة والأمانة في جمع العلاقات المهنية والتجارية. وتعني النزاهة التعامل العادل والصادق (IFAC، 2018). وحسب (SCOPA ا.، 2022) فالنزاهة تعني "التحلي بالأمانة والصدق في جميع العلاقات المهنية والعملية"، أما (Mihaela، 2016) فقد قال إن النزاهة هي العدالة والصدق وعدم الفساد.

فيما عرفها معهد المحاسبين القانونيين بنيوزيلندا (ICANZ، 2002)، أنها التعامل العادل والصادق في جميع العلاقات المهنية والجارية، وهي المعيار الذي يجب على المدققين اختبار جميع قراراته بناءً عليه.

وتعرف النزاهة بالاحترام الصارم وفي جميع الظروف لجميع القواعد والمعايير المعمول بها، وينطوي أيضا على السعي لتحقيق العدالة في القرارات المتخذة والإنصاف في معالجة المعلومات التي تم جمعها (CGSP 2009, 8).

وأشارت (Christina, Jennifer and Novriyanti 2022) إلى أن التصرف بنزاهة يعني تحلي المدقق أو المحاسب بالموقف الصادق وتجنب تضارب المصالح، وهو الصدق في إدارة العلاقات التجارية والمهنية.

وأكد (المطيري، 2012، صفحة 10) على أن النزاهة هي أن يتسم المدقق بالعدل والعفة والصدق والموضوعية أثناء قيامه بعمله المهني، وأن يتميز بالأمانة والاستقامة في أداء واجباته المهنية، والتحرر من المصالح الشخصية والمواقف التي تؤثر على حياده، والتي تهدد موضوعية حكمه المهني.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن مبدأ النزاهة هو القيمة الأساسية لمدونة الأخلاق، ومن أهم السلوكيات التي يجب أن يظهرها المهنيين العاملين في مجال المحاسبة والمراجعة، كما أنها النقطة المحورية التي تعزز الأداء المهني للمدقق، وتعني النزاهة التحلي بالصدق والعدل في أداء الوجبات وكافة العلاقات المهنية والعملية، وتجنب تضارب المصالح وكافة المواقف التي يمكن أن تؤثر على الحكم المهني، فهي المعيار الذي يجب على المدققين فحص جميع القرارات بناءً عليه.

ينظر إلى النزاهة على أنها المبدأ الرئيسي للمدقق، وترتبط النزاهة بعنصرين أساسيين وهما الأمانة والعدل، بحيث يمكن اعتبارهما مقياسين رئيسيين لاختبار مدى التزام المدقق بمبدأ النزاهة:

- **الأمانة:** ويتجلى في الصدق والنزاهة والصراحة، أي أن المدقق يجب ألا يكذب ولا يغش ولا يخادع (جمعة، 2009، صفحة 100).
- **العدالة:** يجب أن يستطيع المدقق الاعتراف بالأخطاء المكتشفة معتمدًا على الأدلة والبراهين كما يجب أن يلتزم بالعدالة عند التعامل مع الغير على نحو متكافئ مع تقبل الأختلاف (محمود، حسين، و أحمد، 2011، صفحة 413).

ولا يتطلب تحقيق النزاهة هاتان العنصرين فقط، بل يتعدى ذلك ليشمل مجموعة من الصفات ذات العلاقة، مثل الإنصاف والشجاعة والأمانة الفكرية (أحمد و حميدي، 2018)، كما تتطلب الأمانة والاستقامة أن يكون المدقق نزيهًا وعفيفًا وصادقًا بما لا يتعارض مع مبدأ السرية وعدم الإخلال بمصلحة المجتمع من اجل مكاسب أو مزايا شخصية. ويتطلب أيضًا الالتزام بالنصوص والمعايير الفنية والأخلاقية، وعدم تأويل المعايير بما لا تحتمل. كما لا يتعارض مبدأ النزاهة مع الخطأ الغير مقصود أو الاختلاف الغير مغرض للرأي، إلا أن الإهمال والتخلي والتغاضي عن المبادئ تتعارض مع عنصري الأمانة والعدل (SCOPA ا.، 1997).

بالإضافة إلى ذلك تتطلب النزاهة بأن لا يتأثر مدقق الحسابات بتضارب المصالح، التي قد تنشأ عن دوافع شخصية أو مالية أو تجارية أو وظيفية أو علاقات أخرى قد يقوم بها فريق التدقيق المتعاقد أو شركة

التدقيق أو فريق عمل الشركة التي تم مراجعة حساباتها أو طرف له عالقة مباشرة بها (أحمد و حميدي، 2018).

تتطلب النزاهة أيضًا من المدققين مراعاة مبادئ الاستقلالية والموضوعية والحياد، مع تجنب تضارب المصالح والحفاظ على قواعد السلوك المهني التي لا رجعة فيها. يجب عليهم ممارسة العناية الواجبة والالتزام بواجباتهم مسؤولياتهم المحددة في معايير التدقيق والتوكيد المهنيين الصادرة عن الاتحاد الدولي للحاسبين القانونيين وكذا الهيئات التابعين لها، مع مراعاة المصلحة العامة في اتخاذ القرارات، والاتسام بالصدق والعدل في تنفيذ أعمالهم المنوطة.

إن تغيير المعلومات، والتأكيد المضلل أو الطائش، وإغفال المعلومات، هي حقائق تتعارض مع مبدأ النزاهة (CGSP 2009, 8) ، بحيث يجب ألا يرتبط اسم مدقق الحسابات بأية تقارير أو معلومات أو بلاغات تتضمن ما يلي:

- تحتوي على عبارات خاطئة أو مضللة بشكل كبير،
- تحتوي على عبارات أو معلومات مقدمة بطريقة غير مسئولة،
- تحذف أو تخفي المعلومات التي يطلب شملها حيث يكون هذا الحذف أو الإخفاء مضللا (IFAC، 2018، صفحة 19).

ويتحقق ذلك، من خلال التزام مدقق الحسابات بالقواعد التالية(ICANZ، 2002):

- **الأنشطة غير المتوافقة:** بحيث ينبغي على المدقق عدم الانخراط في أي عمل أو مهنة أو نشاط يضعف أو قد يضر بنزاهته أو السمعة الحسنة للمهنة.
- **بيانات كاذبة أو مضللة:** وهنا يتوجب على المدقق ألا يقوم أو يعد أو يشهد أو يسمح أو يوجه شخصًا آخر للإدلاء أو التحضير أو التصديق على أي بيان يعرفه العضو أو يعتقد أو يجب أن يعرف أنه خاطئ أو غير صحيح أو مضل أو عرضة لسوء الفهم بسبب تحريف أو حذف حقيقة مادية أو غير ذلك.

على المدقق ممارسة مهنته وفقًا للقانون وتطبيقه (شرعيته)، وليس للقيام بأنشطة غير قانونية، فإذا استوفى المدقق هذه المتطلبات، فسيكون هناك ثقة ومصداقية فيما يتعلق بالنتائج التي حصل عليها المدقق. وبالتالي، تزداد جودة المراجعة أيضًا، فبإمكان المدقق الذي يتمتع بمبادئ عالية من النزاهة إصدار تقارير تدقيق أكثر جدارة بالثقة. حيث اظهر الالتزام بمبدأ النزاهة خصوصا تأثيرا إيجابيا في الكشف عن الغش والتحريف

في البيانات المالية في دراسة (Rifai and Mardijuwono 2020)، وذلك لأن الشخص الذي يتمتع بدرجة عالية من النزاهة لا يقبل الاحتيال.

على المدقق أيضًا تجنب كافة المواقف التي من شأنها ان تؤثر في اتخاذ القرار، على سبيل المثال، مثل رفض الهدايا أو المزايا أو المكافآت التي لا تتوافق مع الاتفاقية. كما ينبغي عليه أحيانًا رفض كافة المفاوضات ورغبات العميل تستهدف التدخل في أعماله (Christina, Jennifer and Novriyanti 2022) .

إن الالتزام الذي يظهره المدقق يساهم في تعزيز الثقة ويرسخ مصداقية عمله. إذ ينعكس سلوك كل مهني يخضع لمدونة قواعد السلوك المهني على التقارير والحسابات العامة وصورة الدولة في نظر مواطنيها والمؤسسات الدولية (CGSP 2009, 8). وعليه، فإن نزاهة المدققين تؤسس الثقة وبالتالي توفر الأساس للاعتماد على حكمهم. ومن هنا يقع على عاتق المدققين واجب الالتزام بمعايير عالية من السلوك في سياق عملهم وفي علاقاتهم مع العملاء والزملاء، من أجل الحفاظ على ثقة الجمهور (OCAGI، 2012).

وفي هذا السياق أكد معهد المحاسبين القانونيين بنيوزيلندا ضمن مدونة الأخلاق (ICANZ، 2002) أن التزام الأعضاء بالمبدأ الأساسي للنزاهة هو الذي يسمح للجمهور باكتساب ثقتهم في مهنة التدقيق والمحاسبة. حيث تعتمد أنظمة الأسواق الحرة، بما في ذلك الأسواق المالية، بشكل كبير على ثقة المستثمرين والمجتمع، الذين يبنون ثقتهم في دقة ونزاهة البيانات المالية، والتي تتحقق من خلال استقلالية المدقق وسلوكه المهني والأخلاقي.

تعتبر النزاهة من أهم الصفات التي يجب أن يتحلى بها المدققون، فهي النقطة المحورية التي تبني على أساسها الثقة، لكونها ترتبط بالسمعة الجيدة للمدقق. حيث أشار (Abdullah, Mohd, Zaroug Osman, & Mohammad, 2023) في دراسته أن السمعة هي أثمن الأصول في شركات التدقيق، ووجد أن معظم العملاء يتعاملون مع الشركات دوى السمعة الجيدة، التي تتحقق من خلال الالتزام بالنزاهة، لتسهيل التعامل مع العملاء والجمهور ودعما لقيمة وسمعة المهنة ككل. كما تأكدت فعالية الالتزام بمبدأ النزاهة في زيادة جودة التدقيق، والذي أثبتته دراسات (Mihaela، 2016) ،(Abdullah, Mohd, Zaroug Osman, & Mohammad, 2023)؛ (Alsughayer, 2021)،(Ramdin, 2023).

وبذاك، تتضح لنا أهمية التزام المدقق بمبدأ النزاهة على زيادة فعالية وجودة الأداء المهني في المحاسبة والتدقيق.

2.3.2.مبدأ الموضوعية

يلعب مدقق الحسابات دورًا حاسمًا في قياس ملائمة وموثوقية البيانات المعروضة في القوائم المالية، مما يساعد أصحاب المصالح في تقييم الوضع المالي للشركة واتخاذ القرارات. ليس من السهل أن يشهد المدقق بتأكيد معقول أن البيانات صادقة وموثوق بها، إذ يتطلب ذلك الشخصية المحكمة والالتزام بكافة مبادئ السلوك المهني لزيادة الثقة والحفاظ على جودة المراجعة. ولهذا ألزم الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (IFAC، 2018، صفحة 19) جميع المدققين والمهنيين الخاضعين لمدونة قواعد السلوك الالتزام ب مبدأ الموضوعية وعدم التهاون في حكمهم المهني أو التجاري نتيجة التحيز أو تضارب المصالح أو التأثير غير المبرر للآخرين.

وبحسب معهد المدققين الداخليين (IIA, 2019, p. 6)، فان الموضوعية تفترض من المدققين جمع وتقييم وتوصيل المعلومات حول النشاط أو العملية التي يتم فحصها، وذلك بتقييم متوازن لجميع الظروف ذات العلاقة، وألا تتأثر هذه الاحكام بشكل غير ملائم بالمصالح الخاصة أو من قبل الآخرين.

وعن مدونة الأخلاقيات الصادرة عن معهد المحاسبين القانونيين لنيوزيلندا (ICANZ، 2002)، فيجب أن يكون الأعضاء عادلين وحياديين وصادقين فكريا، ويجب ألا يسمحوا بالتحيز أو تضارب المصالح أو تأثير الآخرين لتجاوز الموضوعية.

ووفقا لذلك، شددت منظمة المحاسبين القانونيين في كندا (CPA Ontario، 2016 ، صفحة 8) من خلال مدونة قواعد السلوك المهني بأنه لا يسمح للأعضاء أن يكون حكمهم المهني أو التجاري عرضة للخطر بسبب التحيز أو تضارب المصالح أو التأثير غير المبرر من الآخرين.

واختصر معهد المدققين القانونيين لجنوب إفريقيا (SAICA, 2021, p. 35)، الالتزام بالموضوعية يعني ممارسة الحكم المهني أو العمل دون أن ترتبط بالتحيز، تضارب المصالح أو التأثير غير المبرر أو الاعتماد بدون سبب على الأفراد أو المنظمات أو التكنولوجيا أو عوامل أخرى.

تنبع الموضوعية من الشخصية القوية للمدقق، حيث يكون قادرًا على القيام بمهامه بكل دقة وشفافية دون تحيز لأي طرف، أو تغيير للحقائق عن قصد، أو أن يخضع حكمه المهني لتأثيرات غير مبررة (عبده، 2018، صفحة 52). فهي عقيدة أو عقلية حيادية تعني عدم الانحياز لأي طرف، وتجنب التسبب في تضارب المصالح أو الحاق الضرر بالعمل أو الحكم المهني (Christina, Jennifer and Novriyanti 2022).

يفترض مبدأ الموضوعية من المدقق أن يصدر حكمه فقط على أساس الحقائق، ولديه وجهة نظر غير متحيزة للظروف القائمة، بمعنى أن يقوم بعمله بدون تأثر بالآخرين، (Adili, khodamipour, & Pourheidari, 2018). في حال تأثر، فهذا يعني فقدان الاحتراف في العمل(Ramadhea, 2022) .

وفي الحقيقة، الموضوعية هي مسألة ذهنية تتعلق بشخصية المدقق، وتعني التحرر من كافة العوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى رأي متحيز أو ضعيف، من خلال الاعتماد على الحقائق وعدم إشراك المشاعر الشخصية والأحكام المسبقة. ويتحقق الموقف الذاتي الموضوعي للمدقق عندما يرتبط ب ثلاثة عناصر أساسية وهي:

- **الحياد:** تنبع الحيادية من الموضوعية والاهتمام الذي يظهره الفرد في تنفيذ مهامه. أي تحيز لسبب أو فرد أو مجموعة أفراد أو منظمة يتعارض مع مبدأ الحياد. حيث يشكل التصرف الطوعي والتعرض لتأثير خارجي انتهاكًا لمبدأ الحياد، مهما كانت طبيعة الضغوط أو الالتماسات أو الاقتراحات التي تغير التحليل الموضوعي للحالة. حتى في حالة عدم وجود تدخل خارجي، يمكن أن تتأثر الحياد عندما يتخذ الفرد، من جانب واحد، موقفًا إيجابيًا تجاه شخص أو كيان ثالث بسبب العلاقات الأسرية، المهنية أو المالية أو الإيديولوجية أو السياسية أو الودية التي تربطهم. يجب تجنب أي سلوك يميل إلى توفير ميزة غير مبررة، أو لتقليل الملاحظة لتقليل ضرر البعض على حساب الآخرين، أو السعي إلى التسبب في ضرر لا أساس له، إن وجود تحيزات من المرجح أن توجه العمل بشكل مستقل عن الأدلة المتاحة يتعارض أيضًا مع مبدأ الحياد. للحياد السياسي أهمية خاصة في هذا الصدد؛ من خلال إجراء التحقيقات وكذا القدرة على ذكر النتائج وصياغة المقترحات، إذ يجب أن يظل المدقق حراً في عمله وآرائه، بما يتوافق مع قواعد التشغيل في مؤسسته والخط الهرمي(CGSP 2009) .
- **الاستقلالية:** يتطلب الحفاظ على الموضوعية حماية المدقق لاستقلاليته التي تتحقق بالممارسة الحرة للسلطة والصلاحيات التي يخولها القانون المنظم للمهنة أو مدونة قواعد السلوك للمدقق. يُقر الباحثون بأن استقلالية المدقق تشكل الجوهر والأساس الذي تقوم عليه عملية التدقيق، والتي تمثل الشرط الفكري للمراجع ليكون حراً من كافة المعوقات الشخصية والخارجية والتنظيمية المعيقة لأدائه الوظيفي (Al qtaish, Baker, & Othman, 2014). هناك نوعان من الاستقلالية: (ICANZ، 2002) (OCAGI، 2012)

- **استقلالية العقل:** الحالة الذهنية التي تسمح بإبداء الرأي بدون أي ضغوطات او مواقف من شأنها ان تضعف الحكم المهني، وتسمح للمدقق بالتصرف بنزاهة، وممارسة الموضوعية والشك المهني.
- **الاستقلالية في المظهر:** تجنب الوقائع والظروف التي قد يستنتج فيها طرف ثالث معقول ومستنير، لديه معرفة بجميع المعلومات ذات الصلة، بشكل معقول أن نزاهة الشركة أو العضو أو الموضوعية أو الشك المهني قد أضعف. تعتبر استقلالية العقل والمظهر ضرورية لتمكين المدقق من التعبير عن استنتاج وتكوين رأي، وأن يُنظر إليه على أنه يعبر عن نتيجة، دون تحيز أو تضارب في المصالح أو تأثير غير مبرر للآخرين، فهي تعطي قيمة للخدمات التي يقدمها المدقق.

❖ **الحفاظ على الموضوعية:** يجب على المدققين الحفاظ على مبدأ الموضوعية من خلال التقييم مستمر لمدى التزامهم بالمسئولية العامة المنصوص عليها في القواعد ومعايير وإرشادات المحددة في مدونة السلوك المهني التابعين لها. بشكل عام، قد يتعرض مدققو الحسابات إلى مواقف عديدة من شانها أن تضعف موضوعيتهم، ومن الصعب تحديد هذه المواقف أو الحد منها، وخصوصًا إذا تعرض المدقق لمواقف غير محددة في مدونة القواعد والإرشادات. هنا، يجب على المدقق أن يختبر قراراته ويقيم موضوعيته وفق عدة أسئلة، مثل: هل كان سيتوصل مدقق آخر من أصحاب الخبرة إلى نفس القرار من خلال الاعتماد على نفس المعلومات، ولكن بدون العلاقات أو التأثيرات الأخرى التي عرضت موضوعيتي للخطر؟ وفي هاد السياق، أقر معهد المحاسبين القانونيين لدولة جنوب إفريقيا بأنه: (SAICA, 2021, p. 35)

– لا يجوز المشاركة في أي نشاط أو علاقة قد تضعف أو تؤدي إلى تقييم متحيز، وتشمل هذه المشاركة العلاقات أو الأنشطة التي قد تتعارض مع مصالح المنظمة.

– لا يجوز قبول أي شيء قد يضر أو يؤثر على القرارات المهنية، أي عدم قَبول أية هدايا، أو هبات، أو خدمات تقدم له. مما قد ينتقص من موضوعية حكمه المهني(عبده، 2018، صفحة 52).

– يجب الكشف عن كل الحقائق المادية المعروفة؛ إذا لم يتم الكشف يمكن أن يشوه الإبلاغ عن الأنشطة قيد الاستعراض.

3.3.2.مبدأ الكفاءة المهنية

تضمن القسم 113 من مدونة قواعد السلوك واخلاقيات المهنة الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (IFAC I. F., 2018, p. 20) معيار أو مبدأ الكفاءة المهنية والعناية اللازمة، والذي فرض قسمين من الالتزامات كما يلي:

- الحصول على المعرفة والخبرة المهنية الازمة بالمستوى المطلوب، ووفق المعايير والتشريعات التقنية والمهنية السائدة، والمحافظة عليها لتقديم أفضل خدمة مهنية للعملاء.
- العمل بجد وفق المعايير الفنية والمهنية المعمول بها أثناء القيام الأنشطة والخدمات المهنية.

تعني الكفاءة المهنية أن يتحلى المحاسبون والمدققون بمستوى عالٍ من المعرفة والمهارة والخبرة في أي مهمة مرتبطة بمجال عملهم. ويتضمن مفهوم الكفاءة المهنية أداء المدقق لمهامه بجهد واجتهاد، وذلك وفقًا للمعايير المهنية والفنية المفروضة عليه في أداء للخدمات المهنية. وحسب (Hasan، Abed Al Rahman و Othman 2014) ، يجب أن يمتلك المدقق مستوى عالٍ من المهارة المهنية والمعرفة والخبرة لأداء الخدمات المهنية بعناية. إذ يتوجب على المحاسبين والمدققين أن يكونوا على علم بمعايير المهنة وتقنياتها والمواضيع الفنية المتعلقة بها، وأن يكونوا قادرين على ممارسة الحكم السليم في تطبيق هذه المعرفة أثناء أداء العمل المهني (ICANZ، 2002).

حيث يتطلب تحقيق مبدأ الكفاءة المهنية من المحاسبين والمدققين المحترفين الوعي المستمر وفهم التطورات الفنية والمهنية التي لها علاقة بالمهنة. كما يجب عليهم أن يبذلوا جهودًا للتطوير المستمر لمهاراتهم وخبراتهم وكذا المحافظة على مستوى عالي من التأهيل العلمي والعملي للقيام بمهامهم بشكل أكثر كفاءة وفعالية (أحمد و حميدي، 2018).

وباختصار، تتطلب الكفاءة المهنية المؤهلات الفنية والقدرة على تطبيق المعرفة والخبرة بحكمة في أداء الأعمال المهنية. وفي حالة عدم اليقين وعدم وجود قواعد محددة أو معايير للكفاءة أو التوجيه، ينبغي للمدقق أن يسأل عن إمكانية الحصول على المساعدة اللازمة (ICANZ، 2002). كما يجب على المدقق توخي الحذر والالتزام بمستوى معين من الأداء (Hasan، Abed Al Rahman و Othman 2014).

وعلى سبيل القياس، يمكن القول ان الكفاءة المهنية تتكون من ثلاثة عناصر أساسية: المعرفة، الخبرة، السلوك او الموقف:

- **المعرفة:** المؤهلات والشهادات العلمية التي يمتلكها المدقق، بالإضافة الى المعرفة المكتسبة عن طريق التكوين الذي يتلقاه المدقق حسب المعايير الدولية للتعليم المحاسبي **IAES**، والتي وضعها مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي **IAESB التابع** لاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (I. IFAC 2019) ، حيث توفر الهيئات الدولية خلفية تعليمية وبعض الامكانيات التي تمكن الدراسين بسهولة اندماجهم وتكيفهم مع البرامج الدراسية والحصول على أكبر قدر من الكفاءة الممكنة.

- **الخبرة:** وتعني المهارات، وهي عوامل يمكن أن تتطور وليست فطرية. وهي القدرة على تطبيق المعرفة المتراكمة أثناء التعلم أو الخبرة لإنجاز مهام محددة، وتحويل المعرفة إلى أفعال. كما يمكن القول انها القدرة على التكيف بمرونة في جميع الظروف، مع التغيرات المستمرة في البيئة المعيشية والظروف المعيشية للعمالة الإبداعية. (Nguyen, Le , Hau, Do, & Thao, 2020)
- **السلوك:** هو تعبير أو الموقف او شخصية المدقق في اثناء قيامه بعمله، وتصور ذلك الشخص لدور الوظيفة ومسؤوليتها.

يتطلب تحقق مبدأ الكفاءة المهنية: (SAICA, 2021, p. 36) (IFAC I. F., 2018, p. 20)

- اكتساب المعرفة والمهارات المهنية والحفاظ عليها بالمستوى المطلوب لضمان ذلك يتلقى العميل أو منظمة التوظيف خدمة مهنية مختصة، بناءً على المعايير الفنية والمهنية الحالية والتشريعات ذات الصلة.
- العمل بجد ووفقًا للمعايير الفنية والمهنية المعمول بها.
- الوعي المستمر للتطورات والمعايير المهنية الفنية والتجارية والسعي المستمر الى تطوير الكفاءة المهنية لتقديم أفضل الخدمات.
- ممارسة الحكم السليم في تطبيق المعرفة والمهارة المهنية عند القيام نشاطات احترافية.
- الاجتهاد مسؤولية التصرف وفقًا لمتطلبات المهمة، بعناية وشاملة وفي الوقت المناسب.
- ضمان المحاسب المهني لمهنية والتدريب المناسبين، لأولئك الذين يعملون تحت اشرافه.

يحافظ المدققون على مهاراتهم المهنية وكفاءتهم من خلال البقاء على اطلاع ومواكبة التطورات في المعايير المهنية وكذا الامتثال لها (CPA Ontario، 2016). ووفقًا لـ(SAICA, 2021)، يتطلب الحفاظ على الكفاءة المهنية وعياً وفهماً مستمرين للتطورات الفنية والمهنية والتجارية ذات الصلة. المهنية المستمرة يمكّن التطوير المحاسب المحترف من تطوير القدرات والحفاظ عليها أداء بكفاءة في بيئة مهنية.

- **المعايير الدولية للتعليم المحاسبي IAES:**

وضعت معايير التعليم المحاسبي **(IAES)** من طرف مجلس معايير تعليم المحاسبة الدولي **(IAESB)**، وهي هيئة مستقلة تابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين. كان الهدف من وضع هذه المعايير هو تحسين جودة التعليم المحاسبي بالشكل الذي يلائم متطلبات بيئة الاعمال. توضح المعايير مجموعة من الارشادات والمتطلبات اللازمة للدخول في برامج التعليم المحاسبي، وكذا محتويات مناهج التعليم المحاسبي، والمهارات المهنية والفنية اللازمة، ومتطلبات الخبرة العملية لممارسة المهنة، ويمكننا تلخيصها في الجدول كالاتي:

الجدول رقم (1): المعايير الدولية للتعليم المحاسبي IAES

المعيار	اسم المعيار	أهم ما جاء فيه
المعيار IES 1	**متطلبات القبول (الدخول) في برامج تعليم المحاسبة المهنية**	يحدد المعيار أهم متطلبات الدخول في برامج التعليم المحاسبي. – البيئة الاقتصادية والتجارية والتنظيمية؛ – المعرفة الطلوبة مسبقا؛ – التعلم المتوقع الذي سيتم اكتسابه؛ – دور المحاسب؛ – عوامل أخرى ذات صلة، كشهادات أو مؤهلات معينة، حيث ان متطلبات القبول قد تختلف من دولة للأخرى.
المعيار IES 2	**التطوير المهني الأولي – الكفاءة المهنية**	يحدد هذا المعيار المحتويات الأساسية لبرامج التعليم المحاسبي التي تساهم في تحقيق الكفاءة الفنية المطلوبة أهم مجالات الكفاءة الفنية لبرامج التعليم المحاسبي في المحاسبة المالية واعداد التقارير؛ المحاسبة الادارية؛ المالية والإدارة المالية المراجعة والتوكيد؛ الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية؛ قوانين ولوائح العمل؛ تكنولوجيا المعلومات؛ الاقتصاد؛ بيئة العمل والتنظيم؛ استراتيجية الأعمال والإدارة
المعيار IES 3	**التطوير المهني الاولي – المهارات المهنية**	يختص هذا المعيار بتحديد مخرجات التعلم للمهارات لمهنية التي يستوجب على المهنيين تحقيقها بنهاية التطوير المهني الاولي ومن أهم تلك المهارات: مهارات العالقات الشخصية والتواصل؛ المهارات الفكرية؛ المهارات الشخصية؛ المهارات التنظيمية التي يدمجها

		المحاسب المحترف مع الكفاءة الفنية والقيم الشخصية والمهنية، والاخلاق، والمواقف لإثبات الكفاءة المهنية.
المعيار IES 4	**التطوير المهني الاولي –القيم والاخلاق والسلوك المهني**	وصف المعيار مجالات الكفاءة المطلوبة لتحقيق القيم والاخلاقيات والسلوك المهني من خلال خمس مبادئ أساسية: النزاهة، الموضوعية الكفاءة المهنية والعناية الواجبة، السرية، والسلوك المهني.
المعيار IES 5	**التطوير المهني الاولي – الخبرة العملية**	حدد هذا المعيار الخبرة العملية التي يفترض ان يكتسبها المحاسبين كآخر خطوة من التطوير المهني الأولي: الكفاءة التقنية؛ المهارات المهنية؛ لقيم المهنية والأخلاقيات والمواقف الآزمة للاحتراف؛ وفى ضوء ذلك يتم تقييم مستويات الخبرة باستخدام عدة أساليب.
المعيار IES 6	**التطوير المهني الاولي –تقييم الكفاءات المهنية**	يحدد المعيار متطلبات تقييم الكفاءة المهنية التي يستوجب على المحاسبين إثباتها بنهاية التطوير المهني الاولي وذلك لتحديد مستويات المحاسبين الذين يطمحون الى الاحتراف.
المعيار IES 7	**التطوير المهني المستمر**	يؤكد هذا المعيار أهمية التطوير المهني المستمر (CPD)المطلوب للمحاسبين المهنيين للتطوير والحفاظ على الكفاءة المهنية الازمة وكذا ضمان مستوى عالي من جودة الخدمات المهنية لأصحاب المصالح.
المعيار IES 8	**الكفاءة المهنية للشركاء المسئولون عن مراجعة القوائم المالية**	يحدد هذا المعيار الكفاءة المهنية التي ينبغي على المحاسبين المهنيين الالتزام بها وتطويرها عند القيام بدور الشريك المسؤول عن تدقيق القوائم المالية.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على (I. IFAC 2019، 25–الى 98)

يوجه المعيار الثامن (I. IFAC 2019، 97-98) بالأخص الى الهيئات والأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، والتي تتحمل مسؤولية استمرار التطوير المهني (CPD) للمحاسبين القانونيين، وتعزيزهم الالتزامهم

بمبدأ الكفاءة المهنية من خلال تطبيق المعايير السبعة المذكورة أعلاه. يهدف المعيار الى تكوين الكفاءة المهنية التي يطورها المحاسبون المهنيين ويحافظون عليها عند أداء دور الشريك في المهمة، وكذلك الى ضمان جودة التدقيق، إذ يُعتبر جزءًا من نظام مراقبة جودة تدقيق البيانات المالية وكذا الشركات التي تؤدي عمليات تدقيق القوائم المالية وعمليات التأكيد الأخرى وما يرتبط بها من خدمات.

كما أثبتت العديد من الأبحاث، على غرار (Christina, Jennifer and Novriyanti 2022)، أن الكفاءة لها تأثير إيجابي على جودة التدقيق. إذا كان المدقق مؤهلاً ولديه الخبرة الكافية، فإنه سينتج تقريرًا أكثر دقة واحترافية. لذا، يجب أن يسعى المحاسب العام لتحسين كفاءته باستمرار وتطوير معرفته ومهاراته لتلبية تطلعات عملائه والاحتفاظ بجودة الخدمات المقدمة.

4.3.2.مبدأ السلوك المهني

يفرض مبدأ السلوك المهني على جميع المهنيين الامتثال بالالتزام للقوانين واللوائح المعمول حسب الهيئات التابعين لها، وتجنب أي عمل من شأنه أن يشوه سمعة المهنة. وحسب (OHADA, 2016) على المدققون تجنب الإضرار بسمعة المهنة في أنشطته التسويقية والترويجية المتعلقة بشخصه وأعماله. كما يجب على المدققين الالتزام بالصدق والإخلاص، وتجنب:

- تقديم ادعاءات مبالغ فيها حول خدماتهم، مؤهلاتهم، وخبراتهم؛
- عمل تلميحات مهينة أو مقارنات لا أساس لها مع عمل الآخرين.

يستلزم الامتثال لمبدأ السلوك المهني من المدقق: (ICANZ، 2002) (SAICA, 2021)

- الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة؛
- التصرف بطريقة تتفق مع مسؤولية المهنة في التصرف في الجمهور الاهتمام بجميع الأنشطة المهنية والعلاقات التجارية؛
- تجنب أي سلوك يعرفه المدقق، أو يجب أن يعرفه، أنه قد يؤدي إلى تشويه سمعت المهنة؛
- لامتناع عن الانخراط عمدًا في أي عمل أو نشاط قد يضعف أو يضر بنزاهة أو موضوعية أو سمعة المهنة؛

كما يجب على المدقق التصرف بلطف واحترام في تعاملاته المهنية، سواء مع العملاء أو مع الآخرين، بما في ذلك الأعضاء، وأرباب العمل، والموظفين، والأطراف الثالثة، والجمهور العام.

5.3.2. مبدأ السرية

يجب على المدقق الحفاظ على مبدأ سرية المعلومات، الذي يقتضي عدم افشاء المعلومات المكتسبة خلال ممارسته لمهنته لاي طرف، إلا في حالات معينة والتي يسمح بها القانون وبعد موافقة العميل، أو بمقتضى القانون في حالة المنازعات او المخالفات القانونية، من خلال رفع التقارير إلى المختصين في الجهات المعنية، أو كمتطلب مهني للرد على المتطلبات الأخلاقية أو المعايير المطلوبة لحماية مصالح المدقق، أو في حالة مراقبة الجودة ومراجعة الأقران (Al qtaish، Baker، و Othman، 2014) .

وبحسب (CPA Ontario، 2016 ، صفحة 9)، فإن على أعضاء مكتب التدقيق بما فيهم المدققين المهنيين، واجب الحفاظ على السرية فيما يتعلق بالمعلومات المكتسبة نتيجة للمهنة، التوظيف، وعلاقات الاعمال، وعدم افشائها لأي طرف ثالث بدون سبب مناسب وسلطة محددة، كما يُمنع استغلال هذه المعلومات لمصلحتهم الشخصية أو لطرف ثالث. يشمل مبدأ السرية ضرورة الحفاظ على سرية المعلومات داخل شركة العضو أو منظمة التوظيف.

يفرض مبدأ السرية على المدققين الالتزام من خلال أربع عناصر: (ICANZ، 2002) (أحمد و حميدي، 2018)

1- احترام وعدم تسريب أي معلومات التي تم الحصول عليها نتيجة مزاولة عملهم المهني، وعدم الكشف عنها دون سلطة او تفويض مناسب ومحدد، أو ما لم يكن هناك حق قانوني أو مهني أو واجب للكشف عن المعلومات.
2- الالتزام بالحفاظ واحترام سرية المعلومات المتعلقة بشؤون العميل أو صاحب العمل المكتسبة في سياق العمل المهني، ويستمر واجب السرية حتى بعد انتهاء العلاقة بين العضو والعميل أو صاحب العمل.
3- ضمان أن الموظفين الخاضعين لسيطرة شركة التدقيق والمهنيين الذين يتم الحصول منهم على المشورة والمساعدة يحترمون مبدأ السرية.
4- يتطلب أيضًا ألا يستخدم المدقق المعلومات في إطار مزاولة المهنة لمنفعة شخصية أو لصالح طرف ثالث.

يستمر الالتزام بمبدأ السر المهني حتى بعد انتهاء العلاقة بين المدقق والعميل، ويعتبر هذا الالتزام واجبًا أخلاقيًا تقتضيه المبادئ المنصوص عليها في مدونات اخلاقيات مهنة التدقيق. لا أن هذا الالتزام

ليس مطلقًا، فهناك حدود معينة تقتضيها الضرورة بل ويصبح الزاما على المدقق البوح بالسر المهني وهي: (SAICA, 2021)

- الحالات التي يكون فيها المدققين مطلوبين أو قد يُطلب منهم ذلك الكشف عن المعلومات السرية أو عندما يكون هذا الكشف مناسبًا، كتقديم المستندات أو تقديم أدلة أخرى في سياق الإجراءات القانونية؛
- الإفصاح للسلطات العامة المختصة او المجلس التنظيمي عن انتهاكات ومخالفات قانونية؛
- يسمح بالإفشاء وكشف السر المهني في حال التصريح والسماح من قبل العميل، عندما لا يوجبه القانون.
- الامتثال لمراجعة الجودة التي يقوم بها المجلس التنظيمي أو المعهد؛
- الرد على استفسار أو تحقيق من قبل المعهد، المجلس التنظيمي، أو أي هيئة تنظيمية أخرى؛
- لحماية المصالح المهنية للمحاسب المحترف في المجال القانوني الإجراءات؛
- الامتثال للمعايير التقنية والمهنية، بما في ذلك المتطلبات الأخلاقية.

3. قواعد السلوك المهني حسب المشرع الجزائري

اهتمت الجزائر، كغيرها من دول العالم، بموضوع أخلاقيات مهنة التدقيق، حيث تضمنت البنية التشريعية المنظمة لمهنة التدقيق عدة قوانين بما يتماشى مع متطلبات المهنة على المستوى المحلي والدولي. البداية كانت مع إصدار قانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد من خلال المرسوم التنفيذي رقم 96-136 المؤرخ في 15 أفريل سنة 1996. شمل هذا القانون مجموعة من واجبات المهني أثناء أداء مهامه، وعلاقته بزبائنه وموكليه، وكذلك الهيئة المنظمة للمهنة. كما شمل القانون تنظيم علاقته بزملائه والواجبات المتعلقة بتأطير وتدريب المبتدئين. وتضمن القانون العديد من حقوق المهني في ممارسة مهامه، من أهمها حق التعاون وحق الحصول على أتعاب مقابل الخدمات التي يقدمها المدقق.

كما صدر القانون رقم 01-10 المؤرخ في 29 جوان 2010، والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، حيث شمل هذا القانون عدة نقاط مهمة تخص تنظيم مهنة التدقيق، تشمل جوانب عديدة تتعلق بالالتزامات المهنية والتدريب، بما يعزز معايير الجودة والمصداقية في الممارسة المهنية وتضمن: (قانون رقم 10-01 ، 2010)

❖ الهدف من القانون وتحديد شروط وكيفيات ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

- ❖ الأشخاص اللذين بإمكانهم ممارسة المهنة.
- ❖ إنشاء المجلس الوطني ولجانه.
- ❖ اليمين الذي يؤدَّى قبل ممارسة المهنة.
- ❖ شروط وكيفيات الاعتماد والتسجيل، ومقر العمل واقليمه.
- ❖ نشأة ومهام المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.
- ❖ مهنة خبير محاسب، التعريف بممارس المهنة ومهامه وطريقة تحديد اتعابه.
- ❖ مهنة محافظ حسابات، التعريف بممارس المهنة ومهامه وتعيينه وعهدته وكدا كيفية تحديد اتعابه واحكام أخرى تتعلق بممارسة المهنة.
- ❖ مهنة محاسب معتمد، مهامه وتحديد اتعابه.
- ❖ شركات الخبرة التي يمكن للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات ان يقوموا بتشكيلها، شروط واحكام وحقوق وواجبات متعلقة بذلك.
- ❖ المسؤوليات التي يتحملها الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين والعقوبات المترتبة عن كل التقصير او مخالفة أخلاقية في قواعد المهنة عند ممارسة وظائفهم.
- ❖ حالات التنافي والموانع مع ممارسة مهنة خبير محاسب أو محافظ حسابات أو محاسب معتمد باستقلالية أخلاقية وفكرية، والعقوبات المترتبة عن ممارسة المهنة بطريقة غير قانونية.
- ❖ مجموعة من الاحكام الأخرى تتعلق بعقد التامين، حالات الوفاة والشطب والإيقاف وحل الشركة وافلاسها وما يتعلق بتنظيم التربص.
- ❖ مجموعة من الاحكام الانتقالية.
- ❖ مجموعة من الاحكام النهائية.

ولتفسير احكام القانون 10-01، صدرت الى جانبه العديد من المراسيم التنفيذية التي تشرح الاحكام المتعلقة بممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، على غرار:

- ❖ المرسوم تنفيذي رقم 24-11 مؤرخ في27جانفي 2011، الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره،
- ❖ المرسوم التنفيذي رقم 26-11مؤرخ 27جانفي سنة 2011، الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره.

❖ المرسوم التنفيذي رقم 10-13مؤرخ في 13جانفي 2013، يحدد درجة الأخطاء التأديبية المرتكبة من طرف الخبير المحاسب محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، خلال ممارسة وظيفتهم وكذا العقوبات التي تقابله.

من خلال ما جاءت به التشريعات المنظمة لمهنة خبير ومحافظ حسابات ومحاسب معتمد، وبشكل عام وظيفة التدقيق الخارجي، يتضح جلياً غياب المبادئ الأساسية لممارسة المهنية أو قواعد السلوك المهني بصيغة مباشرة. وعلى الرغم من وجود تأكيد وحرص على الالتزام بالأخلاقيات المهنية من خلال الاحكام التشريعية، خاصة تلك المتعلقة بحالات التنافي والموانع، إلا أنها اكتفت ببعض المواد لمعالجة المشكلات التي من المحتمل الوقوع فيها عند ممارسة المهنة. وعليه، يمكننا إسقاط ما ورد في التشريعات على مبادئ السلوك المهني التي جاءت في مدونة قواعد السلوك والاخلاقيات الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين من خلال الجدول الاتي:

جدول رقم (2): اسقاط ما ورد في قانون 10-01 على المبادئ المعمول بها

المبدأ	ما ورد عنه في التشريع الجزائري
النزاهة	- المادة 03 من القانون 01-10 المتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، يؤكد من خلالها على ضرورة التزام المهنيين بالأحكام القانونية التي تنظم ممارسة المهنة بكل استقلالية ونزاهة. - المادة 06 من القانون 01-10 المتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، من خلال حرصه على تأكيد امانة وصدق ممارسين المهنة عن طريق تأدية اليمين أمام المجلس القضائي فور استلام اعتماداتهم.
الموضوعية	- المادة 65 من القانون 01-10 المتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وفيها يمنع المهني من مراقبة الشركات التي يمتلك فيها أسهم حفاظا على حياده وموضوعيه واستقلاليته وتجنبا لتضارب المصالح - المادة 67 من القانون 01-10 المتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وفيها منع المشرع قيام المهني بأية مهمة في المؤسسات التي تكون لهم فيها مصالح مباشرة وغير مباشرة.

الكفاءة المهنية	- المادة 08من القانون 01-10 المتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، والمتعلقة بالشروط التي تسمح بممارسة المهنة وأهمها شروط الكفاءة المهنية. - المادة 59من القانون 01-10 المتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، حيث نص على تحمل المهني لكافة مسؤوليته العامة عن العناية بمهمته والالتزام بتوفير الوسائل دون النتائج.
السلوك المهني	- المادة 62 و63 من القانون 01-10 المتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، اللذان يؤكدان على الالتزام القانوني بجميع المواد القواعد وتحمل المسؤولية عن كل تقصير تقني او أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم، وكذا العقوبات التأديبية.
السرية	- المادة 71 من القانون 01-10 المتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد التي ينص فيها انه يتعين على المهنيين كتم السر المهني. - المادة 72 من القانون 01-10 المتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد التي توضح الحالات الممكنة قانونيا عدم التقيد بالسر المهني.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (قانون رقم 10-01 ، 2010).

1.3. مسؤولية المدقق في ظل قواعد السلوك المهني

لقد حدد المشرع الجزائري ثلاثة أنواع من المسؤوليات التي ينبغي للمدقق الخارجي الالتزام بها وهي المسؤولية المدنية، الجزائية، والتأديبية، وفيما يلي سوف نتعرف على هذه المسؤوليات: (قانون رقم 10-01 ، 2010، الصفحات 10-13)

الجدول رقم (3): مسؤوليات المدقق حسب القانون الجزائري.

شكل المسؤولية	المسؤولية المدنية	المسؤولية التأديبية	المسؤولية الجزائية
تعريف المسؤولية	يتحمل المدقق الخارجي المسؤولية العامة عن	يتحمل المدقق الخارجي مسؤوليته بالالتزام بقواعد السلوك المهني	يتحمل المدقق الخارجي مسؤولية جزائية اتجاه كل

	العناية بالمهمة وتوفير الوسائل دون النتائج		تقصير في القيام بالتزام قانوني.
اتجاه المسؤولية	اتجاه العميل، الطرف الثالث (الدولة)، المالكين	المجلس الوطني للمحاسبة	تتعدى منها الشخص الطبيعي أو المعنوي إلى الإضرار بالمجتمع
نوع المسؤولية	المسؤولية عن الامتناع عن تنفيذ العقد، الامتناع عن الالتزام بشرط من شروط العقد، المسؤولية عن الغش والإهمال، المسؤولية عن الثقة التي منحها المالكين.	المسؤولية حتى بعد استقالتهم من مهامهم عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم.	تدوين بيانات كاذبة في تقارير أو حسابات أو وثائق، المصادقة على وقائع مغايرة لنتائج التحقيق عنها، عدم التصريح بالأعمال غير الشرعية لوكيل الجمهورية، عدم احترام السر المهني وتسريب حقائق. الممارسة الغير شرعية لمحافظة الحسابات.
الهدف من تحديد المسؤولية	تعويض الضرر	المعاقبة حسب درجة خطورة التحريف الذي ارتكبه بصفة تصاعدية (الإنذار، التوبيخ، التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة أشهر، الشطب من الجدول، مع حق الطعن في العقوبة).	المعاقبة عن طريق إجراءات يحددها قانون العقوبات.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (قانون رقم 10-01، 2010).

2.3. الفرق بين أشكال المسؤوليات

من خلال الجدول أعلاه، يتضح جلياً أن الفرق يكمن في الهدف من تنفيذ المسؤوليات الثلاثة. بحيث أن فكلٌ من المسؤولية الجزائية والمسؤولية التأديبية تهدف إلى معاقبة المدقق لتصرف خاطئ، في حين أن تنفيذ المسؤولية المدنية يهدف إلى تعويض الضرر المتسبَّب فيه بالنسبة للغير، كما يتضح أن لكل شكل من أشكال المسؤوليات يكون تجاه طرف معين، فالمسؤولية المدنية تكون تجاه أطراف العقد والدولة بالدرجة الأولى، أما المسؤولية التأديبية فهي تجاه المجلس الوطني للمحاسبة، وفيما يخص المسؤولية الجزائية فهي اتجاه المجتمع ككل، و ويجدر التنويه إلى أن وقوع مسؤولية معينة لا يقصي إمكانية تحمُّل محافظ الحسابات للأنواع الأخرى من المسؤولية.

خلاصة الفصل الأول

سعينا لتقديم تحليل شامل لقواعد السلوك المهني التي توجه مهنة التدقيق والالتزام بها. تم استعراض التشريعات الدولية التي تنظم هذه المهنة، مع مقارنتها بالقانون الجزائري رقم 10-01، الذي ينظم مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر، موضحين ما يترتب على المدقق من مسؤوليات قانونية وأخلاقية في ظل هذا الإطار التشريعي، ومن خلال ما تم عرضه، اتضح أن أخلاقيات مهنة التدقيق تمثل أساسًا لضمان النزاهة والمصداقية في التقارير المالية. إن التزام المدقق بأخلاقيات المهنة يعزز الثقة والاحترام من قبل مستخدمي القوائم المالية والمجتمع بشكل عام. كما أن مدونة أخلاقيات مهنة التدقيق في مختلف البلدان تستند إلى المبادئ الأساسية التي وضعها الاتحاد الدولي للمحاسبين، والتي تشمل النزاهة، الموضوعية، الكفاءة المهنية، السلوك المهني، والسرية.

علاوة على ذلك، توصلنا إلى أن البنية التشريعية الجزائرية المنظمة لمهنة التدقيق تتضمن مجموعة من القوانين التي تتماشى مع متطلبات المهنة على المستويين المحلي والدولي. ومع ذلك، برز غيابٌ واضح للمبادئ الأساسية لممارسة المهنة أو قواعد السلوك المهني بصيغة مباشرة، على الرغم من وجود تأكيد وحرص على الالتزام بالأخلاقيات المهنية من خلال الأحكام التشريعية.

بعد تناول قواعد السلوك المهني في هذا الفصل، سنستعرض في الفصل التالي موضوع الغش في القوائم المالية، بما في ذلك متغيرات الدراسة التي تشمل أهم أساليب الغش المتبعة ونماذج الكشف عن الغش في القوائم المالية.

الفصل الثاني: الغش في القوائم المالية

الفصل الثاني: الغش في القوائم المالية

تمهيد

بعد تطرقنا لقواعد السلوك المهني من خلال تقديم تحليل شامل لقواعد السلوك المهني التي توجه مهنة التدقيق والالتزام بها مع ابراز أهمية التزام المدقق بأخلاقيات المهنية المفروضة عليه في تعزيز الثقة والاحترام من قبل مستعملي القوائم المالية والمجتمع، نهدف من خلال هدا الفصل إلى تقديم رؤية شاملة حول ظاهرة الغش في القوائم المالية وتأثيراتها، مما يعزز من فهمنا لأهمية الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية في مهنة التدقيق، حيث نتناول جوانب متعددة تتعلق بالغش في القوائم المالية، بدءًا من استعراض طبيعة الغش وأسبابه، وصولًا إلى أساليب التلاعب التي تُستخدم في تغيير البيانات المالية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تحليل الآثار المترتبة على الغش وتأثيره على القرارات الاقتصادية.

كما سنتناول في هذا الفصل دور المدقق الخارجي ومسؤولياته في الكشف عن الغش في القوائم المالية، حيث يعد المدقق عنصرًا أساسيًا في ضمان النزاهة والمصداقية في المعلومات المالية. سيتم تقديم نماذج الكشف عن الغش، مما يساعد في توضيح الأساليب المستخدمة لتحديد التلاعبات المحتملة، ويعزز أهمية الالتزام بالقوانين والمعايير الأخلاقية في هذا السياق، وبناءً على ذلك، ينقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

1. القوائم المالية وأهميتها الاقتصادية والقانونية: يتناول هذا المبحث التعريف بالقوائم المالية وأهميتها في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، بالإضافة إلى دورها في الامتثال للمتطلبات القانونية.
2. طبيعة الغش في القوائم المالية: يتضمن هذا المبحث دراسة أسباب الغش في القوائم المالية، وأساليب التلاعب المستخدمة، وآثارها السلبية على الأطراف المعنية.
3. دور ومسؤولية المدقق في الكشف عن الغش في القوائم المالية: يتناول هذا المبحث دور المدقق الخارجي في رصد التلاعبات، والالتزامات المهنية التي يتعين عليه الالتزام بها لتحقيق ذلك.
4. أهم نماذج الكشف عن الغش في القوائم المالية: يستعرض هذا المبحث النماذج والأساليب المستخدمة في الكشف عن الغش، مما يسهم في تعزيز فعالية التدقيق الخارجي وضمان المصداقية في القوائم المالية.

1. القوائم المالية وأهميتها الاقتصادية والقانونية

تعتبر القوائم المالية مصدرا للمعلومات، والمؤشرات الرئيسية المستخدمة في تقييم سلامة الوضعية المالية للمؤسسة، فهي تعد الأداة الأساسية التي تعكس الأداء المالي للشركات وتوفر معلومات حيوية لصناع القرار والمستثمرين، كما تمثل مرجعاً قانونياً للتأكد من الامتثال للمعايير المحاسبية والتشريعات المعمول بها.

1.1. مفهوم القوائم المالية

القوائم المالية هي المصدر الأساسي للمعلومات المالية حول المؤسسة، حيث تتضمن قياس وتلخيص وعرض المعلومات المالية لتوضيح نتائج العمليات المالية التي قامت بها خلال فترة معينة ومركزها المالي في نهاية الفترة (سامح محمد، 2010، صفحة 13). تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية (طارق ، 2005، صفحة 35)، كما يمكن القول بأنها عرض هيكلي للمركز المالي للمؤسسة وأدائها خلال الفترة المالية، حيث يتطلب الأمر أن تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية (بن فرج ، 2013–2014، صفحة 47)، وتحليل الوضعية الاقتصادية والمالية للمؤسسة.

القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات العامة التي يمكن الاعتماد عليها من طرف المستخدمين (المستثمرون، المقرضون، المحللون، المراجعون، الأكاديميون... إلخ)، وذلك لأتخاد القرارات سليمة، إجراء تحليلات ومقارنات. يجب التنويه هنا إلى أن القوائم المالية هي جزء من التقارير المالية، التي تضم القوائم المالية، إضافة الى تقارير مجلس الإدارة، وتقرير مراجع الحسابات، حيث تعد القوائم المالية وفق المعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة عموما، الأنظمة المحاسبية المعتمدة، وتضم كل من: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل (أو الدخل الشامل)، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق الملكية، الإيضاحات والتفسيرات المرفقة).

تتكون القوائم المالية من عدة جداول تلخيصيه مترابطة، تصور المعاملات المالية التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المالية، والأحداث والظروف الأخرى التي شهدتها، إضافة الى إيضاحات تفسيرية، تساعد على فهم البنود الواردة في تلك الجداول، وتوضح المعاملات المهمة، والمعاملات والبنود التي لا يمكن أن تعرض فيها، ويمكن تلخيص القوائم ومكوناتها في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1): عناصر القوائم المالية

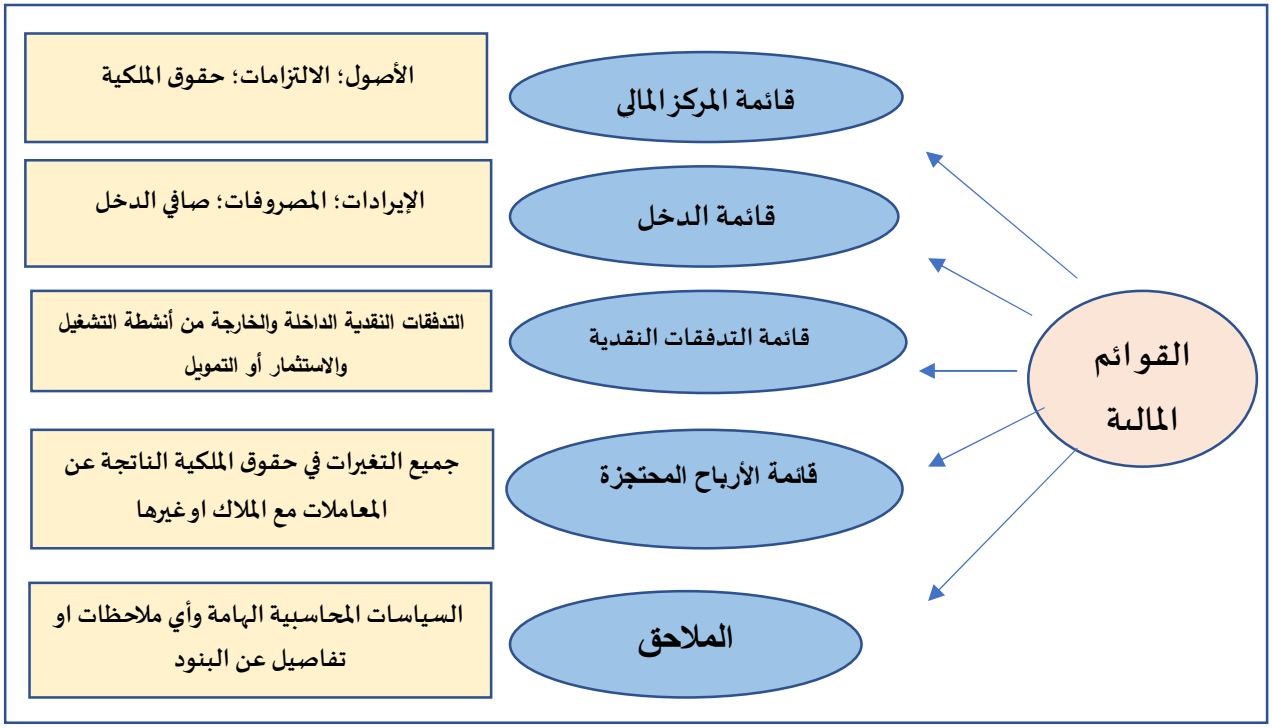

المصدر: (طارق ، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها(حالات عملية محلولة،معايير المحاسبة الدولية من 31-01الجزء، 2008، صفحة 53)

2.1. أهمية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية أداة حيوية لتحقيق الشفافية في المؤسسات، حيث تزوّد أصحاب المصالح بمعلومات دقيقة وشاملة حول الأداء المالي للمؤسسة، مما يسهم في تقليل احتمالات الغش والتلاعب. فالقوائم المالية المدققة والملتزمة بالمعايير المحاسبية توفر ضمانًا للنزاهة وتبني الثقة بين المستثمرين، الدائنين، والزبائن، مما يعزز الشفافية في التعاملات المالية، إضافة الى:

- **تشجيع الاستثمار**: القوائم المالية التي تعكس بصورة دقيقة وضع المؤسسة المالي تساهم في جذب الاستثمارات من خلال تقديم معلومات موثوقة، مما يشجع المستثمرين على المشاركة في مشاريع الجيدة.
- تعزيز الثقة في السوق: بفضل الشفافية التي توفرها القوائم المالية، تصبح المؤسسة موثوقة في السوق. إذ تؤسس هذه القوائم الثقة بين مختلف الأطراف المعنية كالزبائن، الموردين، والمساهمين، ما يقلل من مخاطر الغش.

- **تحسين صورة المؤسسة:** حيث القوائم المالية الشفافة تعزز صورة المؤسسة أمام المجتمع المالي، حيث يُنظر إليها على أنها مؤسسة ملتزمة بالمعايير الأخلاقية والمحاسبية، مما يزيد من قدرتها على الاستمرار وجذب الاستثمارات.
- **حماية المستثمرين والمساهمين:** القوائم المالية الشفافة توفر معلومات دقيقة حول الوضع المالي للشركة، مما يساعد في حماية حقوق المستثمرين والمساهمين، ويحد من فرص التلاعب والغش.
- **حماية الزبائن والموردين:** من خلال توفير معلومات دقيقة عن الوضع المالي والقدرة التمويلية للمؤسسة، تضمن القوائم المالية حقوق الزبائن والموردين، حيث تتيح لهم تقييم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها بشكل دقيق.

2. طبيعة الغش في القوائم المالية

يعد الغش في القوائم المالية من أخطر التحديات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية، حيث يؤثر بشكل مباشر على نزاهة التقارير المالية وموثوقيتها. يعتبر هذا الغش وسيلة غير قانونية تستخدم لتضليل مستخدمي القوائم المالية، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية وإدارية غير صحيحة. في هذا السياق يجب فهم طبيعة الغش في القوائم المالية، تأثيراته، وأساليبه، مع التركيز على الدور المحوري للمدقق في الكشف عنه.

1.2. مفهوم الغش

حسب الفقرة 12 من معيار التدقيق الدولي 240، والذي يتضمن مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في البيانات المالية (IFAC, 2014, p. 169)، "فإن الغش هو فعل مقصود من قبل واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو المكلفين بالحوكمة أو الموظفين أو أطراف ثالثة، ينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة غير عادلة أو غير قانونية". أما (محمد و خالد ، 2009)، فقد عرَّفه بأنه الخطأ العمدي الذي يُرتكب عن سبق إصرار، ويحدث نتيجة التلاعب في البيانات المحاسبية، من أجل إخفاء أحداث معينة، أو تحقيق منافع شخصية على حساب الوحدة.

كما أشار معهد المدققين الداخليين (IAA, 2009, p. 18) إلى الغش أو الاحتيال على أنه "التصرفات غير القانونية، من خلال التضليل، الإخفاء أو انتهاك الثقة. هذه التصرفات لا تعتمد على التهديد أو الضعف أو القوة المادية، وإنما يتم ارتكاب الغش من طرف الأفراد أو المنظمات للحصول على أموال أو أصول المنشأة أو خدمات، أو تجنب الدفع، أو حماية مصالح شخصية أو مصالح عمل". وينطوي على (دانيال، 2002):

- التلاعب بالسجلات أو المستندات أو تزويرها أو تغييرها.
- سوء توزيع الأصول؛

- حذف أو إلغاء آثار المعاملات من السجلات أو المستندات؛
- تسجيل عمليات وهمية وسوء تطبيق السياسات المحاسبية.

2.2. مفهوم الخطأ

أشار معيار التدقيق الدولي رقم 240 أن الخطأ يُعد تحريفاً غير مقصود في التقارير المالية، مثل خطأ في جمع بيانات أو في معالجتها، أو تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير مغلوط للحقائق، أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح (الاتحاد الدولي للمحاسبين ، 2003). وعرف أيضا بأنه تلك "الأخطاء غير المتعمدة التي لا ترتكب بناء على تصميم سابق، وإنما تقع بسبب جهل أو عدم دراية موظفي قسم المحاسبة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أو بسبب التقصير والإهمال في أداء أعمالهم" (خالد، 2007، صفحة 56).

من خلال التعاريف أعلاه يمكننا تصنيف الإجراءات أو الممارسات المحاسبية على أنها غش في البيانات المالية إذا توفرت فيها السمات أو العناصر التالية:

- **النية:** أي طابع القصد، وهو ما يميز الخطأ عن الغش، فالأول وهو القيام بإجراء معين من شأنه تغيير البيانات المالية بشكل جوهري عن جهل أو قلة خبرة وعن غير قصد، وعلى النقيض من ذلك، الغش هو القيام بإجراءات أو ممارسات مقصودة لإحداث تغييرات جوهرية في البيانات المالية.
- **المرتكب:** يتم تنفيذ هذا النوع من الاحتيال غالبا من طرف أفراد ذوي مهارات عالية وكافية لإخفائه (الحربي و التويجري ، 2022)، ويمكن أن تلجأ الإدارة أو عدة أطراف من المكلفين بالحوكمة إلى الاحتيال في البيانات المالية، قصد تحقيق منافع ومزايا اقتصادية عديدة، فقد رأى(Joseph T , 2013) ، أنه يمكن أن يتجاوز حجم الغش أو الاحتيال الذي يرتكبه الموظف من سرقات وسلوكيات لا أخلاقية بسيطة إلى تحريف وتزوير القوائم المالية.
- **المصلحة:** لابد أن يرتبط الاحتيال أو الغش بمصلحة معينة، كالحصول على أموال أو أصول أو خدمات، إضافة إلى التهرب الضريبي، وإخفاء خسائر أو تحقيق مصالح شخصية أو مصالح عمل.

3.2. الفرق بين الغش والخطأ

ميز المعيار الأمريكي رقم (53) SAS بين الأخطاء والتلاعب والغش (IFAC، 2007)، حيث يشير الخطأ إلى تحريف أو استبعاد غير متعمد لمبالغ أو إفصاحات معينة في القوائم المالية، وهي غالبا ما ترتكب نتيجة جهل موظفي إدارة المحاسبة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أو نتيجة الإهمال أثناء تنفيذ الإجراءات المحاسبية مثل:

- أخطاء العمليات الحسابية في النقل أو الترصيد الخاطئ؛
- عدم الدقة في إعداد التقديرات المحاسبية.

أما الغش، فغالبا ما ترتكب بشكل متعمد من أجل إخفاء إفصاحات معينة في القوائم المالية أو القيام باختلاسات أو تقديم تقارير مالية غير حقيقية على سبيل المثال:

- إخفاء معاملات أو مبادلات عمدا؛
- تبديد موارد المؤسسة عمدا.

4.2. المحاسبة الإبداعية

تم تعريف المحاسبة الإبداعية بأنها "اختيار، واستخدام، وتغيير السياسات المحاسبية، والتقديرات المحاسبية، للتأثير في المعلومات المحاسبية، وقيم البنود الواردة في القوائم المالية، بما يحقق أهداف، ومصلحة فئة معينة دون باقي الفئات الأخرى" (غربي ، بوطورة ، و سمايلي، 2021، صفحة 853). عرفت كذلك بأنها "عمليات أو ممارسات حديثة ومعقدة ومبتكرة، يقوم بها المحاسبون، بالاعتماد على خبرتهم ومعرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية، لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركة، أو التلاعب بها، لتحقيق أهداف محددة" (كاظم ، 2021، صفحة 55). عرفها أيضا Amat and Blake بأنه "العملية التي يستخدم من خلالها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية للتلاعب بالأرقام المعروضة في حسابات منشآت الأعمال" (سامي محمود ، 2017، صفحة 134).

أما من وجهة نظر المحاسبين الممارسين، فهي عمليات محاسبية تعتمد على معالجة العديد من قضايا الحكم والحسم والصراعات ما بين المناهج أو المداخل المتنافسة، من أجل عرض نتائج الأحداث المالية والعمليات التجارية، وهذه المرونة توفر فرصا للتلاعب والغش والخداع والتحريف وسوء العرض، وأصبحت هذه الأنشطة التي ثمارها عناصر مهنة المحاسبة تعرف بالمحاسبة الإبداعية (Jamison , 1999). أما من وجهة نظر الباحثين الأكاديميين فإن المحاسبة الإبداعية تعتبر "تلاعبا وعملا غير مشروع، يتمثل في تحريف أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلا إلى ما يرغب فيه المعدون، من خلال استغلال أو الاستفادة من الثغرات الموجودة في القوانين" (ليندا حسن ، 2009، صفحة 18).

من خلال ما سبق عرضه، يمكننا عرض اتجاهين مختلفين من التعاريف، الأول هو أن المحاسبة الإبداعية هي مجرد ممارسات قانونية، عن طريق اعتماد المحاسب على كفاءته وخبرته الدافعة من أجل اللجوء إلى ممارسات المحاسبة الإبداعية، لإيجاد الحلول التي تساعد على اتخاذ القرارات عند مواجهة المشاكل، وتجديد وتطوير الطرق والإجراءات المحاسبية. أما في الاتجاه الآخر، فنرى أن المحاسبة الإبداعية هي شكل من أشكال

الغش أو الاحتيال، وذلك لكونها تعطي صورة غير حقيقية وغير صادقة بشكل متعمد للقوائم المالية المعروضة عن المنشأة، من خلال إحداث تغييرات جوهرية في القيم المحاسبية، وبالتالي فهي تؤثر في اتخاذ القرارات بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية.

من هنا يمكننا تعريف المحاسبة الإبداعية تعريفا شاملا على أنها، عملية استغلال الثغرات القانونية إلى جانب الكفاءة المحاسبية، في تغيير أو تحويل قيم محاسبية حقيقية إلى قيم مرغوبة أكثر، لإعطاء صورة إيجابية عن المنشأة، وتجميل القوائم المعروضة أمام مستخدميها، أو إخفاء حقائق أو جرائم معينة.

جدول رقم (4): المحاسبة الإبداعية مقابل الغش في القوائم المالية

المحاسبة الإبداعية	التلاعب (الغش)
استغلال غير دقيق وكامل للقواعد المحاسبية.	سلبية وغير قانونية
إذا كانت هناك عدة خيارات لحل مشكل محاسبي، فسوف يختار المحاسب الخيار الذي يرضي الإدارة.	يتضمن تزوير أو تغيير السجلات المحاسبية والمستندات الداعمة بناء على مسودة البيانات المالية التي تمت صياغتها.
تغيير الحقائق الاقتصادية دون اختراق للقواعد المحاسبية.	العرض الخاطئ، التفسير أو الإهمال المتعمد للأحداث أو المعاملات أو غيرها من المعلومات المهمة في البيانات المالية.
إذا تم استخدام المحاسبة الإبداعية لأغراض حسنة فهي تعتبر أداة للبناء والعرض الدقيق لصورة الشركة.	التطبيق الخاطئ المتعمد للسياسات المحاسبية المرتبطة بالتقييم، الاعتراف، العرض أو وصف المعلومات.
تمثل مجموعة من التقنيات للتلاعب بالقوائم المالية من أجل تزيين صورة الشركة لجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين.	يمكن إعداد تقارير مالية احتيالية، فالإدارة تكون موضع ضغوط من الداخل والخارج من أجل تحقيق الربح المتوقع.
التقنيات والممارسات التي تقدمها المحاسبة الإبداعية تؤدي إلى الحد من المصداقية، مع غرض خدمة مصالح بعض المصالح.	تتضمن أفعال مثل التحريفات والاختلاسات في الأصول التي تؤدي إلى تقارير مالية احتيالية.

المصدر: (Maria Popescu & Nisulescu, 2014)

5.2. التمييز بين الغش في القوائم المالية، المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح

يبدأ الغش بصورة صغيرة من بعض مجالات الممارسات المحاسبية التي تحتوي على بعض الثغرات والغموض، وبالتالي قد يتم استغلال الغموض والخيارات المتاحة لتقديم صورة مالية مجملة للقوائم المالية، ومن جهة أخرى يمكن أن يؤدي استخدام المرونة أو البدائل المحاسبية (في إطار الخيارات الممنوحة في المعايير المحاسبية) إلى ممارسات غير مقصودة للمحاسبة الإبداعية.

إن الخط الفاصل بين" المحاسبة الإبداعية " و"الغش في القوائم المالية" و"إدارة الأرباح" رفيع جدا، فمن الصعب تصنيف ممارسة محاسبية على أنها غش في القوائم المالية، فالتساؤل هنا في أي نقطة يصبح التصرف الحاد ممارسة احتيال، فقد ذكر (Niamah M & Mary , 2007) أن الاستمرار والتوسع في الممارسات المحاسبية التجميلية يصبح من الصعب إيقافه. وبالتالي يؤدي إلى حتمية وقوع الغش في القوائم المالية، الذي يصنف على أنه احتيال إذا خرج عن الإطار القانوني والتنظيمي لمهنة المحاسبة، كما يستوجب طابع القصد والإصرار. وفي المقابل، لا تخرج ممارسات المحاسبة الإبداعية على النطاق القانوني والتنظيمي للمهنة، كما يمكننا اعتبارها شكلا من أشكال الغش في القوائم المالية باعتبار أنها تؤدي إلى إحداث تغييرات جوهرية في القوائم المالية، والتي تؤثر في قرارات مستخدميها. وبخلاف ذلك يمكن للاحتيال أن يتجاوز القوائم المالية، مثلما أكدت (Laura & Ileana , 2014) من خلال تصنيفها لأساليب الاحتيال، ويمكن أن يصل الاحتيال إلى اختلاس الأصول والفساد الإداري، مثل الرشوة والتزوير، فهو أوسع وأخطر.

أما بالنسبة لإدارة الأرباح فهي تحدث عادة في نهاية السنة المالية، وبحسب (Roychowdhry, 2006) فهي نتيجة لقرارات من قبل المديرين بزيادة أو تخفيض التقديرات في بعض المخصصات، بغرض التخفيض أو الزيادة في الأرباح لخدمة مصالحها دون خرق المبادئ والقواعد المحاسبية المقبولة، إذ أنها تركز على الأرباح فقط، ومن هنا يمكننا اعتبارها شكلا من أشكال المحاسبة الإبداعية، وشكلا من أشكال الاحتيال أيضا، فهي تؤدي إلى إحداث تأثير جوهري في القوائم المالية، مما يؤدي إلى التأثير في قرارات مستخدميها، كما يغلب عليها طابع القصد.

6.2. دوافع وأساليب الغش في القوائم المالية

يعتبر الغش في القوائم المالية من الممارسات التي تسعى إلى تضليل الأطراف المعنية، مما يؤثر سلبًا على مصداقية التقارير المالية واتخاذ القرارات المبنية عليها. وتتنوع الدوافع التي تقف وراء ارتكاب الغش، سواء كانت لتحقيق مكاسب مالية غير مشروعة أو لإخفاء الأداء الضعيف للمؤسسات. كما تتعدد الأساليب المستخدمة في هذا الغش، التي تتراوح بين التلاعب بالأرقام وإخفاء المعلومات الجوهرية و في هذا السياق

سنتطرق إلى استعراض أهم الدوافع التي تدفع المؤسسات لارتكاب الغش في القوائم المالية، وكذلك الأساليب المستخدمة لتحقيق ذلك.

1.6.2.أساليب الغش في القوائم المالية

صنفت الجمعية العامة لمكافحة الاحتيال (ACFE, 2022) الغش عموما إلى ثلاث فئات رئيسية (الفساد، اختلاس الأصول، والاحتيال في التقارير المالية). وحسب التقرير الأخير الصادر عن الجمعية، فإن مخططات الغش في البيانات المالية، والتي ترتكب عمدا هي الفئة الأقل شيوعا، حيث تمثل نسبة 9% (ACFE, 2022) فقط من المخططات، ولكنها أكثر أنواع الجرائم تكلفة، وأكثرها ضررا وأقربها لسرقة الممتلكات وجرائم الفساد.

تتعدد أساليب الغش في القوائم المالية بحسب الهدف من ممارستها فأغلب تقنيات الغش في القوائم المالية تشمل "اقتراضًا" من فترة و"إعارة" إلى فترة أخرى، ومع مرور الوقت، تتزايد المبالغ وعدد الأشخاص المعنيين، ويصبح على المتورطين محاولة الاستمرار في إخفاء الغش فقط (Niamh و Mary، 2017). ويرتبط الغش في القوائم المالية بالإبلاغ الكاذب عن المعلومات المتعلقة بالأصول أو الإيرادات أو التكلفة، عن طريق تحريف أو حذف معلومات جوهرية في التقارير والقوائم المالية (ACFE, 2022)، فكثيرا ما يرتكز الغش على خرق الإدارة لأنظمة الرقابة، باستخدام أساليب معينة، مثل المحاسبة الإبداعية (IFAC, 2014).

حدد (Spathis، 2002) ثلاث طرق لارتكاب الغش في البيانات المالية، (تغيير طرق الأساليب المحاسبية، تعديل التقديرات الإدارية، الاعتراف غير السليم بالإيرادات والمصروفات). ووجد (Niamah M & Mary , 2007) في دراسة قاما بها حول الاحتيال في القوائم المالية أن أكثر أنواع الاحتيال شيوعا في قطاعات التكنولوجيا والرعاية الصحية والخدمات المالية هي: الاعتراف غير السليم بالإيرادات وتضخيم الأصول. كما قامت منظمة مكافحة الاحتيال (ACFE, 2022, p. 10) بتصنيف الغش (الاحتيال) في البيانات المالية حسب خمسة أساليب للغش:

- **الدخل الوهمي:** ومثال ذلك، تسجيل عمليات بيع وهمية لسلع وخدمات (تسجيل إيرادات وهمية).
- **اختلافات التوقيت:** ومثال ذلك الاعتراف المبكر أو المؤجل بالإيرادات، قصد التأثير في الربح بالزيادة أو النقصان.
- **التقييم غير الصحيح للأصول:** ومثال ذلك القيام بتقييم المخزونات في نهاية الفترة بقيم منخفضة أو مبالغ فيها، مما يؤدي إلى زيادة أو تقليل تكلفة البضاعة المباعة، وبالتالي التأثير على الربح بالزيادة أو النقصان.

- **الخصوم المخفية:** بغرض تقليل الالتزامات والمصروفات (ACFE, 2022)، ومثال ذلك عدم تسجيل تدني قيم الأصول الثابتة، مما يؤدي إلى تقليل المصروفات، وبالتالي زيادة في صافي الربح.
- **الإفصاح غير الصحيح:** لا يجب أن تكون المعلومات التي يتم الإفصاح عنها مضلله، ويتعلق الإفصاح غير الصحيح بالبيانات المالية الاحتيالية حسب (Hariri, Ayub , & Sri Luki, 2017) بإهمال المسؤولية، الأحداث بعد تاريخ الميزانية، المعاملات مع الأطراف ذات الصلة، التغييرات المحاسبية.

ووفقا لعدة أبحاث حدد (Abdullahi و Mansor، 2018) العديد من الطرق سنحاول ذكرها على سبيل المثال: القمع، اختلاس الأصول ، التلاعب بالاحتياطيات، إساءة استخدام الموظفين الداخليين والتزوير، الإقراض غير المصرح به، الإقراض لمقترضين وهميين، استعمال الأصول لأغراض شخصية، الاقتراض غير الرسمي، انتحال الشخصية، التلاعب بالسلع والمخزونات، الدفع الوهمي، استخدام وثائق الشركات بشكل احتيالي، الحسابات الوهمية، عائدات كاذبة للتحصيل، تلاعب بالسندات، زيادة قيم الفواتير وتزييفها، وتضخيم البيانات الإحصائية، تلاعب بحسابات الدفاتر، العقود الوهمية، تكرار دفاتر الشيكات، أساليب احتيالية باستخدام الحاسوب، سوء استخدام الحسابات العالقة، وإعلان كاذب لنقص النقد وغيرها.

2.6.2.آثار الغش على القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية مصدر المعلومات الأساسي للمستخدمين للحكم على أداء الشركة، لاستناد معظم قراراتهم الاقتصادية على المعلومات التي تتضمنها هذه القوائم، لذلك تسعى الإدارة التي تمارس الغش إلى تحريف القوائم المالية، من أجل إعطاء انطباع إيجابي عن الشركة لدى المستخدمين يتناقض مع الواقع، من خلال تحريف الحسابات التي تتضمنها هذه القوائم أو بعضها لتقديم مزاعم مضللة، وذلك من خلال التزييف والتلاعب بالوثائق والأدلة التي تعد القوائم المالية في ضوئها لإخفاء عملية الغش. وهو ما يترتب عليه في الأخير إعداد قوائم مالية لا تعبر بعدالة عن حقيقة المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية للمنشأة (اكرم، 2008). وتقدم الأحداث التاريخية من تقارير الاحتيال المالي دروسا وتجاربا للعالم تظهر أن الشركات التي ترتكب الاحتيال غالبا ما تكتشف بشكل متأخر من قبل أصحاب المصلحة والمجتمع الأوسع. يؤدي التأخير في إدراك الشركات التي ارتكبت احتيالا في البيانات المالية إلى تأثير سلبي وآثار سيئة على البلد اقتصاديا واجتماعيا وقانونيا.

3.6.2. عوامل ودوافع اللجوء إلى الغش في القوائم المالية

توجد العديد من العوامل التي تحفز إدارة الشركات على إعداد تقارير مالية مضللة، سنعرض اهم العوامل والدوافع التي تدفع إلى ارتكاب الغش في القوائم المالية، سواء لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل أو للتأثير على صورة الشركة أمام المستثمرين وأصحاب المصلحة. أهمها:

- **الضائقة المالية:** أكدت دراسة (Utami و Pusparini، 2019) وجود تأثير إيجابي للضائقة المالية على التقارير المالية الاحتيالية، فقد تلجأ الشركات التي تعاني من ضعف الربحية إلى الغش في القوائم المالية، عن طريق تلاعب الإدارة بالبيانات المالية، لتغطية الحالة الفعلية للشركة، وذلك بتحريف حسابات الإيرادات والمصروفات والالتزامات، كي تظهر أداء ماليا جيدا.
- **حزم التعويضات المرتبطة بالأرباح المعلنة** (Niamah M & Mary , 2007): تعتمد حزم التعويضات على الأرباح المعلنة، وبالتالي يمكن أن تكون دافعا كبيرا للجوء إلى الغش في التقارير والقوائم المالية، كما يمكن أن يكون تحقيق الأهداف المالية، وتلقي تعويضات أعلى دافعا للممارسات الاحتيالية.
- **الرغبة في المحافظة على أسعار الأسهم أو زيادتها** (Niamah M & Mary , 2007): إن الحاجة الى جذب المستثمرين وتعزيز السمعة في السوق، تدفع الشركات إلى الاعتماد على الغش في القوائم المالية لرفع أسعار الأسهم.
- **الحاجة إلى تحقيق التوقعات الداخلية والخارجية** (Niamah M & Mary , 2007): فعندما تفشل الشركة في تحقيق الأهداف الداخلية والخارجية للأداء، يصبح لدى لإدارة حافز لتزوير التقارير المالية للشركة من أجل تلبية هذه التوقعات وتجنب الآثار السلبية.
- **الرغبة في تقليل الالتزامات الضريبية** (Spathis، 2002): إن رغبة الشركات في تقليل الالتزامات الضريبية أو التهرب منها يدفع بإدارة الشركة إلى تقديم صورة زائفة للتقارير والقوائم المالية.
- **الحاجة إلى تجنب انتهاك بنود الديون:** في دراسة قام بها (Dechow, Sloan, & Sween, 1996) أكد على أن الشركات التي ارتكبت الغش في البيانات المالية كانت لديها مستويات مرتفعة من الرافعة المالية مقارنة بعينة الشركات الضابطة، وبالتالي كان ذلك دافعا لتجنب انتهاك بنود الديون، والحفاظ على القدرة المالية ولو ظاهريا، وتجنب العقوبات من الدائنين.
- **الرغبة في جذب رأس المال الخارجي بتكلفة أقل:** حيث وجد(Dechow, Sloan, & Sween, 1996) أن الدافع المهم للغش في القوائم المالية هو الرغبة في جذب التمويل الخارجي بتكلفة منخفضة وبشروط مواتية.

إضافة إلى العوامل الرئيسية أعلاه، يمكن تقديم بعض العوامل التنظيمية:

- **ضعف نظام الحوكمة أو عدم الفصل بين الإدارة والملكية:** مما قد توفر فرصا للأنشطة الاحتيالية دون اكتشاف، وذلك لأن الغرض من هذه الممارسات تكون شخصية، حيث تكون مصلحة المؤسسة مرتبطة بالمصلحة الشخصية أكثر للإداريين هذا م أكده (Dechow, Sloan, & Sween, 1996) في دراسته حيث وجد أن الشركات التي تتلاعب بالأرباح هي أكثر عرضة لهيمنة الإدارة على مجالس إدارتها، ومن المرجح أن يكون هناك رئيس تنفيذي يعمل في نفس الوقت كرئيس لمجلس الإدارة وعدم وجود لجنة التدقيق.
- **المشاكل التي تواجه المحاسب أو الإدارة أثناء ممارسة المهنة:** حيث يمكن أن تخلق المشاكل التي تواجه المحاسب أو الإدارة أثناء ممارسة المهنة وعدم الفهم دافعا للجوء إلى البدائل المحاسبية المتعددة المتاحة أو الأساليب الاحتيالية(الغش) التي تؤدي إلى إحداث تأثير جوهري في القوائم المالية.
- **طبيعة المحيط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للشركة:** فقد يخلق المحيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ضغطا على المؤسسة، وهذا ما يخلق دافعا للإدارة من أجل اللجوء إلى التحايل أو التلاعب في القوائم المالية، لتجنب التدخل الحكومي والسياسي في عملها خصوصا الشركات الكبيرة.
- **الإدراج في السوق المالي:** يمكن أن يكون الإدراج في السوق المالي أحد دوافع اللجوء إلى الغش في القوائم المالية، وذلك من أجل تحسين سمعة الشركة في السوق وتجميل الأداء المالي للشركة للمحافظة على مركزها وقوتها المالية والاقتصادية.
- **الحوافز والمكافآت:** يمكن أن تؤدي رغبة مديري الشركة في الحصول على تصنيف مهني جيد أمام منافسيهم في القطاع، والحصول على مكافآت كبيرة إلى اللجوء للغش كأداة لتجميل القوائم المالية حفاظا على سمعتها.
- **ملكية الشركة (عامة أو خاصة):** يمكن أن تؤثر ملكية الشركة (عامة أو خاصة) على احتمالات الغش في التقارير والقوائم المالية، فالشركات العامة قد تواجه مزيدا من التفتيش والتنظيم وفصل المهام والرقابة، وهذا لا ينفي أن كلا الحالتين يمكن أن تكونا عرضة لممارسات احتيالية.

3. دور ومسؤولية المدقق في اكتشاف الغش في القوائم المالية

يلعب المدقق دورا محويا وهاما في تعزيز الشفافية والمصداقية في القوائم المالية، إذ يتحمل مسؤولية كبيرة في اكتشاف أي علامات تدل على الغش أو التلاعب. ويعد التزام المدقق بمعايير التدقيق وأخلاقيات المهنة أمرًا ضروريًا لضمان دقة المعلومات المالية المقدمة.

1.3. المعايير المتعلقة بالمسؤوليات

تتضمن المعايير الدولية للتدقيق (200- 299) والتي جاءت تحت عنوان "المبادئ العامة والمسؤوليات"، تتضمن المسؤوليات التي ينبغي على المدقق الالتزام بها، وخاصة فيما يتعلق باكتشاف الأخطاء والغش، والتي يمكن توضيحها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (5): المعايير الدولية للتدقيق (200- 299)

رقم المعيار	اسم المعيار
المعيار 200	الأهداف العامة للمدقق المستقل وإجراءات عملية التدقيق وفق المعايير الدولية
معيار 210	الاتفاق على شروط التكليف بالمهمة
معيار 220	الرقابة على جودة تدقيق القوائم المالية
معيار 230	وثائق التدقيق
معيار 240	مسؤولية المدقق عن الغش عند تدقيق القوائم المالية
معيار 250	مراعات القوانين والأنظمة عند تدقيق القوائم المالية
معيار 260	الاتصال بالمكلفين بالحوكمة
معيار 265	الإبلاغ عن نواحي القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والإدارة

المصدر:(ديوان الرقابة المالية و الادارية ، 2020)

يوضح الجدول السابق معايير التدقيق (200– 299) المكونة من 8 معايير أساسية تعرض المبادئ والمسؤوليات التي تحكم عملية التدقيق الخارجي وأهم ما جاء فيها:

1.1.3.المبادئ التي تحكم مهنة التدقيق

على المدقق الالتزام بالمبادئ الأخلاقية التي تحكم مهنة التدقيق وأهمها:

- **الاستقلالية:** وهذا يعني استقلالية المدقق أو فريق التدقيق عن عميل التدقيق من الناحية الفعلية والفكرية، بما يعزز قدرته على التصرف بنزاهة وموضوعية وحذر مهنيين، دون الخضوع لأي تأثيرات من شأنها إضعاف حكمه المهني (مزياني، 2021)

- **النزاهة والموضوعية: أي** تمتع المدقق بالصدق والأمانة في عمله وعدم الخضوع لأي تأثيرات أو تضارب مصالح لتجاوز الأحكام المهنية أو التجارية. (مزياني، 2021).
- **الكفاءة المهنية:** ويقصد بها المعرفة الكافية والمتخصصة في مجالات المحاسبة والتدقيق، إلى جانب المهارة في تطبيق تلك المعرفة في الحالات والمجالات والظروف المختلفة، وكذلك السلوك الذي يكتسبه المدقق من التعليم والتدريب الكافيين (Peter، 1983).
- **السلوك المهني والسرية:** ويعني ذلك التزام المدقق بكافة القواعد والقوانين المنظمة للمهنة، إلى جانب الالتزام بالسرية اتجاه العميل لأي معلومات أو وثائق يحصل عليها أثناء تأدية مهامه، وعدم الإفصاح عنها إلا إدا استدعى الأمر في مواضع قانونية.

2.1.3.مسؤولية الموافقة على شروط التكليف بالتدقيق

خصص المعيار 210 لمعالجة المسؤوليات التي تقع على عاتق المدقق الخارجي فيما يخص الحصول على اتفاق مسبق مع الإدارة والمكلفين بالحوكمة على آجال وشروط مهمة التدقيق، وقد نص المعيار على قيام المدقق بالتأكد من توفر الشروط المسبقة لعملية التدقيق كما يلي (IAASB، 2018):

- مدى استعمال العميل لمرجعية مقبولة عموما لتحضير القوائم المالية.
- الحصول على تأكيدات من الإدارة تعترف فيها بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها وتتمثل في:
  - مسؤولية تحضير وإعداد القوائم المالية (التمثيل الصادق)؛
  - مسؤولية وجود نظام رقابة داخلية لضمان أن القوائم المالية خالية من الاختلالات الجوهرية المعبرة.
- يجب أن تضمن المؤسسة تمكين المراجع مما يلي:
  - الإطلاع على كل المعلومات التي يحتاجها للقيام بعمله (الدفاتر المحاسبية، المستندات، الوثائق، مصادر أخرى للمعلومات)؛
  - الاتصال بالأشخاص داخل المؤسسة بدون تضييق أو تقييد للحصول على أدلة الإثبات.
- إذا تم التضييق على مهمة المدقق بما تؤدي إلى عدم إمكانية إبداء الرأي، على المراجع عدم قبول هذه المهمة، ومن بين العناصر والعوامل الأخرى التي تؤثر على قبول المهمة:
  - عدم توفر الشروط المسبقة للتدقيق؛
  - في حال تقدير المدقق بأن المرجعية المستعملة لتحضير القوائم المالية غير مقبولة؛
  - إذا لم يتحصل المراجع على تأكيدات من الإدارة.

- يجب أن تكون آجال وشروط المهمة المتفق عليها مكتوبة في رسالة المهمة أو خطاب التكليف وتتضمن ما يلي:
  - هدف ونطاق تدقيق القوائم المالية؛
  - مسؤوليات المدقق ومسؤوليات المديرية؛
  - مرجعية المعلومات المالية المطبقة؛
  - الشكل والمضمون المتوقع للتقارير المقدمة.
- إذا سبق للمدقق تدقيق نفس المؤسسة، فعليه تقدير إمكانية إعادة النظر في آجال وشروط المهمة أو الاحتفاظ بنفس الشروط والآجال المتفق عليها سابقا.

3.1.3.مسؤولية رقابة جودة مراجعة القوائم المالية

يعالج المعيار 220 المسؤوليات التي تقع على عاتق المدقق فيما يخص إجراءات مراقبة الجودة أو النوعية المطبقة على تدقيق القوائم المالية.

❖ **مسؤولية القيادة على الجودة داخل المكتب**

من خلال (محمد و مسعود ، 2020):

- توفير الجودة الشاملة لكل عملية تدقيق عين لأجلها.
- على المكتب تكريس موارد كافية لتطوير وتوثيق إجراءات ضبط الجودة الخاصة به.
- الالتزام للمعايير الأخلاقية لرقابة الجودة، ويشمل الالتزام بالنزاهة، الاستقلالية، الموضوعية، الكفاءة، والعناية المهنية اللازمة، إضافة إلى السرية، والسلوك المهني.
- قبول عملاء جدد والاستمرار مع القدامى مع تقييم علاقة الإدارة أو العميل مع المدقق السابق، ومدى حفاظه على استقلاليته، ومدى ممارسة الضغوط عليه.
- التأكد من أن فريق عمله يمتلك الكفاءة والخبرة اللازمتين لأداء عملية التدقيق.
- متابعة عملية رقابة وجودة التدقيق، والتقييم الموضوعي للأحكام والاستنتاجات التي تم التوصل إليها عند صياغة تقرير المدقق.

❖ **مسؤولية إعداد وثائق التدقيق**

يبدأ التدقيق بعملية التخطيط عن طريق تحديد الإجراءات وجمع الأدلة اللازمة للقيام بالعملية على أكمل وجه، ومن ثم إعداد وثائق التدقيق، والتي حددها المعيار 230، وحمل مسؤولية إعدادها للمدقق، من خلال القيام بتوثيق كل ما يتعلق بمهمته في أوراق العمل، بغية تحقيق عدة أهداف أهمها:

- تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق.
- الإشراف على عملية التدقيق والتوجيه (بهلولي ، 2018).
- تعتبر دليل للأعمال المنجزة والباقية، وحجة قانونية أمام القضاء.
- مصدر للمعلومات، وتمكن من الاحتفاظ بالمسائل الهامة المتعلقة بعملية التدقيق (بهلولي ، 2018).
- التمكن من إجراء مراجعة رقابة الجودة (بهلولي ، 2018).

فصل المعيار في شكل ومحتوى هذه الوثائق، على أن يراعى في إعدادها عدة اعتبارات حسب الأنظمة والقوانين التي تحكم مهنة التدقيق في دولة معينة، كما أكد المعيار كذلك على إعداد هذه الوثائق في الوقت المحدد، وتجميعها في ملف نهائي (بهلولي ، 2018).

2.3. مسؤولية المدقق الخارجي عن كشف الغش في القوائم المالية

لا يوجد التزام واضح صريح للمدقق الخارجي بالكشف عن أي ممارسة احتيالية في القوائم المالية كما يقول Heim (2002، ص 60): «بالطبع لا!». وبالنظر إلى ما ورد في معيار التدقيق الدولي رقم 240 (IAASB، 2018)، فإن المسؤولية الرئيسية عن منع واكتشاف الغش عموما، تقع على عاتق كل من الإدارة والمكلفين بالحوكمة، وبموجب معايير المراجعة الأمريكية (AICPA, 2023)، وبالضبط المعيار 8 (الفقرة 12)، تتعلق مسؤولية المراجع بكشف التشويهات المالية الكبيرة الناتجة عن الغش، وليس بكشف الأنشطة الاحتيالية نفسها بشكل مباشر، ويرجع ذلك إلى المدة الطويلة ما بين بداية الممارسات الاحتيالية لحين ظهورها، وجد (Summers و Sweeney، 1998) في دراسته أن متوسط الفترة من الإجراءات الاحتيالية لغاية اكتشافها كان ثلاث سنوات باختلاف الحالات.

بالنظر إلى معايير المراجعة الأمريكية (AICPA، 2023)، وبالضبط المعيار 1 (الفقرة 2)، ومعيار التدقيق الدولي رقم 240، يتحمل المدقق الخارجي مسؤولية التخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، وذلك للحصول على تأكيد معقول، وليس مطلق بأن القوائم المالية خالية من الاختلالات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وذلك بالتزامه بموقف الشك المهني طوال عملية التدقيق.

قامت (Tiina و Linh، 2002) بتحديد مسؤولية اكتشاف الاحتيال على النحو التالي:

- تقييم مخاطر التحريفات الجوهرية نتيجة الغش، من خلال النظر في عوامل مخاطر الاحتيال.
- الاستجابة لنتائج تقييم المخاطر.
- توثيق عوامل مخاطر الغش المحددة والاستجابات لتلك العوامل.
- التواصل حول الاحتيال مع الإدارة.

سنحاول شرح بعض المفاهيم الرئيسية بالاعتماد على معايير المراجعة الأمريكية (AICPA، 2023)، وفق المعيار 1 (الفقرة 2)، ومعيار التدقيق الدولي رقم 240 (IAASB، 2018) في الجدول الآتي:

الجدول رقم (6): مفاهيم رئيسية

البيان	المفهوم
الاختلالات المهمة مقابل الاختلالات غير المهمة	يعتبر الاختلال مهما إذا كان من المتوقع أن يؤثر بشكل معقول في قرارات مستخدمي القوائم المالية.
التأكيد بشكل معقول	التأكيد هو مقياس الإدراك أو اليقين الذي حصل عليه المدقق عند الإنتهاء من عملية التدقيق، والتأكيد بشكل معقول، وليس بشكل مطلق، يدل على أن المدقق ليس ضامنا، أو متيقنا من صحة البيانات المالية.
الشك المهني	هو الموقف أو السلوك الذهني الاستفساري النقدي لأدلة التدقيق.
خطر التدقيق	يقصد به الخطر الذي يواجه المدقق عند إصدار تقريره دون أن يدري وجود اختلالات جوهرية في القوائم المالية.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (AICPA، 2023) (IAASB، 2018)

1.2.3.النموذج الفني لخطر التدقيق

يتألف خطر التدقيق من ثلاث مكونات: المخاطر الملازمة (IR)، ومخاطر الرقابة (CR)، ومخاطر عدم الاكتشاف (DR)، والتي نقوم بتوضيحها بناء على ما ورد في الدراسات (Tiina و Linh، 2002)، (عناني ، 2021) و(شيخي و فقير ، 2020).

❖ **المخاطر الملازمة (الأساسية)**

يشير هذا النوع من المخاطر إلى قابلية تعرض رصيد حساب أو معاملات إلى التحريف أو الخطأ الجوهري، والذي يعد وفق مفهوم الأهمية النسبية ماديا، سواء كان على حدا، أو عند تجميعه يؤثر في الحكم الشخصي لمستخدم القوائم، بغض النظر عن وجود ضوابط رقابة داخلية، وهذا النوع خارج عن سيطرة مدقق الحسابات، وعليه فقط تقدير درجة المخاطر، ومحاولة التقليل من تأثيرها.

❖ **مخاطر الرقابة (التحكم)**

تشير مخاطر الرقابة إلى إمكانية حدوث خطأ في أحد الأرصدة أو فئة من المعاملات يمكن أن يكون جوهريا عند تجميعه مع الاختلالات في أرصدة الحسابات الأخرى، ولا يتم منعه أو اكتشافه أو تصحيحه في الوقت المناسب بواسطة نظام الرقابة الداخلية. يتم تقدير هذا النوع من المخاطر عن طريق فحص مدى الالتزام

بنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة كما تجدر الإشارة إلى أن هناك فرصة كبيرة لاكتشاف النظام لمعظم الأخطاء الجوهرية كلما كان للشركة ضوابط رقابة داخلية فعالة.

❖ **مخاطر الاكتشاف**

هي المخاطر المتعلقة بعدم اكتشاف المدقق للاختلالات الجوهرية في الأرصدة أو المعاملات، على الرغم من قيامه بإجراءات التدقيق، ومن المحتمل أن يكتشف الخطأ أو الاختلال الجوهري عند اختباره لعدد كبير من العناصر بدل عدد قليل منها، وبالتالي كلما زاد حجم العينة، كلما قلت فرصة حدوث خطر عدم الاكتشاف.

يمكن تمثيل العلاقة بين خطر التدقيق (AR) ومكوناته بشكل رياضي باستخدام المعادلة الآتية:

$$DR = AR / (IR \times CR)$$

كلما زادت فعالية الرقابة الداخلية (التحكم) وسلامة الإجراءات (CR)، كلما انخفض مستوى خطر عدم الاكتشاف (DR)، وكلما زاد مستوى المخاطر الملازمة (IR) أو كانت أخطار عدم الاكتشاف الطبيعية (AR) أكبر، كلما زاد مستوى خطر التدقيق.

تتيح هذه المعادلة للمدقق تقدير مدى الخطر الذي يمكن أن يواجه عند تنفيذ عملية التدقيق، وهو جزء مهم في تخطيط عمليات التدقيق، لضمان اكتشاف فعال لممارسات الغش.

3.3. إجراءات التدقيق المتبعة عند وجود دلائل تشير إلى الغش

تعتمد هذه الإجراءات على حكم المدقق بالنسبة لما يأتي (يوسف ، 2004):

- أنواع الغش أو الخطأ المحتملة؛
- احتمالات وقوع الغش أو خطأ؛
- احتمال وجود تأثير مادي على البيانات المادية لنوع معين من الخطأ أو الغش.

لا يستطيع المدقق افتراض الخطأ أو الغش في أي حالة معينة، ما لم تدل الظروف بخلاف ذلك بوضوح، ينبغي على المدقق تعديل طبيعة وتوقيت ونطاق العمل الأساسي وفقا لذلك. عادة ما يساعد تنفيذ إجراءات مراجعة معدلة أو إضافية المراجع على تأكيد الشك او استبعاده، وإذا اكتشف وجود احتيال أو خطأ ناتج عن الإجراءات المعدلة أو الإضافية، يجب على المراجع مناقشة هذا الأمر مع الإدارة لتحديد فيما إذا كان قد تم إثباتها أو تصحيحها بشكل سليم في البيانات المالية، كما يجب على المدقق النظر في التأثير المحتمل على تقريره.

في حالة وجود مؤشرات تشير إلى احتمال وجود خطأ أو احتيال، يجب على المدقق أن يقوم بما يأتي (جمال ، 2015، صفحة 38):

- تمديد إجراءات الفحص لإثبات أو نفي الخطأ أو الاحتيال.
- التأكد من تصحيح الخطأ إن وجد.
- التأكد من التحقيق في الاحتيال والإفصاح عنه.
- إذا ارتبط أحد أعضاء الإدارة بخطأ أو احتيال، يجب على المدقق إعادة النظر في قراراته التي اعتمد فيها على القرائن والأدلة التي قدمها هذا الشخص إليه.
- على المدقق أن يبلغ الإدارة بنتائج التدقيق في الحالات الآتية:

- إذا اعتقد بحدوث عملية احتيال، بغض النظر عن تأثير هذا الاحتيال على البيانات المالية؛
- إذا ثبت حدوث خطأ مادي أو تدليس؛
- إبلاغ السلطات إذا كان ذلك مطلوبا بموجب القانون.

يرى الباحث أنه في حالة اكتشاف غش أو خطأ في القوائم المالية، يجب أن يكون التبليغ لأعلى جهة في الإدارة، أو بمستوى إداري أعلى من المستوى الإداري الذي حصل الخطأ أو الغش فيه.

1.3.3.مسؤولية مدقق الحسابات عن عدم اكتشاف الأخطاء والغش بعد صدور تقريره

المدقق غير ملزم بموجب القانون بتنفيذ أي إجراءات تدقيق أخرى على البيانات المالية التي يغطيها التقرير ما لم يكن لديه معلومات تؤكد وجود تحريفات جوهرية أو احتيال في هذه القوائم. وإذا علم بها قبل إعداد التقرير أو كان من الممكن أن يؤثر ذلك على الرأي الذي سيعبر عنه، يجب عليه القيام بما يأتي (جربوع ، 2011):

- الطلب من إدارة المؤسسة إبلاغ جميع الأشخاص المتضررين من الخطأ الجوهري والغش في البيانات المالية.
- تعديل البيانات المالية في أسرع وقت ممكن، وتعديل تقريرها، بما يتناسب مع الخطأ والاحتيال التي تم اكتشافه.
- إذا كان من المخطط نشر بيانات مالية أولية لفترة لاحقة مصحوبة بتقرير التدقيق، يجوز للمدقق أن يفصح عن المعلومات اللازمة، ويجري المطلوب في القوائم بدلا من إصدار بيانات مالية معدلة.
- وأخيرا، يجب على المدقق اتخاذ الإجراءات التي يراها ضرورية للتأكد من قيام المؤسسة بالإفصاحات المطلوبة كما هو مذكور في الخطوات السابقة.

في حالة رفض إدارة المنشأة القيام بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة، يجب على المدقق أن يخطر كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بهذا الرفض، بأنه نتيجة لعدم قيام المنشأة بالإفصاح المطلوب، فإن المدقق سيتخذ الخطوات التالية لعدم الاعتماد على تقديره في المستقبل.

- إخطار إدارة المنشأة بأنه لا يجب من الآن فصاعدا الربط بين تقرير المدقق والقوائم المالية.
- إخطار الجهات الرقابية التي تخضع إدارة المنشأة لسلطاتها بأنه لا يجب الاعتماد على تقرير المدقق مستقبلا.
- إخطار كل شخص يعلم المدقق بأنه يعتمد على القوائم المالية بوجوب عدم الاعتماد على تقريره مستقبلا.

كما نص القانون (قانون رقم 10-01 ، 2010) في مادته رقم 27 على أنه في حالة عدم المصادقة على حسابات الشركة أو الهيئة المراقبة خلال سنتين متتاليتين، يتعين على المدقق الخارجي إعلام وكيل الجمهورية المختص إقليميا بذلك وإبلاغ مستخدمي القوائم المالية، إذا تبين للمدقق الخارجي أن الغش له تأثير مادي على القوائم المالية، ولم يتم إظهاره أو تصحيحه في تلك القوائم، ويجب عليه إبداء رأي متحفظ أو سلبي، كما له الحق في الاطلاع على كل وثائق الشركة.

نصت المادة 31 من (قانون رقم 10-01 ، 2010) على أنه يمكن للمدقق الخارجي، في أي وقت، الاطلاع على جميع مستندات المؤسسة، وطلب أي توضيحات وضوابط يراها مناسبة، وإذا منعت أو عرقلت ادارة المؤسسة ذلك، يبدي رأيا متحفظا أو يمتنع عن إبداء الرأي على تلك القوائم، بسبب المعوقات والقيود على العملية. قد يجد المدقق أنه من الضروري الانسحاب من عملية المراجعة إذا لم تتخذ المؤسسة الإجراء المناسب لتصحيح الاحتيال والتحريف الذي يرى المراجع أنه ضروري، حتى لو لم يكن الاحتيال جوهريا، ومن العوامل التي تؤثر على حكم المدقق وجود أدلة على تورط الإدارة والسلطة العليا، والتي قد تؤثر في مصداقية قراراتها، وفي استمرارية العلاقة بين المدقق والمؤسسة.

2.3.3. التقرير عن الغش والخطأ

على المدقق أن يقوم بإبداء رأي فني محايد حول مدى صحة وعدالة القوائم المالية المعروضة والمقدمة من قبل الإدارة، وخلوها من كافة التحريفات الجوهرية التي من شأنها أن تؤثر في قرارات مستخدميها، فالهدف الرئيسي من إعداد التقرير هو خدمة هذه الأخيرة (مستثمرين، عملاء، مقرضين... إلخ). كما ينبغي له التأكد فيما إذا كانت هذه القوائم قد أعدت تبعا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتحديد الظروف الخاصة في حال لم يتم إتباعها. وعند قيام المدقق بتنفيذ الإجراءات التي تعتبر ضرورية، والحصول على كافة المعلومات مع

مراعاة تأثير خطط الإدارة والعوامل الأخرى، يقرر فيما إذا كان الشك حول وجود غش أو خطأ قد أزيل بالشكل المرضي أم لا (IFAC، 2007).

بناء على المؤشرات التي تظهر نتيجة الفحص العادي، والإجراءات الإضافية التي يتطلب القيام بها، وما يتيح له ذلك من توسيع نطاق الفحص، والحصول على تأكيدات جديدة، وإزالة الشك حول عدالة وسلامة القوائم المالية أو إثباته، فإن المدقق يعبر عن ذلك في تقريره (International Federation of Accountant's (IFAC)، janury 2007). وهكذا يقوم المدقق في نهاية عملية التدقيق بإبداء رأيه حول صحة القوائم المالية، ومدى تمثيلها لواقع المنشأة، وقد يكون ذلك الرأي بدون تحفظات، أو بتحفظات أو معاكسا إذا كانت القوائم المالية لا تمثل واقع المنشأة، كما قد يمتنع المدقق عن إبداء الرأي، وعليه عندها تبيان أسباب الامتناع (عبد الله ، 2007).

إذا استنتج المدقق أن هناك تلاعبا متعمدا له تأثير مادي على تحريف البيانات المالية للعميل، يجب عليه القيام بما يأتي (مزياني، 2021، الصفحات 190-191):

- يصر على تصحيح القوائم المالية، وإلا يبدي رأيا متحفظا أو سلبيا حول القوائم المالية، مع الإفصاح عن الأسباب الرئيسية لرأيه.
- إذا فشل المراجع في تحديد ما إذا كان للتلاعب تأثير جوهري على البيانات المالية، فإنه يتعين عليه تنفيذ إجراءين، الأول هو عدم إبداء رأي أو رأي متحفظ حول القوائم المالية، والثاني هو تقديم تقرير عن نتائجه إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة.
- إذا رفض العميل تقرير مدقق الحسابات في الحالة السابقة، يجب على المدقق رفض إجراء التدقيق، وتبرير قرار انسحابه في تقرير خاص، وتقديمه إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة.

4.3. مسؤولية المدقق في ظل استخدام الحاسوب والإجراءات التحليلية في تقييم الغش في القوائم المالية

تشمل مسؤولية المدقق في ظل استخدام الحاسوب كافة الإجراءات المتعلقة باختبار نظم معالجة البيانات المحاسبية الإلكترونية، إضافة إلى مسؤوليته اتجاه برامج وأجهزة الحاسوب، مثلما نصت عليه معايير التدقيق الخاصة بالمسؤوليات، والصادرة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA) (AICPA، 2023)، التي تختص بمسؤولية المراجع عن تحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية، وكذا مسؤوليته عن التقرير عن ذلك إلى إدارة المؤسسة، إذ يتوجب على المدقق الإبلاغ عن أي مواطن ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية للإدارة خلال عملية فحص التقارير المالية (IAASB, 2018)، فالمدقق مطالب بتحليل نظام الرقابة

الداخلية باستخدام أسلوب تحليل المخاطر والاختلالات المحتملة، كما يتم اتخاذ القرار حول مدى ضرورة إنشاء أساليب رقابة وقائية لكل نوع من المخاطر، والتي تتمثل في (جربوع ، 2005، الصفحات 203-204):

- أخطاء الموظفين والمبرمجين (معد البرنامج، مشغل الأجهزة، مستخدم النظام).
- خلل الأجهزة والبرامج (البرامج، الصيانة، الأجهزة).
- الغش والتلاعب (اختلاس، مصادرة الملفات، التجسس، تعديل البرنامج).
- خلل في خطوط الاتصال.
- الحرائق والتخريب المعتمد والكوارث الطبيعية.

كما يتحمل المدقق المسؤولية اتجاه برامج وأجهزة الحاسوب، من خلال التحقق من وجود إجراءات سليمة لاعتماد البرامج والتعديل فيها، والتأكد من أن موظفي مصلحة المحاسبة يتبعون هذه الإجراءات خلال عمليات معالجة البيانات المحاسبية، وذلك من خلال (جربوع ي.، 2005، الصفحات 389-388):

- التأكد من إثبات كافة التعديلات في البرامج على نموذج طلب تعديل البرامج.
- التأكد من حساب تكلفة البرامج بدقة، وأنه تم اعتماد التعديلات مرتفعة التكلفة بواسطة لجنة متخصصة.
- التأكد من اعتماد كل من معدي البرامج ومستخدمي نظام الحاسوب نموذج مواصفات البرامج، والتي تعتبر بمثابة تصريح بإعداد البرامج أو تعديلها.
- مقارنة التعديلات في البرنامج مع البرنامج الجاري استخدامه في معالجة البيانات والموجود في مكتبة برامج الحاسوب.
- التأكد من مطابقة مستندات توثيق البرامج مع مستندات إعداد أو تعديل البرامج.
- مراجعة وظيفة المسؤول عن مكتبة الحاسوب، وخاصة المتعلقة بمستندات توثيق طلبات تعديل البرنامج.

تعتبر هذه العملية رقابة وقائية من المدقق لضمان وسائل رقابية ملائمة في هذه المرحلة من مراحل معالجة البيانات المحاسبية إلكترونيا، ويتطلب ذلك معرفة جميع المخاطر المحيطة بالمعالجة الإلكترونية للبيانات، ومختلف الأطراف التي تحدث الأخطاء، إضافة إلى الأطراف التي تمثل عنصر الوقاية والحماية للأنظمة، وما تتكون منه الأجهزة والبرامج.

4. أهم نماذج الكشف عن الغش في القوائم المالية

يتطلب اكتشاف الغش في القوائم المالية والتنبؤ به قبل الوصول إلى الذروة التزوير والاحتيال، استخدام بعض الأساليب التي قام باقتراحها الباحثون، كما اتفق أغلبهم على أن معظم نماذج التنبؤ بالإفلاس التي تطبق على الشركات التي تتسم بضعف الأداء تشير إلى وجود دافع قوي لدى هذه الشركات لتحسين مركزها المالي، عن طريق عدة طرق، من بينها تخفيض الخسائر، وكذا المبالغة في الأصول والتلاعب بالتكاليف المقدرة.... إلخ.

1.4. نموذج M-Score (Beneish, 1999)

يساعد Beneish M-Score في الكشف عن الشركات التي من المحتمل أن تستخدم أساليب احتيالية على الإيرادات المسجلة فيها، وذلك وفق عدة مؤشرات أو متغيرات، ويقيس النموذج المؤشرات التالية بالاعتماد على البيانات لسنتين متتاليتين (Beneish, 1999)، كما يلي (Tarjoa و Herawatib، 2015)(Tommy Kuncara، 2022)(Mollah و Sakib، 2020)(Aris، Othman، Arif، Abdul Malek، و Omar، 2013)(Nia، 2015):

❖ **مؤشر مبيعات الأيام في الذمم المدينة (العملاء) (DSRI)**

$$\frac{\text{مدينو السنة الحالية} \div \text{مبيعات السنة الحالية}}{\text{مدينو السنة السابقة} \div \text{مبيعات السنة السابقة}}$$

تقارن هذه النسبة الذمم المدينة (المستحقات) بالمبيعات (الإيرادات) التي حققتها الشركة لفترتين متتاليتين، وقد تكون الزيادة المتناسبة في هذه النسبة نتيجة لتغيير في سياسة الائتمان لتحفيز المبيعات في مواجهة المنافسة المتزايدة، أما الزيادة غير المتناسبة بين المستحقات والإيرادات، فتعني إمكانية تسجيل إيرادات وهمية ومبالغ فيها (مبيعات) بقصد تضخيم الأرباح.

❖ **هامش الربح الإجمالي (GMI)**

$$\frac{\text{هامش الربح الإجمالي للسنة السابقة}}{\text{هامش الربح الاجمالي للسنة الحالية}}$$

يظهر مؤشر هامش الربح الإجمالي معدل نمو هامش الربح للسنة (t) مقارنة بالسنة السابقة (t−1)، فإذا كان هذا المؤشر أكبر من 1، فهذا يدل على تدهور مستوى الربحية، وهذه إشارة سلبية على وضع الشركة وآفاقها، وبالتالي سيكون هناك ضغط على المساهمين، الأمر الذي يدفعهم للجوء إلى التلاعب بالأرباح، وبالتالي وجود علاقة إيجابية بين هامش الربح الإجمالي والتلاعب بالأرباح.

❖ **جودة الأصول (AQI)**

(الموجودات المتداولة للسنة الحالية + الموجودات الثابتة للسنة الحالية)إجمالي موجودات السنة

الموجودات المتداولة للسنة السابقة + الموجودات الثابتة للسنة السابقة)إجمالي موجودات السنة السابقة

يقيس هذا المؤشر نسبة جودة الأصول في السنة (t) نسبة إلى جودة الأصول في السنة (t−1)، فإذا كانت النسبة أكبر من 1 يشير ذلك إلى أن الشركة تقوم برسملة التكاليف وتضخيم الأصول، على سبيل المثال الزيادة في الأصول غير الملموسة لتظهر الشركة بأداء أفضل والتكلفة أقل، ومن هنا يتوقع الباحثون وجود علاقة إيجابية بين جودة الأصول واحتمال الاحتيال والتلاعب بالأرباح.

❖ **نمو المبيعات (SGI)**

مبيعات السنة الحالية

مبيعات السنة السابقة

يقيس المؤشر نسبة المبيعات في السنة (t) مقارنة بالسنة (t−1)، فإذا كانت النسبة أكبر من 1 فهذا يعني زيادة في المبيعات، ولا يعنى هذا بالضرورة وجود تلاعب أو غش في القوائم المالية، وقد يشير إلى محاولة الشركة تبديد الانطباع بتباطؤ نموها نتيجة ضغط من قبل المساهمين والمستثمرين للمحافظة على نموها ولتظهر بشكل أفضل أداء، ومن هنا يتوقع (Beneish, 1999) وجود علاقة إيجابية بين التلاعب في القوائم المالية ونمو المبيعات.

❖ **الاستهلاك (DEPI)**

معدل الإندثار في السنة السابقة

معدل الإندثار في السنة الحالية

يعبر المؤشر عن نسبة معدل الاهتلاك في السنة (t−1) مقابل المعدل في السنة (t)، وتشير النسبة الأكبر من 1 إلى أن معدل اهتلاك الأصول قد تباطأ، وهذا ما يزيد من احتمالية قيام الشركة بمراجعة تقديرات العمر الإنتاجي للأصول، أو اعتبار طرق جديدة لزيادة الإيرادات (الدخل)، ومن هنا توقع الباحثون وجود علاقة إيجابية بين الاستهلاك والغش في القوائم المالية.

❖ **مصاريف البيع والمصاريف العامة والإدارية (SGAI)**

مصاريف السنة السابقة

مصاريف السنة الحالية

يقاس المؤشر من خلال نسبة مصاريف البيع والمصاريف العامة والإدارية للفترة (t−1) نسبة إلى الفترة (t)، وقد فسر المحللون أنه في حال كانت هناك زيادة غير متناسبة في هذه النسبة، دل ذلك على احتمال التلاعب بالأرباح، ومن هنا توقع الباحثون وجود علاقة إيجابية بين هذه النسبة، واحتمال الغش في القوائم المالية.

❖ **الرفع المالي (LVGI)**

$$\frac{\text{إجمالي المطلوبات في السنة الحالية}}{\text{إجمالي المطلوبات في السنة السابقة}}$$

يقيس هذا المؤشر مستوى الرفع المالي عن طريق نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول خلال (t) بالنسبة إلى الفترة (t−1)، وتدل القيمة الأكبر من 1 وجود مستوى عال للرافعة المالية، نتيجة لاحتياجات الاستثمار أو الاستغلال، وقد تكون نتيجة للتلاعب بالأرباح أو الغش.

❖ **إجمالي المستحقات إلى إجمالي الأصول (TATA)**

$$\frac{[\text{التغير في حسابات رأس المال العامل} - \text{التغير في النقدية} - \text{الإندثار}]}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

يقاس هذا المؤشر بناء على التغير في حسابات رأس المال العامل بعد استبعاد النقد والاندثار على إجمالي الموجودات، وتشير القيمة المرتفعة لهذا المؤشر إلى ارتفاع مقدار الأرباح المتراكمة التي بحوزة الشركة، وبالتالي يرى الباحثون وجود احتمالية كبيرة للتلاعب بالأرباح في هذه الحالة.

انطلاقا من هذه المؤشرات يأخذ نموذج (Beneish, 1999) الصيغة الموضحة في المعادلة (2):

M-SCORE = -4,840 + 0,920(DSRI) + 0,528(GMI) + 0,404(AQI) + 0,892(SGI) + 0,115(DEPI) – 0,172(SGAI) – 0,327(LVGI) + 4,697(TATA)…… (2)

عندما تكون قيمة M-SCORE أكبر من القيمة 2,22− (M-SCORE > -2,22)، فإن ذلك يشير إلى وجود احتيال في البيانات المالية للشركة المعنية خلال الفترة المعنية.

2.4. نموذج F-SCORE

تم إعداد هذا النموذج من قبل (Dechow، Ge، Larson، و Sloan، 2011)، بهدف تحديد احتمالية اكتشاف وتوقع الإفصاحات الخاطئة في البيانات المالية بالاستناد إلى عدة أبحاث من أهمها (Beneish, 1999)(Richardson، Sloan، Soliman، و Tuna، 2005)، حيث قاموا بدراسة عينة مكونة من 2,190 شاملة تقارير الشركات يفترض أنها قدمت إفصاحات مالية خاطئة، وذلك بين عام 1982 و2005، وكان الناتج هو مؤشر يقيس احتمالية وجود إفصاحات مالية محرفة في التقارير المالية، هذا المؤشر عرف ب F-

SCORE، ويتم حسابه باستخدام ثلاث نماذج على ثلاث مستويات، حيث يقوم النموذج الأساسي بفحص العلاقة بين السلوك غير الأخلاقي وعناصر البيانات المالية كالآتي:

❖ **النموذج الأول**

MISSATEMENT = -7.893 + 0.790Rsst-acc + 2.518Chrec + 1.191Chinv + 1.979Softassets + 0.171Chcs - 0.932Chroa + 1.092Issue + ε

حيث:

Rsst-acc : هو نسبة الدين الى راس المال.

Chrec : هو تغير حسابات الديون المدينة.

Chinv : هو تغير المخزون.

Softassets : هو سيولة الأصول المتوسطة.

Chcs : هو تغير مبيعات النقد.

Chroa : هو تغير عائد الأصول.

Issue : هو إصدار الأسهم في العام.

ε : هو حد الخطأ.

بعد ذلك، قام الباحث بتطوير نموذج التنبؤ الأولي عن طريق إضافة متغيرات قياسية للمعلومات غير المالية (عدد الموظفين)، ومتغيرات قياسية لأنشطة خارج الميزانية (نشاط التأجير).

❖ **النموذج الثاني**

MISSATEMENT = -8.252 + 0.665Rsst-acc + 2.457Chrec + 1.393Chinv + 2.011Softassets + 0.159Chcs - 1.029Chroa + 0.983Issue - 0.15Chaemp + 0.419Leasedum + ε

حيث:

Chaemp : هو عدد الموظفين.

Leasedum : هو نشاط التأجير.

❖ **النموذج الثالث**

MISSTATEMENT = -7.966 + 0.909Rsst-acc + 1.731Chrec + 1.447Chinv + 2.265Softassets + 0.160Chcs - 1.455Chroa + 0.653Issue - 0.121Chaemp + 0.345Leasedum + 0.082Rett + 0.098Rett -1 + ε

حيث:

Rett : هو عائد الاستثمار.

Rett-1 : هو عائد الاستثمار في الفترة السابقة.

يتم تحويل القيمة المحسوبة إلى احتمال باستخدام الصيغة التالية:

$$\textbf{P-value} = \frac{\mathbf{e(VALUE)}}{\mathbf{(1 + e(VALUE))}}$$

حيث:

E : هو العدد الأساسي (الأساس الطبيعي).

VALUE : هو القيمة المحسوبة من النموذج.

ثم يتم حساب هذا الاحتمال، ويتم قسمته على الاحتمال الشامل للخطأ الحرج، والذي يتم حسابه عن طريق قسمة عدد الشركات التي قامت بأخطاء مالية هامة على إجمالي عدد الشركات في العينة (Dechow، Ge، Larson، و Sloan، 2011) (494/ (132,967 + 494) = 0.0037)، للحصول على F-score. وهنا تجدر الإشارة إلى أن العينة تم جمعها من قبل الباحثين لفترة طويلة، لذا يمكن اعتبار هذه العينة شاملة، وتمثل بشكل جيد الوضع العام.

$$\textbf{F-score} = \frac{\mathbf{P}}{\mathbf{0{,}0037}}$$

حيث F-score الذي تكون قيمته (1.00) تظهر أن الشركات لديها نفس مستوى الاحتمال الشامل للخطأ الحرج (احتمال حدوث خطأ كبير عند اختيار شركة عشوائية في الكامل)، وعندما يكون F-score أكبر من 1، فإن ذلك يشير إلى احتمالية أعلى لحدوث خطأ حرج. يمكن لمستخدمي F–score أن يقرروا الحد الذي يرغبون فيه للتصنيف استنادا إلى التكاليف النسبية لأنواع الأخطاء I وII، علما أن الخطأ من النوع I هو احتمال تصنيف الشركات بشكل غير صحيح كلما كانت خالية من الإفصاحات الهامة، والخطأ من النوع II هو احتمال تصنيف الشركات بشكل غير صحيح كلما كانت تحتوي على إفصاحات هامة، وتكاليف الخطأ من النوع II أعلى من تكاليف الخطأ من النوع I.

مثال: تصنيف مخاطر الإفصاحات المالية الخاطئة بما يتوافق مع المستويات: F-score > 2.40، F-score > 1.8، F-score >= 1، F-score <1.

جدول رقم (7): تصنيف المخاطر بناء على القيمة الحدية لـ F-score.

التصنيف	القيمة الحدية
الخطر عال جدا	F-score > 2.40
الخطر عالي	F-score > 1.7
خطر فوق المستوى	F-score >= 1
المخاطر عادية أو أقل	F-score < 1

المصدر: من إعداد الباحث بناء على ما ورد في الدراسات.

يعتبر مؤشر F-Score (Dechow، Ge، Larson، و Sloan، 2011) أحسن بكثير من مؤشر M-Score لـ (Beneish, 1999)، حيث أكد الباحثون (Nurcahyono، Hanum، Kristiana، و Pamungkas، 2021)، (Hung، 2017)، و(Zhou، Yin، Feng ، Xu ، و Zhu، 2022) أنها أكثر دقة وأكثر ملاءمة للدول النامية.

3.4. نموذج Altman Z-Score

تم تطوير هذا النموذج من قبل (Altman، 1968) بجامعة نيويورك، ويتشابه مع نموذج (Beneish, 1999)، ولكنه يركز على التنبؤ بالتعثر المالي (الإفلاس)، وتجدر الإشارة إلى أن كثير من الدراسات أكدت على أن العسر المالي هو أحد العوامل الدافعة، والتي تعزز السلوك الاحتيالي في القوائم المالية، ويقيس النموذج صحة الشركة المالية بواسطة دمج خمسة نسب مالية وقيم سوقية، وقدم بداية النموذج Z–Score الأصلي لألتمان بالصيغة التالية (Altman، 1968):

$$Z = 1.2(X1) + 1.4(X2) + 3.3(X3) + 0.6(X4) + 1.0(X5)$$

حيث:

X1 : رأس المال العامل\إجمالي الأصول

X2 : الأرباح المحتجزة\إجمالي الأصول

X3 : الأرباح قبل الفوائد والضرائب\إجمالي الأصول

X4 : القيمة السوقية لحقوق الملكية\إجمالي الديون

X5 : المبيعات\إجمالي الأصول

تتمثل قيم الحدود بالنسبة لهذا النموذج في:

- $Z > 2.99$: منطقة آمنة، تعتبر صحية ماليا؛
- $2.99 > Z > 1.81$: منطقة رمادية، قد تتجه في أي اتجاه؛
- $Z < 1.81$: منطقة الضائقة، تعبر عن خطر أن تفلس الشركة في غضون عامين.

سنوضح بالتفصيل المؤشرات الخمسة بالاعتماد على ما ورد في الدراسات (Hung، 2017)، (Aasen، 2011)، (Altman، 1968)، (Altman، 2000).

$$\mathbf{X1} = \frac{\text{رأس المال العامل}}{\text{مجموع الأصول}} -$$

نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول، وتقيس هذه النسبة الأصول السائلة الصافية للشركة بالنسبة لرأس المال العامل، والذي يساوي الفرق بين الأصول الجارية والالتزامات الجارية، أما الأصول الإجمالية

فهي كل من الأصول الجارية والأصول الثابتة. وتدل هذه النسبة على أن الشركة التي تعاني من خسائر تشغيلية مستمرة ستكون لديها غالبا الأصول الجارية الانكماشية بالنسبة للأصول الإجمالية.

$$X2 = \frac{\text{الأرباح المحتجزة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

تقيس النسبة الربحية طويلة الأمد التراكمية للشركة وتأخذ في اعتبارها ضمنيا عمر الشركة، وقد أظهرت الدراسات أن الفشل أكثر شيوعا في السنوات الأولى للشركة، حيث أن العديد من الشركات التي تفلس هي شركات نسبيا جديدة تقضي وقتا كافيا بعد لبناء أرباحها التراكمية، لذلك من المنطقي أن تكون الشركات الشابة أكثر عرضة لعدم الوفاء بالتزاماتها.

$$X3 = \frac{\text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{مجموع الأصول}}$$

تقيس النسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول، حيث توضح هذه النسبة إنتاجية أصول الشركة قبل الضرائب أو عوامل الرافعة المالية. تعتمد الشركات على التشغيل بكفاءة من خلال قوة أرباح أصولها من أجل الاستدامة في المدى الطويل، ويبدو أن عائد الأصول الإجمالي مناسب بشكل خاص لتوقعات الإفلاس، حيث يحمل وزنا أعلى في كل من نماذج الـ Z-Score، ويتم العثور على هذا الرقم في قائمة الدخل للشركة.

$$X4 = \frac{\text{القيمة السوقية للأسهم}}{\text{القيمة الدفترية لإجمالي الالتزامات}}$$

يقاس هذا المؤشر بالقيمة السوقية لحقوق المساهمين على القيمة الدفترية للديون ويشير إلى حق الملكية مقارنة بالديون أيضًا على رافعة الشركة، حيث كلما زادت الديون مقارنة بحق الملكية، زادت خطورة الأزمة المالية، إذ يعكس تأثير قيمة السوق على هذه النسبة جزء من إمكانية الوصول إلى التمويل للشركات في نموذج Z-Score. في السياق الذي قد تشير النسبة المنخفضة إلى أن الشركة قد تواجه صعوبات في الحصول على تمويل، وبالتالي قد يتم اللجوء إلى الطرق وأساليب الغش في القوائم المالية.

$$X5 = \frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

يقيس هذا المؤشر قدرة أصول الشركة على توليد المبيعات وقدرة الإدارة على التعامل مع الظروف التنافسية، حيث يتم تصنيف المبيعات كإيرادات في بيان الدخل الخاص بالشركة، وهو النسبة الأقل أهمية في مؤشر (Altman، 1968) من الناحية الفردية، ولكن مهم جدا بسبب علاقته الفريدة بالنسب الأخرى في النموذج بالنسبة للشركات المصنعة.

قام (Altman، 2000) بتطوير نموذج Z-Score ليناسب أيضا الشركات غير المصنعة والشركات الخاصة، حيث قرر استخدام القيمة الدفترية لحقوق الملكية، وليس القيمة السوقية لـ(X4)، لأن حقوق الملكية ليس لها قيمة سوقية في الشركات غير المصنعة وغير المتداولة علنا، كما قام باستبعاد نسبة (X5) من النموذج المعدل، وذلك لاختلاف المؤشر باختلاف نوع النشاط، وهذا ما جعل النموذج مفيدا لمجموعة أوسع من الشركات غير المصنعة، وقدم بالصيغة المعدلة.

4.4. نموذج Z-Score المعدل

$$\mathbf{Z} = 3.25 + 6.56(X1) + 3.26(X2) + 6.72(X3) + 1.05(X4)$$

تتمثل قيم الحدود بالنسبة لهذا المؤشر في:

- $Z > 5.85$: منطقة الأمان؛
- $5.85 > Z > 4.35$: المنطقة الرمادية؛
- $Z < 4.35$: منطقة التوتر.

5.4. نموذج P-Score

تم اقتراح هذا النموذج من طرف (Pustylnick, 2009)، كوسيلة للكشف عن الغش في القوائم المالية، ودراسة الوضعية المالية للشركة، ويعتبر تطويرا لنموذج Z–Score لـ (Altman، 1968)، والذي يتنبأ بالإفلاس، في حين يتنبأ نموذج P-Score بالتلاعب في حسابات القروض والأصول ومجالات أخرى، كما يأخذ بعين الاعتبار الأصول الملموسة، ويستند النموذج على عدة متغيرات مالية تم تحديدها على النحو التالي:

$$P = 1.2X1 + 1.4X2 + 3.3X3 + 0.06X4 + 1.0X5$$

حيث:

X1 : يمثل نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول.

X2 : يمثل نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول.

X3 : يمثل نسبة الأرباح قبل الضرائب إلى إجمالي الأصول.

X4 : يمثل نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لإجمالي الديون.

X5 : يمثل نسبة الأرباح إلى إجمالي الأصول.

يتم تحديد احتمالية وجود الاحتيال بمقارنة معدل التغير في P-Score للسنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة، بمعدل التغير في Altman Z-Score للفترة نفسها. إذا كان معدل التغير في P-Score أكبر من معدل التغير في Altman Z-Score، فإن ذلك يشير إلى احتمال وجود احتيال في القوائم المالية.

6.4. النموذج الخماسي للغش (Fraud Pend Pentagon Model)

تعتبر نظرية مثلث الاحتيال لـ (Chrisy، 1953) من أوائل الدراسات التي استخدمت نهجا سلوكيا لاكتشاف الغش في الشركات، ومن بينها الغش في القوائم المالية، عن طريق ثلاث عوامل مختلفة، تستخدم لفهم الظروف التي تؤدي إلى حدوث الغش، وكان تصور الباحث لنظريته الثلاثية كما يلي:

- **الدافعية (Motive):** وتشير إلى الدوافع أو الأسباب التي تجعل الشخص يلجأ إلى الغش، وقد تكون الدوافع مالية، اجتماعية، أو نفسية، وتعكس رغبات الفرد أو الكيان في تحقيق أهدافه.
- **الفرصة (Opportunity):** وتمثل الظروف أو الفرص التي تجعل القيام بالغش دون اكتشاف ممكنا، عندما يكون هناك نقص في الرقابة أو فرصة للتلاعب، يمكن للشخص الذي لديه دوافع الاحتيال أن يستفيد من هذه الفرصة.
- **التبرير (Rationalization):** ويعتبر عاملا نفسيا يساعد الشخص على تبرير أو أفعاله الاحتيالية، ويشمل ذلك إيجاد أسباب أو تفسيرات تجعله يشعر بأن أفعاله مبررة أو مقبولة.

تم استكشاف وتطوير فكرة مثلث الاحتيال من قبل العديد من الباحثين على مر الزمن، وقدم (Marks، 2012) اقتراحا لفرضية الدليل الخماسي (الحافز، القدرة، الفرصة، التبرير، الأنا). يُعد هذا التطوير الأخير خطوة أمامية في فهم وتحليل ظاهرة الغش، رغم وجود نسبة قليلة من الدراسات والأدبيات التي اعتمدت تحليل حالات الغش في الشركات، لاسيما الغش في القوائم المالية، باستخدام النموذج الخماسي للغش، ولكن يمكن اعتماده إلى جانب النماذج الأخرى (F-Score، Z-Score، M-Score) للكشف عن الغش في القوائم المالية، وفحص الوضعية المالية للشركة، لتعزيز النتائج، على غرار (Andrew , Candy , & obin, 2022)، وتتمثل العوامل الخمسة كما يلي:

❖ **فرضية الحافز**

وجد (Andrew , Candy , & obin, 2022) أن المتغير الكمي للنموذج الذي استخدمه والمرتبط بالحافز يشكل دافعا قويا لارتكاب الاحتيال وهذا يعني أن هناك عوامل تحفيزية تجعل الشركات تميل إلى ارتكاب الاحتيال في القوائم المالية. يشير البحث إلى أن هناك ضغوطا قوية تفرضها الظروف الاقتصادية أو الأداء الضعيف للشركة، مما يجعل إدارة الشركة تلجأ إلى التلاعب بالمعلومات المالية لتحسين صورتها أمام المستثمرين أو الجهات الرقابية.

❖ **فرضية القدرة**

وجد (Andrew , Candy , & obin, 2022) أن تكوين اللجان المستقلة في الشركة يعتبر عاملا يمنع الإجراءات الاحتيالية من إدارة الشركة، وهذا يدل على أن قدرة إدارة الشركة على الغش في البيانات المالية محدودة من خلال نظام إشراف قوي ومستقل.

❖ **الفرصة**

تتعلق بلبيئة التي تعمل فيها الشركة، ولم يجد (Andrew , Candy , & obin, 2022) أدلة قوية على أن الفرص تزيد من احتمالية الغش في البيانات المالية، وهذا يدل على أن الشركة لديها فرص محدودة تسهم في حدوث الغش.

❖ **التبرير**

يتعلق بإمكانية تبرير الإدارة للسلوك الاحتيالي، وانتهاك القواعد، ولم يجد (Andrew , Candy , & obin, 2022) أي دلائل على وجود مبررات للإدارة، وهذا يعني أنه من الصعب جدا عكس الجوانب التي تؤدي إلى تبرير سلوك الإدارة في ارتكاب الغش.

❖ **الأنا (الأنانية أو الغرور)**

يفترض المدير ذو المستوى العالي من الغرور أن قدراته ومكانته لهما أهمية هائلة في أداء الشركة، ويعد هذا المستوى المتزايد من الغرور عاملا يمكن أن يجعل المدير يبرر أفعاله الاحتيالية، حيث قد يعتقد أن جميع اللوائح والضوابط الداخلية للشركة لا تنطبق عليه، وبالتالي يمكن لتعاظم الغرور لديه أن يسهم في وقوع الغش.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل، تم تناول مختلف الجوانب المتعلقة بالغش في القوائم المالية، بما في ذلك دوافع اللجوء إلى الغش وآثاره المحتملة. يظهر بوضوح أن الغش في القوائم المالية يشكل تحديًا كبيرًا يتطلب اتخاذ تدابير فعالة وتقنيات متقدمة للحفاظ على نزاهة المعلومات المالية. تم تسليط الضوء على دور المدقق الخارجي في اكتشاف الغش، حيث توصلنا إلى أن تعزيز قدرات التدقيق يتطلب تبني أدوات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة واستخدام الأساليب الإحصائية في التدقيق الإلكتروني. تسهم هذه الأساليب في رصد الممارسات غير الاعتيادية والكشف عن التلاعب في البيانات المالية.

مع التحول المستمر نحو الرقمنة واعتماد التقنيات الحديثة، أصبح من الضروري تطوير إطار عمل قوي لحماية القوائم المالية من التلاعب. ويشمل ذلك تنفيذ سياسات صارمة واستخدام التكنولوجيا لتعزيز النزاهة المالية والتحقق المستمر من البيانات، بما يساهم في تعزيز الثقة والشفافية.

في الفصل الموالي، سيتم استعراض الدراسات السابقة وبناء الفرضيات العلمية للدراسة. كما سيتم تحديد متغيرات الدراسة وأدوات القياس المستخدمة، مع التركيز على المجتمع المستهدف وحجم العينة. سيشمل الفصل أيضًا تقديم أهم النماذج والاختبارات الإحصائية الضرورية لضمان نتائج دقيقة ومصداقية علمية تساهم في الإجابة عن إشكالية الدراسة بشكل علمي وموثوق.

الفصل الثالث: مراجعة الادبيات وتحديد الفرضيات

تمهيد

بعد تحديد إشكالية الدراسة وتوضيح الإطار النظري، واستعراض الأدبيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، يأتي هذا الفصل ليشكل خطوة حاسمة تهدف إلى تعزيز الأسس العلمية للبحث وتوجيهه نحو تحقيق أهدافه من خلال مراجعة الأدبيات السابقة وتحديد الفرضيات البحثية بشكل دقيق. يتناول هذا الفصل الأسس النظرية والتجريبية المرتبطة بموضوع الغش في القوائم المالية، وكذلك التزام المدقق بقواعد السلوك المهني. كما سيتم توضيح المنهجية المتبعة في الدراسة، واختيار الأدوات الملائمة لجمع وتحليل البيانات اللازمة للوصول إلى نتائج موثوقة.

في هذا السياق، سيُعرض في هذا الفصل الأساليب المتبعة لبناء نموذج الدراسة وقياس متغيراته، مع تحديد الأدوات المستخدمة لضمان دقة النتائج وموثوقيتها. سيتم التركيز أيضًا على مختلف الاختبارات الإحصائية والمنهجية الميدانية المعتمدة في الدراسة. ويتناول الفصل المباحث التالية:

1. **الدراسات السابقة:** استعراض ما تم نشره من أبحاث حول موضوع الغش في القوائم المالية، وكذا قواعد السلوك المهني مع تحليلها.
2. **فرضيات الدراسة:** بناء فرضيات البحث بشكل علمي، اعتمادًا على نتائج الدراسات السابقة، وتحديد العوامل المؤثرة في موضوع الدراسة.
3. **طريقة وأدوات الدراسة:** شرح المنهجية المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها، بالإضافة إلى توضيح الأدوات والأساليب الإحصائية المعتمدة لضمان دقة وموثوقية النتائج.

1. عرض الدراسات السابقة

من أجل تعزيز سلسلة الأبحاث السابقة وتقديم إضافة فعّالة للمعرفة المتراكمة في مجال وموضوع الدراسة، سنقوم باستعراض متأنٍ للأدبيات والبحوث المتاحة، حسب كل متغير من متغيرات الدراسة. كما سنحاول عرض أهم البحوث التي تناولت المتغيرين معاً، رغم قلتها، مرتبة من الأقدم إلى الأحدث كما يلي:

1.1. الدراسات التي تناولت الالتزام بقواعد السلوك المهني

هدفت دراسة **(تركي ، 1994)** إلى تصنيف قواعد السلوك المهني للمحاسبين في الأردن وفقًا لمفاهيم قواعد السلوك الخمسة التي وضعها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، و تناول البحث أهمية الاستقلال والكرامة والموضوعية، والكفاءة والمعايير الفنية، والمسؤولية تجاه العملاء، والأفعال المسيئة للمهنة.

حيث أشارت النتائج إلى أن أهم الجوانب هي مبدأ الاستقلال، والكرامة، والموضوعية، مع التركيز على حالات فقدان الاستقلال الظاهري للمدقق وتأثير التعامل مع العملاء. كما تبرز أهمية مبدأ الكفاءة والمعايير الفنية، مع التركيز على قضايا التراخيص والتعليم المستمر للمدققين. وتسلط الضوء أيضًا على مبدأ المسؤوليات وممارسات أخرى، مع التركيز على الأفعال المسيئة للمهنة، مثل حجز المستندات وشكل الممارسة وقبض العمولات.

أما **(صيام و ابو حميد، 2006)** فقد هدف من خلال دراسته الى فهم مدى التزام مراجعي الحسابات في الأردن بقواعد السلوك المهني، حيث تم تصنيف هذه القواعد إلى عدة فئات، منها قواعد العلاقة بين المراجع وعملائه، والعلاقة بين المراجع وزملائه، وقواعد دعم استقلالية المراجع، بالإضافة إلى قواعد المحافظة على أداء المراجع لمهنته و بغية الوصول الى الهدف تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة تمثل مراجعي الحسابات المجازين في الأردن.

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك التزامًا من قبل مراجعي الحسابات بقواعد السلوك المهني، وتم ترتيب مدى الالتزام بهذه القواعد بشكل تنازلي. أظهرت قواعد السلوك المهني المتعلقة بالمحافظة على الأداء المهني أعلى درجة من التزام مقارنةً بقواعد أخرى مثل تعزيز استقلالية المراجع وعلاقته مع عملائه وزملائه.

لم يختلف كثيرا **(Alwan و Samara، 2013)** مع **(صيام و ابو حميد، 2006)** حيث استهدفت دراسته تقييم التزام المراجعين في الأردن بقواعد السلوك المهني، حيث تم تصنيف هذه القواعد إلى جوانب تتعلق بالعلاقة مع العملاء وأخرى تتعلق بالعلاقة بين المراجعين أنفسهم. أظهرت نتائج الدراسة التزاماً جيداً من قبل

المراجعين بقواعد السلوك المهني، وتم ترتيب هذا التزام بشكل تنازلي حسب الفئات المختلفة. وقد اقترح الباحث بعض التوجيهات لتعزيز التزام المراجعين بالسلوك المهني، بالإضافة إلى اقتراحات لتحسين هذه الوسائل.

كما توصل الباحث إلى عدة استنتاجات، منها أن المراجعين في الأردن يلتزمون بشكل متكرر بقواعد السلوك المهني المصدرة عن الجمعية الأردنية لمحاسبي الحسابات العامة. كما تبين أن كل الفئات المدروسة تتفق على أن وسائل التشجيع المدرجة في الدراسة تلعب دورًا في تعزيز التزام المراجعين بالسلوك المهني. وأخيرًا، أكدت المجموعات الدراسية على أن كل من معايير التدقيق الدولية وقواعد السلوك المهني تُعتبران أهم الوسائل في تحفيز المراجعين على الالتزام بالسلوك المهني.

تناولت دراسة **(Al qtaish, Baker and Othman 2014)** موضوع الالتزام بالقواعد الأخلاقية لمهنة التدقيق وكيف يؤثر ذلك على جودة المراجعة وفي هذا الصدد قام بتطوير استبانة شملت 37 سؤالًا وتوزيعها على مراجعي الحسابات البالغ عددهم 59. بعد جمع 54 استجابة، تم التحليل باستخدام اختبارt لعينة واحدة والانحدار. أظهرت النتائج أن هناك تأثيرًا ملحوظًا للالتزام بأخلاقيات المراجعين على جودة المراجعة. كان لاستقلال المراجع تأثير كبير، وتلاه صدق ونزاهة المراجع، وفاعلية المراجع، والالتزام بالسلوك المهني، وأخيرًا الالتزام بسرية المعلومات.

أتاحت هذه الدراسة رؤية فعّالة حول كيفية تأثير الالتزام بالأخلاقيات المهنية على جودة ممارسة المراجعة. كما قدم الباحث توصيات تشمل تعزيز دور الهيئات الرقابية، وتنظيم دورات تدريبية لتعزيز الالتزام بالقواعد الأخلاقية، ودعم استقلالية المراجعين.

قام **(أحمد و حميدي، 2018)** بفحص التزام مراجعي الحسابات في ليبيا بقواعد السلوك المهني، من وجهة نظر محترفي المحاسبة والمراجعين والإداريين في ديوان المحاسبة بمنطقة مرزق. تم اعتماد منهج وصفي تحليلي، حيث تم توزيع استبيانات شاملة على 20 مراجعًا واسترداد 18 استبيانًا.

أظهرت النتائج التزامًا كبيرًا جدًا من قبل مراجعي الحسابات بالمبادئ الأساسية للسلوك الأخلاقي وقواعد السلوك المهني. وتشمل النتائج أيضًا التزامًا كبيرًا بقواعد السلوك المهني.

استنتجت الدراسة من هذه النتائج عدة توصيات، منها ضرورة إصدار مدونة سلوك أخلاقي ومهني خاصة بمهنة مراجعة الحسابات في ليبيا، وتنظيم ورش العمل والمؤتمرات المتخصصة لتعزيز فهم والتزام مراجعي الحسابات بالأخلاقيات المهنية.

أما على المستوى الجزائري، فقد هدف **(قاسم و غوالي ، 2019)** إلى استكشاف مدى تأثير البنية التشريعية الجزائرية على التزام مراجعي الحسابات بأخلاقيات المهنة. ركزت الدراسة على تحليل جميع القوانين والتشريعات ذات الصلة بأخلاقيات مهنة المراجعة. تمت المسح عبر استبيان تم توزيعه على 36 مراجع حسابات خارجي، حيث تم استرجاع 29 استبيانًا للتحليل باستخدام حزمة الإحصائياتSPSS .

أظهرت نتائج الدراسة أن البنية التشريعية الجزائرية تسهم في تعزيز التزام مراجعي الحسابات بأخلاقيات مهنة المراجعة. ومع ذلك، أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في قانون أخلاقيات المهنة وتحديثه، بالإضافة إلى التركيز على الإجراءات التي تعزز الالتزام بالمبادئ الأخلاقية. وأشارت إلى ضرورة أن تكون الهيئات التنظيمية للمهنة على دراية بأهمية قانون أخلاقيات المهنة، وتوفير التدريب والورش العمل لتعزيز فهم وتطبيق تلك القوانين بشكل فعّال.

أما دراسة **(قاسم ، 2019)** فهدفت الى فحص مساهمة بيئة عمل مراجعي الحسابات في الجزائر في التزامهم بأخلاقيات المهنة. تم تقسيم بيئة العمل إلى عدة عوامل، بما في ذلك التعليم المحاسبي، والعوامل الشخصية لمراجعي الحسابات، وخصائص مكتب المراجعة، والبنية التشريعية، والهيئات المنظمة للمهنة، والعملاء. تم توزيع استبانة تحتوي على 80 عبارة على عينة من 32 مراجع حسابات، وتم استخدام الإحصاء الجهازي لتحليل البيانات. أظهرت النتائج أن التعليم المحاسبي في الجزائر لا يلعب الدور المأمول في تأهيل الطلاب لمواجهة التحديات العملية وتأثيرهم بأخلاقيات المهنة. كما أوضحت الدراسة أن العوامل الشخصية وخصائص مكتب المراجعة تؤثر في التزام مراجع الحسابات بأخلاقيات المهنة. كما أشارت النتائج إلى أهمية البنية التشريعية في الحد من عدم التزام مراجعي الحسابات بأخلاقيات المهنة، ولكنها أوضحت عدم كفاية تجديد قوانين الأخلاقيات. وأشارت الدراسة أيضًا إلى دور الهيئات التنظيمية في تعزيز التزام مراجعي الحسابات بأخلاقيات المهنة. وفي الختام، أوصت الدراسة بضرورة تنظيم دورات تدريبية وورش عمل حول معايير المراجعة وأخلاقيات المهنة.

في سياق آخر استهدفت دراسة **(ولد باحمو و هيري ، 2020)** استطلاع مستوى إدراك مستخدمي تقارير مدقق الحسابات لأهمية فعالية جودة التدقيق، خاصة من خلال الالتزام بأخلاقيات المهنة. قام الباحثان بتحليل آراء وتوجهات محاسبين وأفراد ذوي علاقة بتقارير مدقق الحسابات باستخدام استبيانات.

أظهرت نتائج الدراسة أن المدقق الخارجي يظل ملتزمًا بالمبادئ الأخلاقية المهنية، خاصة فيما يتعلق بمبدأ العدالة عند تقديم المعلومات الحيوية. وأشارت الدراسة إلى أن اهتمام المدقق بمهنته يشكل دافعًا إيجابيًا

يعزز جاذبية المزيد من العملاء. بالإضافة إلى ذلك، كشفت الدراسة أن التدقيق الخارجي الفعّال يسهم في تعزيز الثقة في تقارير المدقق، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق تفهم أعمق لمستخدمي التقارير لأهمية فعالية جودة التدقيق.

بناءً على الدراسات والبحوث السابقة التي تم فحصها والتي ترتبط بموضوع الدراسة، يظهر أن هناك ثراءً كبيرًا في المعرفة والفهم المتعلق بـ (المتغير الأول الالتزام بقواعد السلوك المهني). تمثل دراستنا الحالية خطوة متقدمة في توسيع هذا المجال من خلال قياسنا لمستوى التزام المدقق الخارجي في الجزائر بقواعد السلوك المهني عبر 10 مؤشرات لاستحداث استمارة تمثل المبادئ الخمسة الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، باستخدام أدوات التحليل الاحصائي **spss26** وتحليل النتائج بشكل مفصل أكثر.

2.1. الدراسات التي تناولت اكتشاف الغش في القوائم المالية

قام **(جعارة ا.، 2012)** بدراسة تهدف إلى فحص الأساليب والإجراءات المتبعة لاكتشاف الاحتيال والغش عند إصدار البيانات المالية لشركات المساهمة العامة في الأردن، والتي تعمل في مدن صناعية مثل عمان، إربد، والزرقاء. يركز البحث على وجهة نظر المدققين الحسابيين الخارجيين والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم عند اكتشاف الاحتيال والغش.

تناولت الدراسة عوامل المخاطر المرتبطة بالأخطاء الناتجة عن التقارير المالية الاحتيالية وسوء استخدام أصول الشركة، والتي قد تؤدي إلى فشل المدققين الحسابيين الخارجيين في اكتشافها. تم اختيار عينة عشوائية من المدققين العاملين في مكاتب تدقيق الحسابات الخارجية المسجلة لدى جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، الذين قاموا بتدقيق البيانات المالية للشركات المساهمة العامة في الأردن.

أظهرت الدراسة نتائج وتوصيات تفيد أصحاب المصلحة (Stakeholders) الراغبين في الحصول على بيانات مالية دقيقة حول وضع شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي. يُشدد على أهمية اعتماد أساليب فعالة لاكتشاف الاحتيال وضرورة تعزيز التوجيهات والتدابير التي يتخذها المدققون الحسابيون الخارجيون لتعزيز دقة وموثوقية التقارير المالية.

أما دراسة **(Nia، 2015)** فهي تمثل استكشافًا لأنواع الغش المالي، حيث تُقسم الغش إلى نوعين رئيسيين: سرقة الأصول وتزوير التقارير المالية، ركز البحث على المقارنة بين نسب الأداء المالي للشركات

التي ارتبطت بأفعال احتيال وتلك التي لم تكن معنية به على بورصة طهران (إيران) شملت العينة 134 شركة خلال الفترة من 2009 إلى 2014، واستُخدم اختبار t لتحليل البيانات.

أظهرت النتائج فارقًا ملحوظًا في معدلات الأداء المالي، خاصة فيما يتعلق بنسب الأصول الحالية إلى إجمالي الأصول، والمخزون إلى إجمالي الأصول، والإيرادات إلى إجمالي الأصول، وتوصل من خلال النتائج إلى أن إدارة الشركات المتورطة في الاحتيال قد تكون أقل تنافسية في استخدام الأصول لتحقيق الإيرادات، كما يُظهر البحث أن هناك فرقًا غير ملحوظ بين معدلات الديون والأداء المالي الكلية بين الشركات المتورطة في الاحتيال وتلك التي لم تكن معنية به.

ركز **(فرج، 2018)** على تقييم تأثير استخدام النسب المالية في اكتشاف الغش في القوائم المالية للشركات، خاصةً في ظل الأزمات المالية والتلاعب المتزايد في المعلومات المالية. تم تطبيق البحث على عينة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية، حيث تمثل القضاء على الغش هدفًا رئيسيًا لتحسين جودة المراجعة وزيادة الثقة في المعلومات المالية.

حاول الباحث من خلال دراسته أيضًا تحديد النسب المالية التي يمكن أن تكون مؤشرات فعالة للمراجعين في اكتشاف الغش في القوائم المالية. تستند الدراسة إلى نموذج إحصائي لتصنيف الشركات إلى تصنيفين: الشركات التي تحتوي على غش وتلك التي لا تحتوي على غش. يستند التحليل إلى مجموعة من المؤشرات المالية لتحديد تلك الشركات. النتائج التي توصل إليها الباحث تعزز أهمية استخدام مراجع الحسابات لتحليل النسب المالية كأداة فعالة في رصد ومعالجة الاحتيال المحتمل في القوائم المالية للشركات.

هدف **(Ponny, Harsanti, & Ultva rizky , 2021)** إلى استكشاف تأثير استخدام نسبة M-SCOREعلى تقارير الاحتيال في شركات التصنيع المُدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من 2016 إلى 2018. تم استخدام عينة عمدية تضم 69 شركة تصنيع للوصول إلى النتائج.

أظهرت الدراسة أن مؤشرات مثل مبيعات الأيام في الذمم المدينة، والهامش الإجمالي، ونسبة الاستحقاق إلى إجمال الأصول لها تأثير إيجابي كبير على وجود الاحتيال في التقارير المالية، وفي المقابل، لم تظهر مؤشرات جودة الأصول، ونمو المبيعات، والإهتلاك، والمبيعات العامة والمصروفات الإدارية، ورافعة المالية أي تأثير على تقارير الاحتيال المالي.

ناقش وحلل **(الحربي و التويجري ، 2022)** أهمية مؤشرات مخاطر الاحتيال في البيانات المالية من منظور المراجعين الخارجيين العاملين في المملكة العربية السعودية، في ظل التحديات المالية وانهيار بعض

الشركات الكبرى، و هدف من خلال البحث إلى تطوير مثلث الاحتيال التقليدي ليشمل العوامل المجتمعية، واختبار المؤشرات (العلامات الحمراء) في البيئة السعودية و للوصول الى النتائج تم تصميم استبيان يتضمن 41 مؤشرًا لجمع بيانات الدراسة من مجتمع المراجعين الخارجيين.

أشارت نتائج التحليل في هذه الدراسة إلى خمس علامات حمراء هامة لتنبؤ بالاحتيال في القوائم المالية، مثل: عدم فاعلية الضوابط الرقابية الداخلية والتعويض الإداري المرتبط بأرباح الشركة. كما توضح الدراسة أن التدريب في مجال الاحتيال ومستوى التعليم والشهادة المهنية للمراجعين لها تأثير كبير على تقييمهم لمؤشرات الاحتيال، كما اظهر التحليل المقارن للمتوسطات فروقًا إحصائية ذات دلالة في تقييم المراجعين لمؤشرات الاحتيال، مع تأثير كبير لمتغير التدريب في مجال الاحتيال وتأثير جزئي لمستوى التعليم والشهادة المهنية.

ركزت دراسة **(Andrew, Candy, & Robin, 2022)** على قضية الغش في القوائم المالية التي تمس الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا وكان الهدف هو تطوير طرق فعالة لاكتشاف الاحتيال وتحسين نزاهة المعلومات المالية التي تقدمها الشركات. باستخدام أدوات الكشف عن الاحتيال F-SCORE و Financial Distress، تم تحليل مؤشرات الاحتيال لشركات مختلفة في بورصة إندونيسيا، اشارت الدراسة إلى أن متغيرات مثل التحفيز، القدرة والضائقة المالية (Stimulus)و (Capabilité) و (Financial Distress) لديها تأثير فعّال في اكتشاف الاحتيال، كما تشير إلى أن الشركات في القطاع الصناعي عرضة للمزيد من حالات الاحتيال بناءً على تحليل النتائج. يُظهر هذا الاستنتاج أهمية تطوير أساليب فعّالة للكشف عن الاحتيال، ويسلط الضوء على أهمية النزاهة المالية في سوق الأوراق المالية.

تبرز هذه الدراسة كأداة مساهمة في تعزيز الثقة في موثوقية المعلومات المالية، وتسليط الضوء على التحديات التي تواجه المراقبة المالية في مواجهة الاحتيال.

تناولت دراسة **(ASHTIANI & RAAHEMI, 2022)** موضوع القوائم المالية الاحتيالية (FFS)، واعتبرت أن هذه القوائم هي نتيجة التلاعب في العناصر المالية، من خلال تضخيم الإيرادات، الأصول، المبيعات، والأرباح بشكل زائد، بينما يتم تقدير المصروفات والديون أو الخسائر بشكل أقل. انطلق الباحث من فرضية أن الطرق التقليدية، مثل التدقيق اليدوي والفحوصات، غالبًا ما تكون مكلفة، غير دقيقة، وتستغرق وقتًا طويلاً. بناءً على ذلك، أوضح الباحث أن الأساليب الذكية يمكن أن تلعب دورًا هامًا في دعم المراجعين من خلال القدرة على تحليل كميات كبيرة من القوائم المالية.

في إطار هذا الهدف، قام الباحث بمراجعة وتجميع الأدبيات الحالية المتعلقة باكتشاف الغش المالي الذكي في القوائم المالية للشركات، مع التركيز بشكل خاص على استخدام أساليب تعلم الآلة وتنقيب البيانات. كما تناول مجموعة متنوعة من مجموعات البيانات التي دُرست لاكتشاف الغش المالي، مما يوفر إطارًا مرجعيًا للمدققين والمحللين في هذا المجال.

اعتمد الباحث منهجية كيتشنهام كبروتوكول محدد بشكل جيد لاستخراج وتجميع وتقديم النتائج. وفي هذا السياق، تم اختيار وتجميع وتحليل 47 مقالة. قدم من خلالها القضايا الرئيسية والثغرات والقيود في مجال اكتشاف الاحتيال في القوائم المالية واقترح مجالات للبحث المستقبلي، بينما كانت الخوارزميات التي تعتمد على الإشراف هي الأكثر شيوعًا، يمكن أن يركز البحث المستقبلي على الأساليب غير الإشرافية، وشبه الإشرافية، بالإضافة إلى الطرق المستوحاة من الطبيعة والتفكير التطوري لاكتشاف الغش.

قام **(Husnurrosyidah و Fatihah، 2022)** بالبحث في الفروق في نتائج البحث بين وسيلتين للكشف عن الاحتيال في البيانات المالية Beneish M-Score وF-Score بغية الوصول الى دراسة متعمقة لفعالية هاتين الطريقتين. كانت الشركات المسجلة في **JII** (البورصة الاندونيسية) خلال الفترة من 2017 إلى 2021 هي مجتمع الدراسة، وتم اختيار عينة تتألف من عشر شركات بشكل موزع وقد أظهرت النتائج أن مؤشر Beneish M-Score أكثر فعالية في اكتشاف الاحتيال خلال الفترة المحددة بالمقارنة مع مؤشر F-Score. يُظهر ذلك من خلال دقة أعلى ونسبة أخطاء أقل مقارنة مع مؤشر F-Score، كما يساعد مؤشر Beneish M-Score الجهات التنظيمية ومدققي الحسابات في الكشف عن الاحتيال، ويعتبر ذلك أمرًا هامًا للمستثمرين لاتخاذ قرارات استثمار صائبة.

بعد عرضنا لبعض الدراسات المهمة، تتعهد هذه الدراسة بتحقيق إسهام فعّال في مجال اكتشاف الغش في القوائم المالية، حيث تتميز في باستخدام نموذجَي M-Score وF-Score اللذين يعززان قدرتنا على تحديد وتحليل مواضع الغش بدقة أكبر.

يتميز نموذج M-Score بقدرته على تقديم مؤشرات محددة حول ممارسات الاحتيال، مما يتيح فهماً أفضل للتلاعبات وتحديد الجوانب التي تحتاج إلى اهتمام خاص. كما يتميز F-Score بالدقة في فحص الغش في القوائم المالية وملائمته للدول النامية، على غرار الجزائر.

باستخدام هذين النموذجين، ستقوم الدراسة بفحص وجود الغش في القوائم المالية وتحديد المواضع الدقيقة التي قد يحدث فيها الغش، بالاعتماد على المؤشرات المحددة لكل نوع من ممارسات الاحتيال. يسهم هذا

التحليل العميق في تقديم رؤى شاملة حول طبيعة التلاعبات المالية، مما يجعل هذه الدراسة تقدّم إسهاماً ملموساً في مجال اكتشاف الغش في القوائم المالية، وتضيف قيمة علمية للأبحاث المستقبلية في هذا المجال.

3.1. الدراسات التي جمعت بين المتغيرين

هدفت دراسة **(جعارة، 2014)** إلى فحص تأثير كفاءة المدقق الخارجي على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وتقييمها وفقًا لمعايير العمل الميداني الدولية. تمت الدراسة في مجتمع يضم مدققي الحسابات العاملين في 82 مكتب تدقيق مرخص بإجمالي 650 مدققًا، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة تتألف من 261 مدققًا يعملون في مكاتب التدقيق في الأردن.

أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير لكفاءة المدقق الخارجي في اكتشاف الممارسات المحاسبية الإبداعية، وذلك وفقًا لعوامل متنوعة تشمل التخطيط والإشراف الدقيق، وفهم كافي لبيئة العمل، واتباع إجراءات التدقيق وتقديم رأي موضوعي، وكذلك تأهيل المدقق وتدريبه المهني. كل هذه العوامل تؤثر إيجاباً على مصداقية المعلومات المحاسبية.

في ختام الدراسة، أوصت بالتأكيد على أهمية تأثير كفاءة المدقق الخارجي في اكتشاف الممارسات المحاسبية الإبداعية وضرورة التأكد من توافق معايير العمل الميداني مع المعايير الدولية. تشير الدراسة إلى أن هذه الجوانب يجب دراستها وتحليلها لضمان قدرتها على التكيف مع التطورات الدولية وتحسين مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر العينة المدروسة.

تناولت دراسة **(عمر السر ، قسم الله ، و أحمد، 2015)** قضية انخفاض مستوى جودة الأداء المهني للمراجعين الخارجيين نتيجة لضعف التزامهم بقواعد السلوك. ينجم هذا الضعف عن تحايل بعض الشركات على بنود القوائم المالية وتقديم معلومات غير حقيقية، رغم التصديق من قبل المراجع الخارجي على مصداقيتها. هدفت الدراسة إلى تحليل ودراسة قواعد السلوك المهني وكيفية تأثيرها في تقليل ممارسات المحاسبة الإبداعية. تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وأظهرت الدراسة أن عدم المام لجنة المراجعة بالمبادئ المحاسبية يقلل من كفاءة المراجع الخارجي، مما يثير شكوكا حول مصداقية القوائم المالية. أيضا، فقد أشارت النتائج إلى أن عدم استقلال لجان المراجعة في المصارف عن الإدارة التنفيذية يضعف دور اللجنة الرقابية، ويساهم في انخفاض جودة الأداء المهني للمدقق الخارجي. وأخيرًا، توصي الدراسة بضرورة تحقيق استقلالية وإلمام لجان المراجعة بالمبادئ المحاسبية لتعزيز كفاءة العملية والأداء الخارجي للمدققين، بالإضافة إلى توضيح المسؤولية القانونية المرتبطة بتقرير لجنة المراجعة لتعزيز شفافية التقارير المالية للمصارف وتقليل فجوة التوقعات.

استهدفت دراسة **(Khersiat، 2020)** فحص تأثير تطبيق التدقيق المشترك على اكتشاف الاحتيال في التقارير المالية، وقيمة هذا التأثير من وجهة نظر المدققين الأردنيين. ركزت البحث على تقييم تأثير التدقيق المشترك على إجراءات فهم الإدارة ومجلس الإدارة، وفحص العلاقات مع الأطراف المعنية في الشركة وصناعة الخدمات المالية، مع تحليل النتائج المالية والخصائص التشغيلية. أظهرت النتائج عدم وجود تأثير إحصائي ملحوظ للرقابة المشتركة على كشف الاحتيال في التقارير المالية على مستوى (5%) لجميع إجراءات كشف الاحتيال. وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بعدم اعتماد أو تنفيذ الرقابة المشتركة.

سلطت **(بوفرح، 2020)** الضوء على مسؤوليات المدقق الخارجي في التصدي للتصرفات غير القانونية داخل القوائم المالية، وذلك من خلال تقييم التزام مراجعي الحسابات بمسؤولياتهم المهنية وقدرتهم على اكتشاف مخاطر الغش، وركزت الدراسة على تحليل العوامل التي تؤدي إلى اكتشاف التلاعبات من قبل المراجعين. وخلصت الدراسة إلى أن المدقق الخارجي ليس مسؤولًا قانونيًا عن اكتشاف الغش، ولكن عليه أن يتخذ العناية المهنية الكافية عند مراجعة القوائم المالية لضمان اكتشاف التلاعبات. يُشدد على أهمية مشاركته برأيه بشكل شفاف ومصداقي فيما يتعلق بصحة القوائم المالية.

لخصت دراسة **(IKHLEF و TORCHI، 2020)** الدور الذي يلعبه المدقق الخارجي من خلال اعتماده لمعايير التدقيق وأخلاقيات المهنة في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية، و هدف البحث إلى تقليل تأثيرات هذه الممارسات وبالتالي زيادة مصداقية التقارير المالية، يعتبر المدقق الخارجي مسؤولًا عن التعبير عن رأي غير متحيز حول مصداقية التقارير المالية، حيث تعتبر نوعية المعلومات المحاسبية أمرًا أساسيًا لمستخدمي التقارير المالية. يبرز البحث أهمية اعتماد المدققين الخارجيين لمعايير التدقيق وأخلاقيات المهنة لاكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحسين جودة المعلومات المالية.

4.1. موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تهدف هذه الدراسة إلى تعزيز سلسلة الأبحاث السابقة وتقديم إضافة في مجال المحاسبة والتدقيق خصوصا في البيئة الجزائرية، وتُميز الدراسة الحالية نفسها من الدراسات السابقة بعدة عناصر:

- **الفرضيات الجديدة:**

قامت الدراسة بتقديم فرضيات جديدة لم يتم استكشافها في الدراسات السابقة، مما يعزز إمكانية اكتشاف جوانب جديدة أو آفاق غير معروفة سابقا.

❖ **عينة الدراسة:**

قامت الدراسة بقياس مستوى التزام المدققين الجزائريين بقواعد السلوك المهني، حيث اختارت الدراسة عينة من 40 محافظ حسابات موزعين على 40 شركة اقتصادية، باستثناء شركات التأمين والشركات المالية.

كما تم قياس الغش في القوائم المالية لنفس الشركات خلال الفترة التعاقدية للمدقق، والتي امتدت على مدار 3 أو 6 سنوات متتالية ضمن الفترة 2017–2022، وهي فترة حديثة نسبيًا مما يضفي دقة أكبر على النتائج المستخلصة من الدراسة

❖ **شمولية الدراسة:**

تقوم الدراسة بقياس مستوى الالتزام بشكل أكثر تفصيلًا من خلال تناول كل قاعدة من القواعد الخمس للسلوك المهني على حدة، مقارنةً بالدراسات السابقة التي اكتفت بقياس الالتزام بقواعد السلوك المهني بشكل عام.

كذلك، تميزت الدراسة بقياس الغش في القوائم المالية بدقة وتفصيل أكبر، حيث اعتمدت على أربعة مؤشرات تمثل ممارسات محددة للغش في القوائم المالية، في حين تناولت الدراسات السابقة الغش بصورة عامة دون التركيز على تفصيل الممارسات المختلفة.

❖ **طريقة القياس:**

استخدمت الدراسة برنامج التحليل الاحصائي للبيانات Excel،Spss26 ، كما استخدمت نموذجين F–Score ; M–Score

❖ **أساس الدراسة:**

تعتمد هذه الدراسة على نتائج نموذجين لقياس الغش في القوائم المالية، وآراء عينة من إطارات الشركات الجزائرية حول مستوى التزام محافظي الحسابات العاملين بمؤسساتهم بقواعد السلوك المهني. يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة اعتمادها على آراء أفراد لهم علاقة مباشرة بالمحافظين، في حين اعتمدت الدراسات السابقة على آراء أكاديميين ومهنيين لا تربطهم علاقة مباشرة بمحافظي الحسابات.

2. فرضيات الدراسة

تعترض التحديات التي يشهدها موضوع الدراسة توجيه نتائج محددة نظرًا لتباين الدراسات السابقة وتباين البيئات الاقتصادية، ومن هنا تبرز أهمية إجراء دراسات إضافية وأبحاث متقدمة في سياقات مختلفة، خاصة في البيئة الجزائرية، لتحديد أثر التزام المدقق الخارجي بقواعد السلوك المهني على اكتشاف الغش في القوائم المالية، نحاول من خلال الدراسة الخوض في هذا الموضوع انطلاقا من الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بقواعد السلوك المهني على اكتشاف الغش في القوائم المالية (M-SCORE،F-SCORE).

الفرضية الفرعية 1: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالنزاهة على اكتشاف الغش في القوائم المالية (M-SCORE،F-SCORE).

الفرضية الفرعية 2: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالموضوعية على اكتشاف الغش في القوائم المالية (M-SCORE،F-SCORE).

الفرضية الفرعية 3: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالكفاءة المهنية على اكتشاف الغش في القوائم المالية (M-SCORE،F-SCORE).

الفرضية الفرعية 4: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالسلوك المهني على اكتشاف الغش في القوائم المالية (M-SCORE،F-SCORE).

الفرضية الفرعية 5: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق السرية على اكتشاف الغش في القوائم المالية (M-SCORE،F-SCORE).

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بقواعد السلوك المهني على اكتشاف اختلاف التوقيت(DSRI) .

الفرضية الفرعية 1: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالنزاهة على اكتشاف اختلاف التوقيت (DSRI).

الفرضية الفرعية 2: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالموضوعية على اكتشاف اختلاف التوقيت (DSRI).

الفرضية الفرعية 3: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالكفاءة المهنية على اكتشاف اختلاف التوقيت (DSRI).

الفرضية الفرعية 4: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالسلوك المهني على اكتشاف اختلاف التوقيت (DSRI).

الفرضية الفرعية 5: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق السرية على اكتشاف اختلاف التوقيت (DSRI).

الفرضية الرئيسية الثالثة: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بقواعد السلوك المهني على اكتشاف الإفصاح الغير صحيح (GMI).

الفرضية الفرعية 1: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالنزاهة على اكتشاف الإفصاح الغير صحيح (GMI).

الفرضية الفرعية 2: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالموضوعية على اكتشاف الإفصاح الغير صحيح (GMI).

الفرضية الفرعية 3: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالكفاءة المهنية على اكتشاف الإفصاح الغير صحيح (GMI).

الفرضية الفرعية 4: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالسلوك المهني على اكتشاف الإفصاح الغير صحيح (GMI).

الفرضية الفرعية 5: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق السرية على اكتشاف الإفصاح الغير صحيح (GMI).

الفرضية الرئيسية الرابعة: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بقواعد السلوك المهني على اكتشاف التقييم الغير صحيح للأصول (AQI).

الفرضية الفرعية 1: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالنزاهة على اكتشاف التقييم الغير صحيح للأصول (AQI).

الفرضية الفرعية 2: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالموضوعية على اكتشاف التقييم الغير صحيح للأصول (AQI).

الفرضية الفرعية 3: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالكفاءة المهنية على اكتشاف التقييم الغير صحيح للأصول (AQI).

الفرضية الفرعية 4: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالسلوك المهني على اكتشاف التقييم الغير صحيح للأصول (AQI).

الفرضية الفرعية 5: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق السرية على اكتشاف التقييم الغير صحيح للأصول (AQI).

الفرضية الرئيسية الخامسة: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بقواعد السلوك المهني على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

الفرضية الفرعية 1: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالنزاهة على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

الفرضية الفرعية 2: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالموضوعية على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

الفرضية الفرعية 3: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالكفاءة المهنية على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

الفرضية الفرعية 4: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالسلوك المهني على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

الفرضية الفرعية 5: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق السرية على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

3. طريقة وأدوات الدراسة

سنقوم في هذا القسم بعرض أدوات طرق وقياس متغيرات الدراسة كما سنعرض نموذج الدراسة

1.3. منهجية الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي للوصول الى العلاقة بين المتغيرات واختبار صحة الفرضيات، وذلك بالاستناد الى مجموعة من أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي.

2.3. مصادر الحصول على بيانات

لتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على العديد من البيانات تم الحصول عليها من المصادر التالية:

- **مصادر ثانوية:** وتشمل الكتب في مجال المحاسبة والتدقيق، المقالات العلمية والدوريات العربية والأجنبية، المنشورات والإصدارات والجرائد الرسمية المحلية والدولية، المواقع الإلكترونية، بالإضافة إلى مخرجات الأدوات الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة.
- **مصادر أولية:** تشمل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الاستمارة التي تم تصميمها لأغراض الدراسة، بالإضافة إلى القوائم المالية التي تم تجميعها، وكذلك الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية لتعزيز نتائج الدراسة.

3.3. مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة بمجموعة من المؤسسات في البيئة الاقتصادية الجزائرية، تتوزع على4 قطاعات مختلفة عشوائيا والمتمثلة في (إنتاجي، تجاري، الخدمات، الطاقة)، للفترة الممتدة بين 2017 الى 2022، باستبعاد المؤسسات ذات الطابع المالي مثل البنوك والتأمينات والتي تخضع لنظام محاسبي خاص بها. ولملائمة المؤسسات لطبيعة الدراسة، تم اختيار المؤسسات وفق الشروط:

- المؤسسات التي تنشر قوائمها المالية بصفة منتظمة طيلة الفترة 2017-2022.
- التركيز على الشركات متعددة النشاطات مثل البيع والشراء والنقل والإنتاج.
- اختبار إمكانية اجراء الدراسة الميدانية مقابل الدراسة القياسية على هذه الشركات قبل اعتمادها.

بعد اختبار البيانات المالية والتحقق من كافة الشروط الضرورية للدراسة، وصلنا إلى العينة النهائية المكونة من 40 مؤسسة اقتصادية (عامة وخاصة). وقد تم اختيار هذه العينة بناءً على قابلية إجراء الاختبارات الميدانية عن طريق الاستمارة على الدراسة القياسية للقوائم المالية.

واجهتنا صعوبة في الحصول على قوائم مالية لنفس الشركات التي وزعنا عليها الاستمارات، بالإضافة إلى صعوبة توزيع الاستمارات على الشركات التي تم الحصول على بياناتها سابقًا. كما كانت هناك تحفظات من الإدارات الجزائرية في تقديم البيانات الحقيقية التي تصلح للدراسة. وقد وجدنا أن معظم القوائم التي تم جمعها غير قابلة للقياس باستخدام النماذج بسبب احتوائها على معلومات غير منطقية، وهو ما يعود إلى

السلوك الإداري المتحفظ تجاه الإفصاح والشفافية في الشركات الجزائرية، بالإضافة إلى عدم الثقة في الأكاديميين والباحثين.

من أجل إتمام الدراسة وتعزيزها والوصول إلى النتائج المرجوة بفعالية ومصداقية، قمنا بتوزيع استبانة على الشركات محل الاختبار، تم من خلالها "قياس مستوى التزام محافظي الحسابات بقواعد السلوك المهني" للدين قاموا بتدقيق القوائم المالية المدروسة خلال الفترة 2017-2022.

تم جمع آراء إطارات المؤسسات الجزائرية محل الاختبار والعاملين في مختلف ولايات الوطن. ويعود سبب اختيار هذه الفئة إلى علاقتهم المباشرة بالمدقق الخارجي المرتبط بمؤسساتهم. ومن هنا، تم جمع متوسط الإجابات للإطارات في كل مؤسسة معنية بالدراسة، وقد تم التواصل مع العينة وطرح الأسئلة بشكل شخصي من خلال إجراء مقابلات شخصية معهم

تم إعداد 220 استمارة تحتوي على إجابات أفراد العينة، حيث تم استبعاد 40 استمارة لعدم الحصول على القوائم المالية الخاصة بالشركات المعنية. كما تم إلغاء 40 استمارة أخرى لعدم قابلية البيانات الموجودة في القوائم المالية المرتبطة بها للقياس. وبذلك، كان عدد الاستمارات القابلة للتحليل 120 استمارة. تم إعداد متوسطات الإجابات للحصول على 40 استمارة جاهزة للاختبار.

يوضح لنا الجدول الآتي الإحصاءات الخاصة بالاستمارة كما يلي:

الجدول رقم (8): عدد الاستمارات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل.

البيان	الاستمارات الموزعة	الاستمارات الملغاة		الاستمارات الصالحة للتحليل		
	العدد الموزع	العدد	النسبة	العدد	متوسط	النسبة
المجموع	220	80	%36	120	40	%64

المصدر: من اعداد الباحث.

4.3. النموذج العام للدراسة

من أجل تحقيق اهداف الدراسة تم بناء نموذج والذي يمثل أثر المتغيرات المستقلة (قواعد السلوك المهني) على المتغير التابع (الغش في القوائم المالية) وكذا المتغيرات المفسرة (أساليب الغش في القوائم المالية) والتي يمكن توضيحها كالتالي:

النموذج (المفصل):

$$FR= \beta_0 + \beta_1 INTEG + \beta_2 OBJEC + \beta_3 COMP + \beta_4 PROF + \beta_5 CONF + \beta_6 PROP + \beta_7 SECT + \varepsilon \ldots\ldots (1)$$

حيث:

FR المتغير التابع (الغش في القوائم المالية).

INTEG النزاهة

OBJEC الموضوعية

COMP الكفاءة المهنية

PROF السلوك المهني

CONF السرية

PROP الملكية

SECT قطاع النشاط

β_0 (intercept) يمثل الثابت.

β_i x_i تمثل معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة $(i > 0)$

ε يمثل الخطأ العشوائي

النموذج (المبسط):

$$FR= \beta_0 + \beta_1 ETHIC + \beta_2 PROP + \beta_3 SECT + \varepsilon \ldots\ldots (1)$$

حيث:

ETHIC المتغير المستقل (قواعد السلوك المهني).

PROP الملكية

SECT قطاع النشاط

β_0 (intercept) يمثل الثابت.

β_i x_i تمثل معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة $(i > 0)$

ε يمثل الخطأ العشوائي

يمكن توضيح النموذج في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): النموذج العام للدراسة.

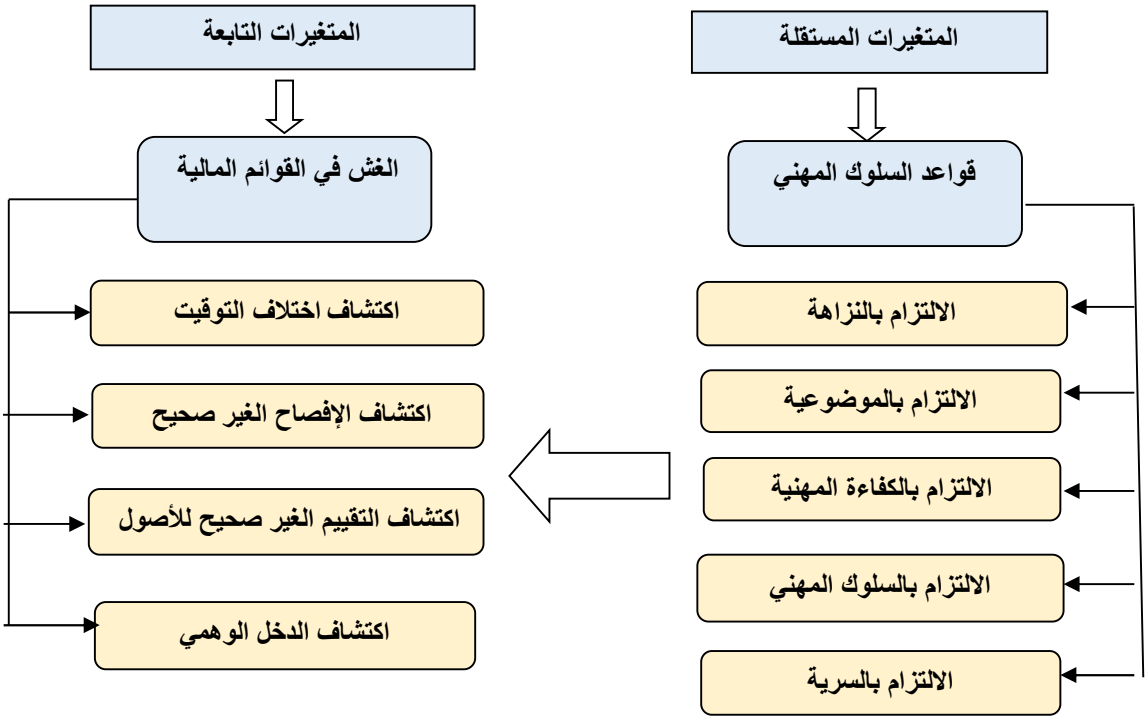

المصدر: من إعداد الباحث.

يوضح السهم الذي يربط بين المجموعتين العلاقة المفترضة بين المتغيرات المستقلة والتابعة. هذا السهم يشير إلى أن الالتزام بقواعد السلوك المهني (المتغيرات المستقلة) من المفترض أن يؤثر على القدرة على اكتشاف الغش في القوائم المالية (المتغيرات التابعة).

5.3. قياس الالتزام بقواعد السلوك المهني.

من أجل قياس الالتزام بقواعد السلوك المهني، تم استخدام استمارة الاستبيان، وقد تم تطوير وصياغة أسئلتها بالاعتماد على قواعد السلوك المهني التي تضمنتها مدونة أخلاقيات السلوك المهني الصادرة عن الاتحاد

الدولي للمحاسبين القانونيين، بالإضافة إلى مجموعة من مدونات قواعد السلوك وأخلاقيات المهنة المحلية والصادرة عن العديد من الدول في العالم. تتكون الاستمارة من جزئين:

الجزء الأول: يتضمن البيانات الشخصية والوظيفية للمستجيبين وتشمل (المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)، ومعلومات عامة حول المؤسسة وتشمل (ملكية المؤسسة، عدد عمالها، قطاع نشاط المؤسسة، تاريخ التعاقد مع محافظ الحسابات الحالي).

الجزء الثاني: يتكون من العديد من الفقرات لقياس متغيرات الدراسة (النزاهة، الموضوعية، الكفاءة المهنية، السلوك المهني، السرية) وتقيس هذه المتغيرات مستوى التزام محافظي الحسابات بقواعد السلوك المهني في الجزائر حسب 10 مؤشرات مقسمة كما يلي:

الجدول رقم (9): قياس المتغيرات الخاصة بالالتزام بقواعد السلوك المهني

المبدأ	المؤشر
النزاهة	الأمانة والعدالة
	العلاقات الشخصية
الموضوعية	الحياد والتأثير الغير مبرر
	الاستقلالية
الكفاءة المهنية	المعرفة التقنية
	المهارة المهنية
	السلوك (الموقف)
السلوك المهني	الامتثال لقوانين ممارسة المهنة
	الإخلاص
السرية	الالتزام بالسرية اثناء وبعد الانتهاء من المهمة

المصدر: من إعداد الباحث.

وقد تم إعطاء الفقرات مستويات موافقة متساوية على المقياس من 1 الى 5 كما يلي:

الجدول رقم (10): مستويات الموافقة على عبارات الاستبيان.

المستوى	العبارة
1	مستوى ضعيف جدا للموافقة
2	مستوى ضعيف للموافقة
3	مستوى متوسط للموافقة
4	مستوى مرتفع للموافقة
5	مستوى مرتفع جدا للموافقة

المصدر: من إعداد الباحث.

تم اعتماد 3 مستويات للتحليل وتفسير النتائج وفق المعادلة التالية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل _ الحد الأدنى للبديل) /عدد المستويات ⟸ (1_5)

1.33=3/4=3/

ومنه تكون مستويات الالتزام كالتالي:

الجدول رقم (11): مستويات تحليل وتفسير نتائج الالتزام.

الوسط الحسابي	مستوى الالتزام
إذا كان الوسط الحسابي (1- 2.33)	مستوى الالتزام متدني
إذا كان الوسط الحسابي (2.34-3.67)	مستوى الالتزام متوسط
إذا كان الوسط الحسابي (3.68-5)	مستوى الالتزام عالي

المصدر: من إعداد الباحث.

ويبين الملحق رقم (1) نموذج الاستبانة

1- الصدق الظاهري للاستمارة

لمعرفة صدق الاستمارة ظاهريا تم طرح الاستمارة على عدد من المحكمين، وهم مجموعة من الأساتذة الأكاديميين دوي التخصص إضافة الى الميدانيين ذوي الخبرة في مجال التدقيق المحاسبي والمالي، لتقييم مدى

ملاءمتها وكفاءتها لجمع البيانات المطلوبة. تم ذلك من خلال تحليل محتوى الاستمارة، ومراجعة الأسئلة المطروحة، وتقدير مدى وضوحها وملاءمتها للغرض المقصود من الدراسة وكذا مدى قابليتها للقياس والإحصاء ومن تم قمنا بإجراء التعديلات الضرورية لتصبح جاهزة للاستخدام.

2- ثبات أداة الدراسة

للتأكد من ثبات أداة الدراسة و الذي يعد أمرًا حاسمًا في عملية البحث العلمي، حيث يتعين عليها أن تكون موثوقة ومستقرة للتمكن من الحصول على نتائج دقيقة وقابلة للتكرار، قمنا بالتعرف على مدى الاتساق العام للإجابات الناتجة من الأسئلة بالاعتماد على معادلة الفا كرونباخ، بهدف التحقق من مدى الثبات و درجة الاعتمادية المطلوبة للأداة لقياس المتغيرات المراد دراستها، و يلاحظ من الجدول (12) أن قيمة الفا كرونباخ عالية في جميع المحاور و الفقرات و معامل الثبات العام ،حيث تفوق أغلبها الحد المقبول، و الذي يشير الى وجود اتساق عالي في الإجابات، مما يعكس ثبات الأداة وقدرتها على تقديم نتائج دقيقة وموثوقة.

الجدول التالي يوضح معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (12): قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي للمتغيرات (Cronpach's Alphaكرو نباخ الفا)

الفقرات	اسم المتغير	معامل الثبات كرونباخ الفا
1-11	النزاهة	75%
12-23	الموضوعية	75%
24-37	الكفاءة المهنية	68,6%
38-47	السلوك المهني	86,6%
48-53	السرية	77,4%
1-53	المعدل العام للثبات	83%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS26

6.3. قياس الغش في القوائم المالية

يستند الجانب القياسي لهذه الدراسة على تحليل شامل للقوائم المالية الرئيسية، متمثلة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، للمؤسسات الجزائرية المستهدفة. تم جمع البيانات اللازمة من خلال منهجية ثنائية الأبعاد، تشمل الزيارات الميدانية المباشرة لمقرات الشركات، إضافة إلى الاستفادة من المعلومات المتاحة على الموقع

الرسمي للمركز الوطني للسجل التجاري .(CNRC) ولضمان الشفافية والدقة العلمية، تم إدراج قائمة تفصيلية بالمؤسسات المشمولة في الدراسة ضمن الملحق رقم .(3) وبهدف تحقيق قياس دقيق لمتغيرات الدراسة والوصول إلى نتائج ذات دلالة إحصائية، تم توظيف مجموعة متنوعة من النماذج الإحصائية والقياسية، مختارة بعناية لتتوافق مع طبيعة البيانات المجمعة وأهداف الدراسة المحددة.

1- نموذج F-Score (Dechow، Ge، Larson، و Sloan، 2011) :

MISSATEMENT = -7.893 + 0.790Rsst-acc + 2.518Chrec + 1.191Chinv + 1.979Softassets + 0.171Chcs - 0.932Chroa + 1.092Issue + ε
وقد تم قياس المتغيرات على النحو التالي: **Rsst-acc**= (ΔWC + ΔNCO + ΔFIN) /Average total assets**;** **WC =** [Short-term assets - Cash and short-term investments] - [Short-term liabilities - Current liabilities]; **NCO =** [Total Assets - Short-term Assets - Investments and Advances] - [Total Liabilities - Short-term liabilities - Long-term liabilities]; **FIN** = [Short-term investments + Long-term investments] - [Long-term debt + Debt within short-term debt + preferred shares] (Note 2). **Chrec(ΔREC) =** Δ Accounts receivable / Average total assets **Chinv(ΔINV) =** Δ Inventory / Average total assets **Soft assets =** [Total Assets - Tangible fixed assets - Cash and cash equivalents] / Total assets. **Chcs(ΔCASH SALES) =** [Revenue - ΔReceivables] **Chroa(ΔROA) =** [Net profit (t) / Average total assets (t)] - [Net profit (t-1) / total average assets (t-1)] **Issue =** An indicator variable, coded 1 if the company issuing the stock in year t, the opposite is 0

حيث أن:

رمز المتغير	الدلالة
ΔWC	التغير في رأس المال العامل
ΔNCO	التغير في الالتزامات والقروض
ΔFIN	التغير في التمويل
Chrec(ΔREC)	التغير في الحسابات المدينة
Rsst-acc	مجموع متغيرات الاستحقاق
Chinv(ΔINV)	التغير في المخزون

Soft assets	سيولة الأصول المتوسطة
Chcs (ΔCASH SALES)	التغير في النقديات
Chroa(ΔROA)	التغير في عائد الأصول
Issue	اصدار الأسهم وقد تم في الدراسة اعتبار ارتفاع الديون طويلة الاجل خلال السنة تحقق الشرط 1 واستقرارها او انخفاضها 0
Avg. TA	متوسط اجمالي الأصول

وقد تم الاعتماد على 4 مستويات (Hung، 2017)، للتحليل وتفسير نتائج تطبيق نموذج F-Score على القوائم حول وجود غش في القوائم المالية (تحريفات جوهرية) وفق القيم الاتية:

الجدول رقم (13): تصنيف مستويات قيمة F-Score.

التقييم	قيمة العتبة
مستوى الغش عالي جدا	**درجة F>2,45**
مستوى غش عالي	**درجة F>1,85**
مستوى الغش فوق المستوى الطبيعي	**درجة F>=1**
مستوى الغش طبيعي او اقل من الطبيعي	**درجة F<1**

المصدر: من اعداد الباحث.

2- نموذج M-score (Beneish, 1999) **بالصيغة الخماسية:**

5variable model =-6,65+0,823DSRI+0,906GMI+0,593AQI+0,717SGI+0,107DEPI

حيث:

DSRI: مؤشر مبيعات الأيام في الذمم المدينة (العملاء)

GMI: هامش الربح الإجمالي

AQI: جودة الأصول

SGI: نمو المبيعات

DEPI: الاستهلاك(الاهتلاك)

M-SCORE > -2,22 : وجود غش بالقوائم المالية.

تم الاعتماد على نتائج متغيرات النموذج في تحديد أساليب الغش في القوائم المالية على النحو التالي:

الجدول رقم (14): أساليب الغش في القوائم المالية وفق متغيرات نموذج M-score (Beneish, 1999)

المتغير	قيمة العتبة	الدلالة	أسلوب الغش المتبع حسب ACFE, (2022)
DSRI	DSRI>1	زيادة في الحسابات المدينة	اختلاف التوقيت
GMI	GMI>1	انخفاض الربح الإجمالي، تضخيم الأرباح	الإفصاح الغير صحيح
AQI	AQI>1	تناقص جودة الأصول	التقييم الغير صحيح للأصول
SGI	SGI>1	زيادة المبيعات وتقليل المستحقات	الدخل الوهمي والخصوم المخفية
DEPI	DEPI>1	تقليل المصاريف والمستحقات	الخصوم المخفية

المصدر: من إعداد الباحث.

7.3. الأدوات الإحصائية المستخدمة

بعد اكتمال عملية جمع البيانات باستخدام أدوات الدراسة المحددة، ولضمان دقة التحليل وموثوقية النتائج المستخلصة من الدراسة، تم اتباع الخطوات التالية:

❖ **معالجة البيانات الأولية:**

- استخدام برنامج Excel لتقدير احتمالية وجود تلاعب في القوائم المالية.
- تحليل الاستبيانات ونتائج مستوى التزام محافظين الحسابات بقواعد السلوك المهني.

❖ **تحليل البيانات المجمعة:**

- دمج النتائج لدراسة العلاقات باستخدام نماذج الانحدار الخطي التجميعي.
- استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS26) لإجراء التحليلات المتقدمة.

❖ **الأساليب الإحصائية المستخدمة:**

أ. **الإحصاء الوصفي:** بهدف تقديم وصف شامل لخصائص عينة الدراسة وعرض ملخص مبسط للبيانات.

- النسب المئوية والتكرارات
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

ب. الإحصاء التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة:

- نموذج الانحدار التجميعي: لتحليل العلاقات بين المتغيرات وقياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- اختبار :$Adjusted\ R^2$ لقياس نسبة التباين المفسرة بواسطة المتغيرات المستقلة.
- اختبار :Durbin-Watson للكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء.
- اختبار :Kolmogorov-Smirnov (K-S) لتقييم مدى توافق البيانات مع التوزيع الطبيعي.
- اختبار :Breusch-Pagan لفحص تجانس التباينات.
- اختبار :One-Sample للتحقق من الدلالة الإحصائية للنتائج.
- اختبار ألفا كرونباخ :(Cronbach's Alpha) لتقييم موثوقية أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس متغيرات الدراسة.

خلاصة الفصل

استعرض هذا الفصل بشكل منهجي ومفصل الأدبيات السابقة المتعلقة بظاهرة الغش في القوائم المالية. وقد تم إجراء تحليل شامل للدراسات ذات الصلة بهدف استخلاص المفاهيم الجوهرية والاستنتاجات الرئيسية. واستنادًا إلى هذه المراجعة المنهجية للأدبيات، تم صياغة فرضيات البحث بأسلوب علمي دقيق، مما أتاح تحديدًا واضحًا للمتغيرات المؤثرة في موضوع الدراسة.

كما تناول الفصل بالتفصيل المنهجية البحثية المتبعة، حيث تم توضيح الأساليب المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها. وقد تم تحديد الأدوات الإحصائية المناسبة لضمان الدقة والموثوقية في تحليل النتائج. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم نماذج قياس دقيقة للمتغيرات الأساسية في الدراسة، مما يسهم في إجراء تحليل منهجي ومنظم للبيانات.

في ختام الفصل، تم عرض النموذج الشامل للدراسة، والذي يقدم تصورًا متكاملاً يجمع بين جميع العناصر البحثية ويوضح العلاقات بين المتغيرات المدروسة. هذا النموذج يشكل الإطار التحليلي الأساسي الذي سيتم الاعتماد عليه في المراحل اللاحقة من البحث.

الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة وتحليلها

تمهيد

شهدت الأبحاث والدراسات التي تناولت العلاقة بين الالتزام بقواعد السلوك المهني واكتشاف الغش في القوائم المالية تباينًا في نتائجها، حيث أظهرت بعضها وجود علاقة إيجابية بينما لم تجد الأخرى أي علاقة تُذكر. بعد صياغة الفرضيات وتحديد الإجراءات المنهجية وأدوات الدراسة في الفصل السابق، ومع اكتمال جمع البيانات الميدانية اللازمة من خلال الاستبيانات والقوائم المالية، تم تحليل كافة البيانات باستخدام البرامج الإحصائية المناسبة.

في هذا الفصل، سنقوم بدراسة تأثير التزام محافظي الحسابات بقواعد السلوك المهني على فعالية اكتشاف الغش في القوائم المالية، وذلك من خلال المحاور التالية:

1. **النتائج المتعلقة بالالتزام بقواعد السلوك المهني؛** يشمل وصف خصائص عينة الدراسة وتحليل النتائج الإحصائية للاستبيان، بالإضافة إلى اختبار توزيع البيانات وتحليل مستوى الالتزام بقواعد السلوك المهني.
2. **النتائج المتعلقة بالغش في القوائم المالية؛** تضمن عرض النتائج الوصفية لنسب الغش في القوائم المالية وتحليلها بناءً على الأساليب المعتمدة من منظمة مكافحة الاحتيال العالمية.
3. **أثر الالتزام بقواعد السلوك المهني على اكتشاف الغش في القوائم المالية؛** سيتم تقديم نتائج النموذج العام للدراسة واختبار الفرضيات، مع تحليل النماذج التي تربط المتغيرات لمعرفة مدى تأثير الالتزام بقواعد السلوك المهني على اكتشاف الغش في القوائم المالية.

1. النتائج المتعلقة بالالتزام بقواعد السلوك المهني

يُعد الالتزام بقواعد السلوك المهني أمرًا هامًا في ممارسة مهنة التدقيق الداخلي والخارجي لضمان الشفافية والنزاهة في التقارير المالية، حيث يُعتبر محافظو الحسابات حراسًا على الصحة المالية للمؤسسات من خلال دورهم الحيوي في تعزيز الثقة بين المستثمرين والشركات، عبر التأكيد على دقة وصحة السجلات المالية. وفي هذا السياق، تم تصميم الاستبيان الذي تُعرض نتائجه في العناوين التالية لقياس مستويات التزام محافظي الحسابات بقواعد السلوك المهني في الجزائر.

1.1. وصف خصائص عينة الدراسة

فيما يلي تُعرض خصائص عينة الدراسة الخاصة بالمستجوبين كما يلي:

الجدول رقم (15): خصائص أفراد عينة الدراسة.

الخاصية	الفئات والمسميات	التكرار	النسبة المئوية %
المسمى الوظيفي	مدير عام	10	8,3
	مدقق داخلي	14	11,7
	محاسب عام	40	33,3
	منصب اخر	56	46,7
	Total	120	**%**100,0
المؤهل العلمي	ليسانس	94	78,3
	ماستر	20	16,7
	ماجستير	6	5,0
	دكتوراه	0	0
	Total	120	**%**100,0
سنوات الخبرة	من 5 الى 15 سنة	44	36,7
	من 15الى 25 سنة	30	25,0
	أكثر من 25 سنة	28	23,3
	Total	120	**%**100,0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26.

يتبين من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه ما يلي:

❖ **المسمى الوظيفي:**

يتضح من خلال الجدول أن أعلى نسبة استجابة كانت من الفئة التي تحمل منصبًا آخر، وتتوزع على عدة مناصب أهمها: رئيس قسم المحاسبة، ورئيس قسم الموارد البشرية، ومساعد المدقق، حيث بلغت نسبتهم 46.7% بما يعادل 56 إطارًا. يلي ذلك مباشرة منصب محاسب عام بنسبة 33.3% بما يعادل 40 فردًا، أما المستجوبون الذين يشغلون وظيفة المدقق الداخلي فقد بلغت نسبتهم 11.7% بما يعادل 14 فردًا. وأخيرًا، بلغت نسبة المستجوبين من المدراء 8.3% بما يعادل 10 من الإطارات.

❖ **المؤهل العلمي:**

يتضح من خلال الجدول أن نسبة الإطارات الحاصلين على شهادة ليسانس أو ما يعادلها بلغت 78.3% بما يعادل 94 فردًا، وهي الفئة الأعلى مشاركة في الاستبيان، في حين بلغت نسبة الإطارات المستجوبين الحاصلين على شهادة ماستر 16.7% بما يعادل 20 فردًا، تليها النسبة الأدنى من المشاركين في الاستبيان الحاصلين على شهادة ماجستير بنسبة 5% بما يعادل 6 إطارات، بينما لم تُسجل أي مشاركة من الإطارات الحاصلين على شهادة دكتوراه.

❖ **سنوات الخبرة:**

يبين الجدول أن أعلى نسبة سنوات الخبرة للإطارات كانت من 5 إلى 15 سنة بنسبة 36.7%، بما يعادل 44 إطارًا. فيما بلغت نسبة الإطارات الذين تتراوح سنوات خبرتهم من 15 إلى 25 سنة 25%، ما يعادل 30 فردًا. تليها نسبة الإطارات ذوي سنوات الخبرة التي تزيد عن 25 سنة بنسبة 23.3%، بما يعادل 28 فردًا. بينما سجلت أدنى مشاركة في الاستبيان من الإطارات الذين تبلغ سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات بنسبة 15%، بما يعادل 18 إطارًا.

فيما يلي تُعرض خصائص عينة الدراسة الخاصة بالمؤسسات كما يلي:

الجدول رقم (16): خصائص المؤسسات عينة الدراسة

الخاصية	الفئات والمسميات	التكرار	النسبة المئوية %
الملكية	عامة	26	65,0
	خاصة	14	35,0
	Total	40	**%100,0**
قطاع النشاط	انتاجي	15	37,5
	تجاري	11	27,5
	خدماتي	10	25,0
	طاقة	4	10,0
	Total	40	**%100,0**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26

يتضح لنا من خلال الجدول ما يلي:

❖ **الملكية:** يمكن تمثيل ما ورد في الجدول السابق بالشكل التالي:

الشكل رقم (3): ملكية المؤسسات في عينة الدراسة.

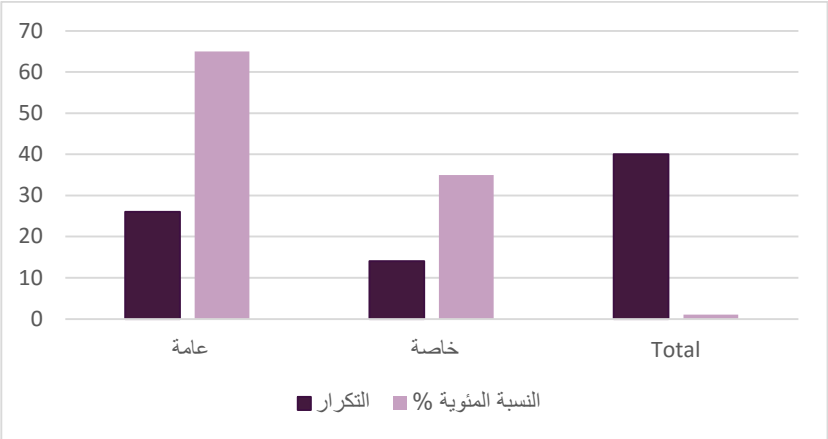

المصدر: من إعداد الباحث.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) والشكل رقم (3) أن أغلب المؤسسات التي أجريت عليها الدراسة هي مؤسسات عامة بنسبة 65%، ما يعادل 26 مؤسسة. أما باقي المؤسسات فقد كانت مؤسسات خاصة

بنسبة 35%، أي ما يعادل 14 مؤسسة. وهذا يدل على أن نتائج الدراسة المتحصل عليها، والتي تخص احتمالية الغش في القوائم المالية، وكذا مستوى التزام محافظي الحسابات بقواعد السلوك المهني، تمثل بنسبة كبيرة أعلى من المتوسط في المؤسسات العامة التي تعود ملكيتها للدولة الجزائرية.

❖ **قطاع النشاط:** يمكن تمثيل ما ورد في الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم (4): قطاع النشاط للمؤسسات عينة الدراسة.

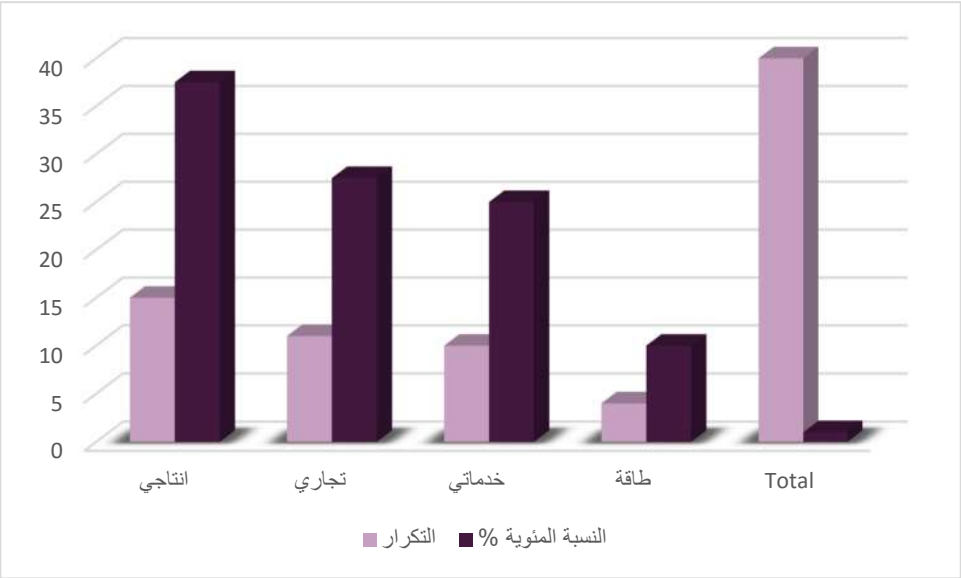

المصدر: من إعداد الباحث.

يتضح لنا من خلال الشكل أن أكثر الشركات محل الدراسة الميدانية كانت عبارة عن مؤسسات إنتاجية بنسبة 37.5%، ما يعادل 15 مؤسسة. تليها مباشرة الشركات ذات النشاط التجاري بنسبة 27.5%، ما يوافق 11 مؤسسة، والقطاع الخدماتي بنسبة 25%، ما يعادل 10 مؤسسات. أما أقل قطاع أجريت فيه الدراسة الميدانية فكان قطاع الطاقة بنسبة 10%، ما يعادل 5 مؤسسات.

2.1. نتائج مستوى التزام محافظين الحسابات بقواعد السلوك المهني في الجزائر

يعد الالتزام بقواعد السلوك المهني ركيزة أساسية في مهنة محافظة الحسابات، حيث يضمن النزاهة والموضوعية في أداء المهام الموكلة للمحافظين. في سياق الدراسة الحالية، تم إجراء تحليل دقيق لتقييم مدى التزام محافظي الحسابات في الجزائر بهذه القواعد الأخلاقية والمهنية.

يمكننا عرض النتائج التفصيلية لهذا التحليل، مسلطين الضوء على مختلف جوانب الالتزام المهني، بما في ذلك النزاهة، الموضوعية، الكفاءة المهنية، السلوك المهني، والسرية. تم جمع هذه البيانات من خلال استبيانات موجهة ومقابلات معمقة مع عينة تمثيلية من محافظي الحسابات في مختلف أنحاء الجزائر.

1.2.1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الالتزام بالنزاهة

تبين النتائج المعروضة في الجدول رقم (17) مستوى التزام محافظي الحسابات الذين قاموا بتدقيق القوائم المالية لفترة الدراسة بقاعدة النزاهة. ويلخص لنا الجدول الآتي إجابات أفراد العينة عن الأسئلة المخصصة في الاستمارة، والتي تقيس مستوى الالتزام كما يلي:

الجدول رقم (17): التحليل الوصفي لمؤشرات الالتزام بمبدأ النزاهة المهنية.

رقم العبارة	المؤشر	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة Sig
1	الأمانة والعدالة	يتسم محافظ الحسابات بالإخلاص والتفاني في أداء عمله.	4.22	0.698	0.000
2		يتسم محافظ الحسابات بالصدق والصراحة أثناء أداء عمله.	4.25	0.707	0.000
3		يلتزم محافظ الحسابات بنقل (إبلاغ) المعلومات للأطراف المعنية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب.	3.85	1.189	0.000
4		يرتكز محافظ الحسابات في آراءه وأحكامه المهنية على مستندات وأدلة إثبات قوية.	4.70	0.464	0.000
5		لديكم ثقة كبيرة في التقارير والتوصيات التي يقدمها محافظ الحسابات.	4.73	0.452	0.000
6		يوجد تواصل فعال بين محافظ الحسابات والمؤسسة خلال عمليات التدقيق.	4.22	1.121	0.000

7		لديكم رغبة في استمرار علاقاتكم مع محافظ الحسابات الحالي.	3.68	1.403	0.000
8	**العلاقات الشخصية**	هناك تعاون مستمر مع محافظ الحسابات خارج الأطر الرسمية.	3.10	1.008	0.000
9		توجد رغبة لدى المؤسسة للتعاقد مستقبلا مع محافظ الحسابات الحالي.	4.18	0.675	0.000
10		المؤسسة ليست لديها أي نوع من الخلافات أو النزاعات مع محافظ الحسابات أو شكاوى ضده.	4.75	0.494	0.000
11		المؤسسة ليست لديها أي مخاوف أو تحفظات بشأن محافظ الحسابات.	4.80	0.405	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26

يعرض الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة المؤشرات المرتبطة بمستوى التزام محافظي الحسابات بالنزاهة من وجهة نظر الإطارات العاملين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة، بالإضافة إلى مستوى الدلالة (الاحتمالية) لكل متغير. ويتضح من خلال النتائج أن المتوسطات الحسابية لمعظم الأسئلة كانت عالية، مما يشير إلى ارتفاع مستوى الالتزام بمؤشرات الأمانة والعدالة والعلاقات الشخصية. حيث كان المعدل العام للإجابات عن العبارات يتراوح ما بين 3.10 و4.80.

وسجل أعلى متوسط إجابة في العبارة "المؤسسة ليست لديها أي مخاوف أو تحفظات بشأن محافظ الحسابات"، وكان هذا المستوى 4.80 أعلى من متوسط أداة القياس المعتمدة، ويمكن حصره حسب مستوى التحليل والتفسير المعتمد في الفئة (3.68-5)، مما يدل على مستوى الالتزام العالي بمؤشر العلاقات الشخصية من قبل محافظي الحسابات. في المقابل، سجل أدنى متوسط له في "العبارة: هناك تعاون مستمر مع محافظ الحسابات خارج الأطر الرسمية"، حيث كان هذا المستوى 3.10، ويمكن حصره في الفئة (2.34-3.67)، مما يعني أن مستوى الالتزام بهذه العبارة كان متوسطًا. ويمكن تفسير هذا التراجع، وفقًا لما ورد عن المستجوبين أثناء المقابلات الشخصية التي أجريت معهم، بأن علاقة محافظي الحسابات بالمؤسسة تقتصر على الفترات الدورية الرسمية للتدقيق، ولا يوجد تواصل مستمر خلال مدة العقد.

يلاحظ أن الانحراف المعياري، الذي يشير إلى مدى انتشار البيانات حول المتوسط، تظهر قيمه تنوعًا بين الأسئلة، حيث أظهرت هذه الانحرافات بعض التباين في الإجابات، وكانت تتراوح بين 0.405 و1.403.

وفيما يخص مستوى الدلالة، فإن جميع القيم تبين أنها معنوية بشكل كبير (Sig = 0.000)، مما يشير إلى أن هناك ارتباطات إحصائية معنوية بين العبارات (الأسئلة) ومستوى الالتزام بالنزاهة. وهذا يعني أن هذه الأسئلة تلعب دورًا مهمًا في تحديد مستوى الالتزام بالنزاهة.

2.2.1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الالتزام بالموضوعية

توضح النتائج المعروضة في الجدول رقم (18) مستوى التزام محافظي الحسابات الذين قاموا بتدقيق القوائم المالية خلال فترة الدراسة بقاعدة الموضوعية. يعرض لنا الجدول الآتي ملخص إجابات أفراد العينة عن الأسئلة المخصصة في الاستمارة، والتي تقيس مستوى الالتزام كما يلي:

الجدول رقم (18): التحليل الوصفي لمؤشرات الالتزام بمبدأ الموضوعية.

رقم العبارة	المؤشر	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة Sig
1	الحياد والتأثير الغير مبرر	يلتزم محافظ الحسابات بالنصوص والمعايير الفنية والأخلاقية كما هي.	4.38	0.490	0.000
2		يستند محافظ الحسابات دائما إلى الحقائق والوقائع، بعيدا عن المشاعر الشخصية والأحكام المسبقة.	4.10	0.641	0.000
3		محافظ الحسابات ليس لديه نزعة نحو التحيز أو الاعتماد على العلاقات الشخصية في عمله.	4.13	0.529	0.000
4		لا يتأثر محافظ الحسابات بالضغوط أو التأثيرات الخارجية التي من شأنها تغيير تحليلاته الموضوعية للوثائق والعمليات المالية.	3.92	0.839	0.000

5		يتسم محافظ الحسابات بالعدالة في التعامل مع الغير على نحو متكافئ مع تقبل الاختلاف.	4.10	0.598	0.000
		يتجنب محافظ الحسابات أي سلوك يوفر ميزة غير مبررة أو يقلل الضرر لطرف ما على حساب الأطراف الأخرى.	3.90	0.882	0.000
6	**الاستقلالية**	سياسات وإجراءات المؤسسة قادرة على ضمان استقلالية محافظ الحسابات.	4.57	0.501	0.000
7		يتمتع محافظ الحسابات باستقلالية كاملة وحرية ممارسة المهام والصلاحيات التي يخولها له القانون المنظم للمهنة.	4.57	0.594	0.000
8		يتمتع محافظ الحسابات بالاستقلالية الذهنية التي تسمح له بإبداء رأيه دون أي ضغوط أو مواقف من شأنها أن تضعف حكمه المهني.	4.52	0.506	0.000
9		يرفض محافظ الحسابات كافة المفاوضات التي تستهدف التدخل في عمله.	3.70	1.018	0.000
10		يرفض محافظ الحسابات أي هدايا أو مزايا أو مكافآت لا تتوافق مع عقد العمل.	3.20	1.137	0.000
11		محافظ الحسابات ليس له أي علاقات شخصية أو عائلية أو مالية أو وظيفية أو أي علاقات أخرى مع الإطارات المسيرة للمؤسسة.	4.15	0.736	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26

يعرض الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة المؤشرات المرتبطة بمستوى التزام محافظي الحسابات بالموضوعية من وجهة نظر الإطارات العاملين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة، بالإضافة إلى مستوى الدلالة (الاحتمالية) لكل متغير. يتضح من خلال النتائج أن المتوسطات الحسابية لمعظم الأسئلة كانت عالية، مما يشير إلى ارتفاع مستوى الالتزام بمؤشرات الحياد والتأثير غير

المبرر، بالإضافة إلى مؤشر الاستقلالية. حيث كان المعدل العام للإجابات عن العبارات يتراوح بين 3.20 و4.57.

سُجل أعلى متوسط إجابة في العبارة "سياسات وإجراءات المؤسسة قادرة على ضمان استقلالية محافظ الحسابات"، حيث بلغ هذا المستوى 4.57، وهو أعلى من متوسط أداة القياس المعتمد ويمكن حصره حسب مستوى التحليل والتفسير المعتمد في الفئة (3.68-5)، مما يدل على مستوى الالتزام العالي بمؤشر الاستقلالية من قبل محافظي الحسابات.

ومع ذلك، سُجل أدنى متوسط له في العبارة "يرفض محافظ الحسابات أي هدايا أو مزايا أو مكافآت لا تتوافق مع عقد العمل"، حيث بلغ هذا المستوى 3.20، ويمكن حصره في الفئة (2.34-3.67)، مما يعني أن مستوى الالتزام بهذه العبارة كان متوسطًا. يمكن تفسير هذا التراجع وفقًا لما ورد عن المستجوبين أثناء المقابلات الشخصية التي أجريت معهم، حيث أفادوا أنهم لا يرون أن محافظي الحسابات الذين تعاملوا معهم خلال فترة الدراسة يمكن أن يرفضوا هدايا أو مزايا أو مكافآت، وأنهم لا يترددون في منح مكافآت إضافية عن المستحقات المالية المفروضة في العقد في حال حققت المؤسسة أرباحًا معتبرة خلال فترة التدقيق. وقد برروا ذلك بأن هذا لا يؤثر على مستوى التزام المحافظين بقواعد السلوك المهني أو قراراتهم بشأن مدى صدق أو صحة القوائم المالية، وأن هذا يندرج ضمن سياسات المؤسسة المتعلقة بتوزيع الأرباح والمكافآت.

ويلاحظ من الانحراف المعياري، الذي يشير إلى مدى انتشار البيانات حول المتوسط، أن القيم متنوعة بين الأسئلة، حيث أظهرت هذه الانحرافات بعض التباين في الإجابات، فتراوحت بين 0.490 و1.137.

وفيما يخص مستوى الدلالة، فإن جميع القيم تشير إلى أنها معنوية بشكل كبير (Sig. = 0.000)، مما يدل على وجود ارتباطات إحصائية معنوية بين العبارات (الأسئلة) ومستوى الالتزام بالموضوعية، وهذا يعني أن هذه الأسئلة تلعب دورًا مهمًا في تحديد مستوى الالتزام بالموضوعية.

3.2.1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الالتزام بالكفاءة المهنية

يبين الجدول رقم (19) نتائج مستوى التزام محافظي الحسابات الذين قاموا بتدقيق القوائم المالية خلال فترة الدراسة بقاعدة الكفاءة المهنية. وفيما يلي ملخص إجابات أفراد العينة عن الأسئلة المخصصة في الاستمارة والتي تقيس مستوى الالتزام كالتالي:

الجدول رقم (19): التحليل الوصفي لمؤشرات الالتزام بمبدأ الكفاءة المهنية.

رقم العبارة	المؤشر	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة Sig
1	المعرفة التقنية	يمتلك محافظ الحسابات المؤهلات والمهارات الكافية التي تسمح له بأداء عمله على أكمل وجه.	4.38	0.952	0.000
2		يمتلك محافظ الحسابات معرفة واسعة في مجال الاقتصاد وإدارة الأعمال.	4.18	1.035	0.000
3		يبدي محافظ الحسابات فهم كافي لبيئة أعمال وأنشطة المؤسسة التي يدققها.	4.00	0.906	0.000
4		يهتم محافظ الحسابات بالاطلاع على سياسات وإجراءات المؤسسة ونظم تسييرها.	3.93	1.309	0.000
5	المهارة المهنية	سمحت لكم الخبرة التي يمتلكها محافظ الحسابات من تحسين إجراءات العمل.	3.77	0.947	0.000
6		يمتلك محافظ الحسابات قدرة كبيرة على تدريب وتوجيه أفراد الفريق الذين يعملون معه.	4.10	0.744	0.000
7		لدى محافظ الحسابات مهارات كافية في الإعلام الآلي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه.	3.98	0.698	0.000
8		لدى محافظ الحسابات قدرة على التواصل بشكل فعال ومناسب مع مختلف الأطراف.	4.05	0.597	0.000
9		يستخدم محافظ الحسابات أساليب وتقنيات حديثة في عملية التدقيق.	3.58	0.903	0.000
10		محافظ الحسابات مدرك لدوره ووظيفته ومسؤولياته أثناء القيام بعمله.	4.48	0.554	0.000

11	السلوك	يهتم محافظ الحسابات كثيرا بتطوير وتحسين معرفته ومهاراته باستمرار لتلبية تطلعات عملائه.	4.33	0.572	0.000
12		يبذل محافظ الحسابات العناية المهنية اللازمة أثناء عملية التدقيق.	4.15	1.051	0.000
13		هناك التزام من قبل محافظ الحسابات بالجداول الزمنية المحددة لعمليات التدقيق.	3.97	1.135	0.000
14		يحرص محافظ الحسابات على أداء العمل كاملا دون تقصير أو تباطؤ.	3.82	1.083	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26

يعرض الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة المؤشرات المرتبطة بمستوى التزام محافظي الحسابات بالكفاءة المهنية، من وجهة نظر الإطارات العاملين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة، بالإضافة إلى مستوى الدلالة (الاحتمالية) لكل متغير.

يتضح من النتائج أن المتوسطات الحسابية لمعظم الأسئلة كانت عالية، مما يشير إلى ارتفاع مستوى الالتزام بمؤشرات المعرفة التقنية والمهارة المهنية والسلوك أثناء العمل. حيث كان المعدل العام للإجابات عن العبارات يتراوح ما بين 3.77 و4.48.

سجل أعلى متوسط إجابة في العبارة "سمحت لكم الخبرة التي يمتلكها محافظ الحسابات من تحسين إجراءات العمل"، حيث بلغ هذا المستوى 4.48، وهو أعلى من متوسط أداة القياس المعتمد، ويمكن حصره حسب مستوى التحليل والتفسير المعتمد في الفئة (3.68-5)، مما يدل على مستوى التزام عالي بمؤشر المهارة المهنية من قبل محافظ الحسابات.

في المقابل، سجل أدنى متوسط في العبارة "هناك تعاون مستمر مع محافظ الحسابات خارج الأطر الرسمية"، حيث بلغ هذا المستوى 3.10، ويمكن حصره في الفئة (2.34-3.67)، مما يعني أن مستوى الالتزام بهذه العبارة كان متوسطًا. يمكن تفسير هذا التراجع، وفقًا لما ورد عن المستجوبين أثناء المقابلات الشخصية التي أجريت معهم، بأن علاقة محافظي الحسابات بالمؤسسة تقتصر على الفترات الدورية الرسمية للتدقيق، ولا يوجد تواصل مستمر خلال مدة العقد.

أما بالنسبة للانحراف المعياري، الذي يشير إلى مدى انتشار البيانات حول المتوسط، فقد أظهرت القيم تنوعًا بين الأسئلة، حيث تراوحت بين 0.405 و1.403.

فيما يخص مستوى الدلالة، فإن جميع القيم تشير إلى أنها معنوية بشكل كبير (Sig. = 0.000)، مما يشير إلى وجود ارتباطات إحصائية معنوية بين العبارات (الأسئلة) ومستوى الالتزام بالكفاءة المهنية، وهذا يعني أن هذه الأسئلة تلعب دورًا مهمًا في تحديد مستوى الالتزام بالكفاءة المهنية.

4.2.1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الالتزام بالسلوك المهني

وضح الجدول رقم (20) نتائج مستوى التزام محافظي الحسابات الذين قاموا بتدقيق القوائم المالية خلال فترة الدراسة بقاعدة السلوك المهني. فيما يلي ملخص إجابات أفراد العينة على الأسئلة المخصصة في الاستمارة، والتي تقيس مستوى الالتزام كما يلي:

الجدول رقم (20): التحليل الوصفي لمؤشرات الالتزام بمبدأ السلوك المهني.

رقم العبارة	المؤشر	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة Sig
1	الامتثال لقوانين ممارسة المهنة	يمتثل محافظ الحسابات للوائح والقوانين ذات الصلة.	4.33	0.474	0.000
2		يبدي محافظ الحسابات الشفافية في عمله ويقوم بشرح الأسس التي تستند إليها قراراته وأحكامه المهنية.	4.25	0.588	0.000
3		يعتمد محافظ الحسابات على الحقائق بعيدا عن المشاعر الشخصية والأحكام المسبقة في إعداد التقارير وإصدار أحكامه المهنية.	4.35	0.580	0.000
4		يقدم محافظ الحسابات خدمات ذات جودة عالية فيما يخص اكتشاف الأخطاء وغيرها من القضايا ويتعامل معها بشكل فعال.	3.67	0.898	0.000

5		لم يتم رصد تأخير أو انقطاع في التواصل من قبل محافظ الحسابات.	3.74	1.251	0.000
6		يتجنب محافظ الحسابات أي سلوك يعرف أنه قد يؤدي الى تشويه سمعة المهنة	4.22	0.660	
7		يتجنب محافظ الحسابات الانخراط في أي عمل أو مهنة أو نشاط قد يضعف أو يضر بسمعة المهنة.	4.27	0.452	0.000
8	**الإخلاص**	يتصرف محافظ الحسابات بلطف في تعاملاته المهنية.	4.38	0.628	0.000
9		يحرص محافظ الحسابات على التواصل مع الأطراف المعنية بشكل شخصي.	3.95	0.783	0.000
10		يحرص محافظ الحسابات كثيرا على توصيل الانحرافات والمشاكل الجوهرية في وقتها إلى الأطراف المعنية.	4.15	1.189	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26

يعرض الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة المؤشرات المرتبطة بمستوى التزام محافظي الحسابات بالسلوك المهني، من وجهة نظر الإطارات العاملين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة، بالإضافة إلى مستوى الدلالة (الاحتمالية) لكل متغير. يتضح من النتائج أن المتوسطات الحسابية لمعظم الأسئلة كانت مرتفعة، مما يشير إلى ارتفاع مستوى الالتزام بالسلوك المهني من قبل محافظي الحسابات.

تتراوح المعدلات العامة للإجابات عن العبارات بين 3.67 و4.38، وسُجل أعلى متوسط إجابة في العبارة: "يتصرف محافظ الحسابات بلطف في تعاملاته المهنية." حيث بلغ هذا المستوى 4.38، وهو أعلى من متوسط أداة القياس المعتمد، ويمكن حصره حسب مستوى التحليل والتفسير المعتمد في الفئة (3.68-5)، مما يدل على مستوى الالتزام العالي بمؤشر الإخلاص من قبل محافظي الحسابات. كما تظهر الاستجابات حول التصرف بلطف بشكل بارز بين المجيبين، مع توافق جيد بينهم، كما يتبين من الانحراف المعياري.

بالمقابل، سُجل أدنى متوسط في العبارة: "يقدم محافظ الحسابات خدمات ذات جودة عالية فيما يخص اكتشاف الأخطاء وغيرها من القضايا ويتعامل معها بشكل فعال." حيث بلغ هذا المستوى 3.67، ويمكن حصره في الفئة (2.34-3.67)، مما يعني أن مستوى الالتزام بهذه العبارة كان متوسطًا. ويشير الانحراف المعياري إلى أن اختلاف الآراء حول هذه العبارة كان الأكبر، ومن خلال المقابلات الشخصية، لاحظنا رغبة لدى المستجوبين في تحسين جودة الخدمات المتعلقة باكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية.

تُظهر الانحرافات المعيارية التي تشير إلى مدى انتشار البيانات حول المتوسط، تنوعًا بين الأسئلة، حيث أظهرت هذه الانحرافات قيمًا تتراوح بين المنخفضة إلى المتوسطة، مما يشير إلى تجانس الآراء بشكل عام. وتراوحت القيم بين 0.452 و1.251، باستثناء بعض الفقرات التي أظهرت تباينات أكبر في الآراء، مثل الفقرة المتعلقة بعدم تأخير التواصل.

أما فيما يخص مستوى الدلالة، فإن جميع القيم تشير إلى دلالة معنوية كبيرة (Sig. = 0.000)، مما يشير إلى وجود دلالة إحصائية قوية للنتائج، ووجود ارتباطات إحصائية معنوية بين العبارات (الأسئلة) ومستوى الالتزام بالسلوك المهني. وهذا يعني أن هذه الأسئلة تلعب دورًا مهمًا في تحديد مستوى الالتزام بالسلوك المهني.

5.2.1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الالتزام بالسرية

بين الجدول رقم (21) نتائج مستوى التزام محافظي الحسابات الذين قاموا بتدقيق القوائم المالية خلال فترة الدراسة بقاعدة السرية. وفيما يلي ملخص إجابات أفراد العينة عن الأسئلة المخصصة في الاستمارة التي تقيس مستوى الالتزام بالسرية كما يلي:

الجدول رقم (21): التحليل الوصفي لمؤشرات الالتزام بمبدأ بالسرية.

رقم العبارة	المؤشر	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة Sig
1		يلتزم محافظ الحسابات بعدم تسريب أي معلومات حصل عليها أثناء أداء عمله دون سلطة أو تفويض مناسب.	4.50	0.716	0.000

2	**الالتزام**	يبذل محافظ الحسابات عناية كاملة لحماية بيانات المؤسسة والمعلومات السرية.	4.23	0.660	0.000
3	**بالسرية**	يتخذ محافظ الحسابات التدابير الأمنية الكفيلة بحماية المعلومات الإلكترونية من التسريب أو الاختراق.	4.13	0.757	0.000
4		هناك سياسات وإجراءات يتبعها محافظ الحسابات لضمان سرية المعلومات أثناء وبعد تنفيذ مهمة التدقيق.	4.07	0.616	0.000
5		هناك مستوى كاف من الحذر والسرية في التعامل مع المعلومات الحساسة من قبل محافظ الحسابات.	4.25	0.670	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26

يعرض الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة المؤشرات المرتبطة بمستوى التزام محافظي الحسابات بالسرية، من وجهة نظر الإطارات العاملة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة، بالإضافة إلى مستوى الدلالة (الاحتمالية) لكل متغير. ويتضح من خلال النتائج أن المتوسطات الحسابية لمعظم الأسئلة كانت عالية، مما يشير إلى ارتفاع مستوى الالتزام بالسرية من قبل محافظي الحسابات. كما يشير ذلك إلى الالتزام بمؤشر السرية أثناء العمل، حيث تراوح المعدل العام للإجابات عن العبارات بين 4.07 و4.50.

سجل أعلى متوسط إجابة في العبارة: "يلتزم محافظ الحسابات بعدم تسريب أي معلومات حصل عليها أثناء أداء عمله دون سلطة أو تفويض مناسب." وهذا المستوى 4.50 يعد أعلى من متوسط أداة القياس المعتمد، ويمكن حصره حسب مستوى التحليل والتفسير المعتمد في الفئة (3.68-5)، مما يدل على مستوى الالتزام العالي بالسرية من قبل محافظي الحسابات. حيث يرى المستجوبون أن المدققين يلتزمون بشدة بعدم تسريب المعلومات دون تفويض مسبق.

في المقابل، سجل أدنى متوسط له في العبارة: "هناك سياسات وإجراءات يتبعها محافظ الحسابات لضمان سرية المعلومات أثناء وبعد تنفيذ مهمة التدقيق." وهذا المستوى 4.07 يمكن حصره في الفئة (5-

3.68)، مما يعني أن مستوى الالتزام بهذه العبارة كان عالياً. حيث أظهر أغلب المستجوبين توافقًا مع فكرة وجود سياسات لحماية السرية أثناء وبعد التدقيق، مع وجود تباين طفيف في الآراء كما أظهره الانحراف المعياري لهذه العبارة.

ويلاحظ أن الانحراف المعياري، الذي يشير إلى مدى انتشار البيانات حول المتوسط، يتنوع بين الأسئلة حيث تراوحت القيم بين 0.616 و0.757. أظهرت هذه الانحرافات قيمًا متوسطة، مما يعكس درجة من التباين في الآراء بين المشاركين، ولكنها ليست كبيرة بما يكفي للإشارة إلى وجود انقسامات حادة.

وفيما يخص مستوى الدلالة، تبين أن جميع القيم معنوية بشكل كبير (Sig. = 0.000)، مما يشير إلى وجود دلالة إحصائية قوية للنتائج وأن هناك اتساقًا عاليًا في الإجابات.

6.2.1. نتائج اختبار توزيع البيانات ومستوى الالتزام بقواعد السلوك المهني

يقدم لنا هذا الجدول (22) نتائج اختبار One-Sample T لمتوسطات متغيرات قواعد السلوك المهني الرئيسية ومستوى الالتزام بها في البيئة الجزائرية بالإضافة إلى المتوسط الكلي لهذه المتغيرات:

الجدول (22): نتائج اختبار One-Sample T الكلي لمتغيرات قواعد السلوك المهني ومتوسطها

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة Sig
النزاهة	4.239	0.452	0.000
الموضوعية	4.129	0.351	0.000
الكفاءة المهنية	4.097	0.553	0.000
السلوك المهني	4.146	0.455	0.000
السرية	4.254	0.477	0.004
الكلي	4.173	0.334	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26.

يقدم لنا هذا الجدول عرض نتائج اختبار One-Sample T لمتوسطات متغيرات قواعد السلوك المهني الرئيسية ومستوى الالتزام بها في البيئة الجزائرية بالإضافة إلى المتوسط الكلي لهذه المتغيرات. يشير المتوسط المرتفع (4.239) إلى أن المشاركين يرون أن المدققين يظهرون مستوى عالٍ من النزاهة، بدلالة إحصائية قوية. كما حصلت الموضوعية على متوسط مرتفع نسبيًا (4.129)، مما يدل على أن المشاركين يعتبرون

المدققين موضوعيين في تعاملاتهم المهنية، بدلالة إحصائية قوية وانحراف معياري منخفض يعكس تجانس الآراء.

أما بالنسبة للكفاءة المهنية، فقد حصلت على أقل متوسط (4.097) بين المتغيرات الخمسة، مما يشير إلى ضرورة تحسين مستوى الكفاءة المهنية. ومع ذلك، تبقى الدلالة الإحصائية قوية، والانحراف المعياري مرتفع نسبيًا مقارنة بالمتغيرات الأخرى، مما يدل على تباين أكبر في الآراء. حصل السلوك المهني على متوسط جيد (4.146) مع دلالة إحصائية قوية، حيث كانت الآراء متقاربة إلى حد ما كما يظهر من الانحراف المعياري.

حصلت السرية على أعلى متوسط (4.254) من بين جميع القواعد، مما يعكس أهمية هذا المتغير في التزام المدققين. مستوى الدلالة الإحصائية لا يزال قويًا (0.004)، ولكنه أقل قوة مقارنة بالمتغيرات الأخرى، مما يشير إلى وجود بعض التباين في الآراء. بشكل عام، تظهر المتوسطات الحسابية لجميع متغيرات قواعد السلوك المهني قيمًا عالية محصورة في الفئة (3.68-5)، مما يدل على مستوى الالتزام العالي بقواعد السلوك المهني من قبل محافظي الحسابات في البيئة الجزائرية. كما يؤكد المتوسط الكلي لمتغيرات السلوك المهني (4.173) هذا الالتزام، ويعكس أن أغلب المستجوبين يرون أن محافظي الحسابات في الجزائر يلتزمون بشكل عام بقواعد السلوك المهني المفروضة عليهم في قانون ممارسة المهنة.

كما يعكس الانحراف المعياري الكلي المنخفض (0.334) تجانسًا جيدًا في آراء المشاركين، والدلالة الإحصائية القوية (0.000) تؤكد أن النتائج ذات أهمية إحصائية.

بشكل عام، يمكن اعتبار هذه النتائج إيجابية، وتشير إلى أن بيئة العمل الجزائرية المرتبطة بمهنة التدقيق الخارجي تحترم وتلتزم بقواعد السلوك المهني.

2. النتائج المتعلقة بالغش في القوائم المالية

سيتم عرض النتائج المتعلقة بالغش في القوائم المالية، مع تحليلها إحصائيًا. يمثل هذا التحليل خطوة حاسمة لفهم مدى انتشار ظاهرة الغش وأثرها على جودة المعلومات المالية. من خلال استعراض البيانات المستخلصة من المؤسسات المستهدفة، سيتم تسليط الضوء على الجوانب الرئيسية لهذه الظاهرة، بما في ذلك أساليب الغش في القوائم المالية.

1.2. النتائج الوصفية لقياس الغش في القوائم المالية.

سيتم عرض نتائج فحص القوائم المالية ونسبة الغش في القوائم المالية الخاصة بعينة من المؤسسات الاقتصادية الممثلة للبيئة الجزائرية والبالغ عددها 40 مؤسسة خلال فترة الممتدة ما بين 2017-2022 كما سيتم تحليل البيانات المتعلقة بالغش المالي، وذلك باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس مدى انتشار الغش في القوائم المالية بين المؤسسات.

1.1.2. نسب الغش في القوائم المالية محل الدراسة

في إطار دراستنا لظاهرة الغش في القوائم المالية، قمنا بتحليل دقيق لعينة من الشركات الجزائرية على مدار ست سنوات، من 2017 إلى 2022. الهدف الرئيسي من هذا التحليل هو تقدير مدى انتشار ممارسات الغش المالي وتتبع تطورها عبر الزمن. لتحقيق هذا الهدف قام الباحث باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية (F-Score، M-Score، DSRI، GMI، AQI، SGI، DEPI) التي تساعد في تحديد الانحرافات غير الطبيعية التي قد تشير إلى وجود ممارسات احتيالية مشبوهة.

النتائج التي سنعرضها فيما يلي تقدم صورة شاملة عن مستوى الغش بين شركات العينة خلال فترة الدراسة. ومن المهم الإشارة إلى أن هذه النتائج تعكس تقديرات مستندة إلى النماذج المستخدمة، وأن تفسيرها يبقى في إطار محدودية هذه النماذج وطبيعة البيانات المتاحة.

يوضح الجدول التالي نتائج قياس الغش في القوائم المالية حسب النسب المئوية كما يلي:

الجدول رقم (23): تحليل مستويات الغش في القوائم المالية للشركات الجزائرية.

البيان	نسبة الغش	الغش في القوائم المالية	القوائم المالية
F-Score	73%	29	40
M-score	75%	30	40
DSRI	78%	31	40
GMI	80%	32	40
AQI	83%	33	40
SGI	85%	34	40
DEPI	88%	35	40

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الدراسة.

الجدول المعروض يوضح نتائج قياس الغش في القوائم المالية باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية لمجموعة من الشركات الجزائرية. التفسير التالي يقدم تحليلًا لكل مؤشر وما يمثله في سياق الغش المالي.

❖ **F-Score :**

يظهر من خلال الجدول أن عدد الشركات التي أظهرت احتمالية وجود غش في قوائمها المالية، حسب النتائج التي بينهما نموذج **F-Score**، بلغ 29 شركة من بين 40 شركة تمثل البيئة الاقتصادية الجزائرية. وهذا يعني أن ما نسبته 73% من الشركات قد أظهرت علامات على احتمالية الغش في قوائمها المالية. يمكننا القول إن هذه النسبة العالية تشير إلى أن غالبية الشركات في العينة قد تكون مارست الغش بالتلاعب في بياناتها المالية لتعكس صورة غير حقيقية للقوائم المالية، ربما بغرض تضخيم أدائها. مما يطرح تساؤلاً حول فعالية نظم الحوكمة والرقابة المالية لهذه الشركات، بالإضافة إلى فعالية التدقيق الخارجي ودور محافظ الحسابات في تلك الشركات.

❖ **M-Score :**

يتضح من خلال الجدول أن عدد الشركات التي أظهرت احتمالية وجود غش في قوائمها المالية، حسب النتائج التي أظهرها نموذج **M-Score**، بلغ 30 شركة من بين 40 شركة تمثل البيئة الاقتصادية الجزائرية. وهذا يدل على أن ما نسبته 75% من الشركات قد أظهرت علامات على احتمالية وجود غش في قوائمها

المالية، مما يؤكد النتائج التي توصل إليها نموذج **F-Score**. ويشير ذلك إلى أن ثلاثة أرباع هذه الشركات قد استخدمت أساليب متعددة للغش في قوائمها المالية، من خلال التلاعب في البيانات المالية لتحسين أدائها المالي الظاهر.

❖ **DSRI (Days Sales in Receivables Index)**:

يوضح الجدول المعروض أعلاه أن عدد الشركات التي أظهرت احتمالية وجود غش في قوائمها المالية، باستخدام أسلوب اختلاف التوقيت وفقًا لنتائج مؤشر **DSRI** (مؤشر مبيعات الأيام في الذمم المدينة) بلغ 31 شركة من بين 40 شركة تمثل البيئة الاقتصادية الجزائرية. وهذا يدل على أن ما نسبته 78% من الشركات قد أظهرت علامات على احتمالية استخدام أسلوب اختلاف التوقيت لتحقيق الغش في قوائمها المالية. ويشير ذلك إلى أن غالبية الشركات قد أظهرت علامات على الزيادة في الحسابات المدينة، وهذه النسبة تعتبر الأقل شيوعًا مقارنة بباقي الأساليب الأخرى وفقًا للنتائج التي أظهرتها المؤشرات الموضحة في الجدول.

❖ **GMI (Gross Margin Index):**

يشير الجدول إلى أن عدد الشركات التي أظهرت احتمالية وجود غش في قوائمها المالية باستخدام أسلوب الإفصاح غير الصحيح، حسب النتائج التي أظهرها مؤشر **GMI** (مؤشر الهامش الإجمالي)، هو 32 شركة من أصل 40 عينة من الشركات الممثلة للبيئة الجزائرية. مما يعني أن نسبة 80% من الشركات قد أظهرت علامات تدل على انخفاض الربح الإجمالي والإفصاح غير الصحيح لتحقيق الغش في قوائمها المالية. وهذا يشير إلى أن هذه الشركات قد عمدت إلى تضخيم أرباحها الإجمالية، إما من خلال زيادة الإيرادات أو تقليل التكاليف بشكل مصطنع، وهو ما يعكس محاولة لإعطاء انطباع إيجابي غير حقيقي عن أدائها المالي.

❖ **AQI (Asset Quality Index) :**

يتبين من خلال الجدول أن 33 شركة من بين 40 عينة من الشركات الممثلة للبيئة الجزائرية قد أظهرت علامات على احتمالية الغش في قوائمها المالية باستخدام أسلوب التقييم غير الصحيح للأصول، حسب النتائج التي أظهرها مؤشر **AQI** (مؤشر جودة الأصول). مما يمثل نسبة 83% من الشركات التي أظهرت علامات على تناقص جودة الأصول. يعكس هذا المؤشر توجه الشركات للتلاعب والغش في جودة

الأصول، مثل تضخيم قيمة الأصول غير الملموسة أو تقليل مخصصات الديون المعدومة، مما يؤدي إلى تصوير وضع مالي أفضل مما هو عليه في الواقع.

❖ **SGI (Sales Growth Index) :**

يوضح الجدول أن 34 شركة من بين 40 قد أظهرت علامات على احتمالية الغش في قوائمها المالية باستخدام أسلوب الدخل الوهمي، وذلك حسب نتائج **SGI** (مؤشر نمو المبيعات)، بنسبة 85%. يشير ذلك إلى أن معظم الشركات قد أظهرت نموًا كبيرًا في مبيعاتها، مما يدل على أن هذه الشركات قد قامت بزيادة وهمية في المبيعات. وقد تستخدم هذه الشركات هذا النمو كوسيلة لتضخيم أرباحها، أو قد يكون النمو غير مستدام، مما يزيد من احتمالية وجود تلاعب وغش في القوائم المالية لتحقيق مكاسب على المدى القصير.

❖ **DEPI (Depreciation Index):**

يتضح من الجدول أن 35 شركة من بين 40 قد أظهرت علامات على احتمال التلاعب باستخدام مؤشر **DEPI** (مؤشر الاستهلاك)، مما يمثل نسبة 88%. يشير هذا إلى أن هذه الشركات قد لجأت إلى تقليل معدلات استهلاك الأصول بشكل غير منطقي بهدف تحسين نتائجها المالية على المدى القصير. إن خفض معدلات الاستهلاك يؤدي إلى تسجيل مصروفات أقل، مما يضخم الأرباح الظاهرة ويعطي صورة مالية أفضل مما هي عليه في الواقع. هذا التلاعب قد يؤدي إلى تصوير أرباح أعلى من الحقيقة، مما يزيد من احتمالية الغش في القوائم المالية.

يوضح الشكل الاتي بشكل مفصل أكثر النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه:

الشكل رقم (5): نتائج قياس مستوى الغش في القوائم المالية لعينة الدراسة

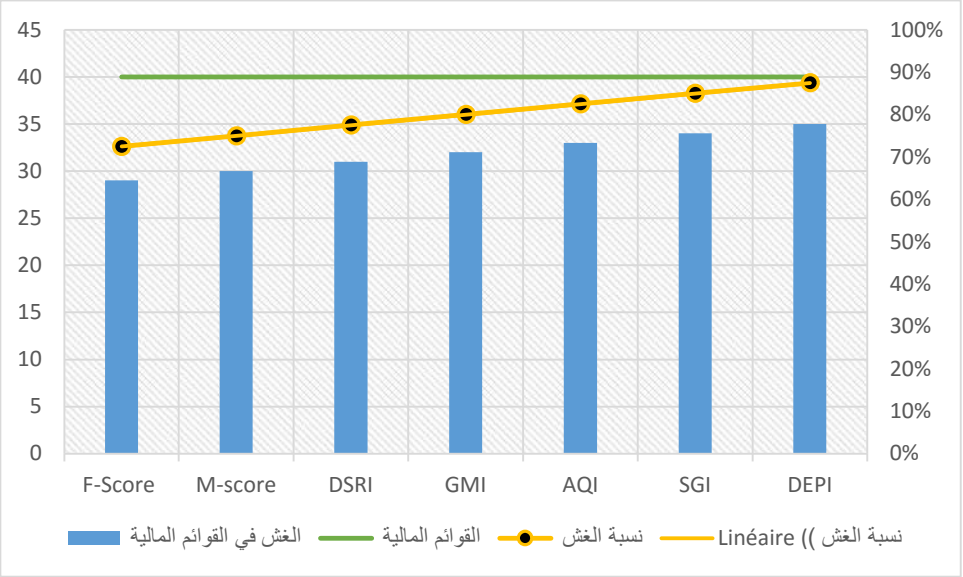

المصدر: من إعداد الباحث.

تشير هذه النتائج إلى وجود مستويات عالية من الغش المالي المحتمل في القوائم المالية للشركات الجزائرية محل الدراسة، حيث تظهر نسبة كبيرة من الشركات علامات واضحة على تلاعب في عدة جوانب من تقاريرها المالية. هذه النتائج تسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز نظم الرقابة المالية وتطبيق معايير الحوكمة بصرامة أكبر لتحسين الشفافية والمصداقية في إعداد التقارير المالية.

2.1. التحليل الوصفي لنتائج قياس الغش في القوائم المالية للشركات محل الدراسة

تشير نتائج فحص القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية خلال فترة الدراسة، من خلال النماذج والمؤشرات المستخدمة، إلى وجود غش في القوائم المالية. يوضح لنا الجدول (24) الآتي التحليل الوصفي لنتائج قياس الغش في القوائم المالية للشركات الجزائرية محل الدراسة، باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للنماذج والمؤشرات المستخدمة لتحديد مستوى الغش الإجمالي في القوائم المالية.

وفقًا لنموذج، **F-Score** بلغ المتوسط الحسابي للقيم (2.503)، وهو أعلى من العتبة الحرجة، مما يشير إلى وجود احتمال كبير لحدوث غش مالي في القوائم المالية لعدد كبير من الشركات محل الدراسة. كما أظهرت القيم الدنيا (0.085) والقيم القصوى (24.614) تفاوتًا كبيرًا في البيانات.

يشير هذا المتوسط المرتفع إلى أن معظم الشركات تجاوزت العتبة الحرجة المحددة عند (2.45)، وهو مؤشر واضح على ارتفاع احتمالية وجود غش في القوائم المالية على نطاق واسع. تدل هذه النتائج على انتشار وتنوع مستوى الغش المالي بشكل كبير بين الشركات، حيث يظهر أن الغالبية تتجاوز الحدود الطبيعية المقبولة من حيث مؤشرات التلاعب المالي. تشير النتيجة إلى أن تلك الشركات تميل إلى استخدام أساليب مالية مخادعة، مثل تضخيم الأرباح أو تقليل الخسائر أو الخصوم المستحقة.

أما بالنسبة لنموذج، **M-Score** فقد ظهر المتوسط الحسابي (1.504-) وهو أقل من العتبة (2.22-)، مما يشير إلى احتمال وجود غش في القوائم المالية للعديد من عينات الشركات المدروسة. كما ظهرت القيم الدنيا (3.698-) والقيم القصوى (5.821-)، مما يدل على تفاوت كبير في البيانات.

تُعد القيم التي تقل عن (2.22-) علامة على عدم وجود غش مالي كبير. ومع ذلك، فإن متوسط النتيجة المسجل (1.504-) يتجاوز هذه العتبة، مما يشير إلى أن هناك احتمالية كبيرة لوجود غش في القوائم المالية للشركات قيد الدراسة. توحي هذه النتائج بأن عددًا كبيرًا من الشركات قد تكون متورطة في ممارسة سلوكيات غير نزيهة في إعداد تقاريرها المالية، مما يستدعي تدقيقًا أكثر شمولاً من قبل محافظي الحسابات. بناءً على هذه النتائج، يمكننا القول إن **M-Score** يشير إلى وجود حالة متوسطة إلى عالية من احتمالية الغش في القوائم المالية، مما يستلزم اهتمامًا إضافيًا من الهيئات الرقابية للتحقق من صحة ودقة المعلومات المالية المقدمة من تلك الشركات.

يُظهر مؤشر **DSRI** متوسطًا حسابيًا قدره (1.850)، وهو أعلى من العتبة القياسية (1)، مما يشير إلى أن العديد من الشركات محل الدراسة التي أظهرت نتائجها احتمالية كبيرة لوجود غش في القوائم المالية قد استخدمت أسلوب "الزيادة في الحسابات المدينة واختلاف التوقيت" في تلاعبها. تعكس القيم الدنيا المسجلة (0.629) والقيم القصوى (11.475) تفاوتًا كبيرًا في البيانات، مما يعزز افتراض وجود تباين في مستويات الغش في القوائم المالية بين الشركات.

يقيس مؤشر **DSRI** الزيادة في الحسابات المدينة مقارنة بالإيرادات. فإذا كان **DSRI** أكبر من (1)، فهذا يشير إلى احتمالية تسجيل الإيرادات التي لم تتحقق بعد كإيرادات حالية. وبمتوسط النتيجة البالغ (1.850)، يمكننا استنتاج أن معظم الشركات قيد الدراسة تعاني من زيادة غير طبيعية في الحسابات المدينة، مما قد يعني أن هذه الشركات تقوم بتسجيل مبيعات مستقبلية أو غير محققة كإيرادات حالية بهدف تضخيم الإيرادات الواردة

في القوائم المالية. تشكل هذه النتيجة تحذيرًا واضحًا لاحتمال وجود تلاعب في الإيرادات المسجلة، وبالتالي وجود غش في القوائم المالية، مما يتطلب مزيدًا من التدقيق للتحقق من مصداقية التقارير المالية المقدمة.

يُظهر المتوسط الحسابي لمؤشر **GMI** قيمة قدرها (1.353)، وهي أعلى من العتبة (1)، مما يشير إلى وجود احتمال لانخفاض الربح الإجمالي والإفصاح غير الصحيح عن الأداء المالي. تعكس القيم الدنيا (0.373) والقيم القصوى (3.993) تفاوتًا ملحوظًا في البيانات المالية بين الشركات.

عندما يكون **GMI** أكبر من (1)، فإن ذلك يدل على احتمال انخفاض الربح الإجمالي مقارنة بالفترات السابقة، مما قد يشير إلى تلاعب في الإفصاح عن الإيرادات أو التكاليف. يشير متوسط **GMI** البالغ (1.353) إلى أن حوالي 78% من الشركات المدروسة أظهرت انخفاضًا في أرباحها الإجمالية. هذا الانخفاض يمكن أن يكون إشارة على أن الشركات قد تقوم بتضليل المستثمرين عبر تحسين صورتها المالية من خلال أساليب غير نزيهة، مثل التلاعب بتكاليف الإنتاج أو تضخيم الإيرادات المسجلة، مما يعزز من مصداقية النتائج السابقة على احتمالية وجود غش في القوائم المالية. بناءً على هذه النتائج، يبدو أن هناك حاجة لمزيد من التدقيق في الإفصاح المالي لهذه الشركات للتحقق من مصداقية القوائم المالية.

يظهر المتوسط الحسابي لمؤشر AQI قيمة سلبية قدرها (8.465-)، وهي أقل بكثير من العتبة القياسية (1)، مما لا يشير إلى تناقص جودة الأصول بشكل عام، إلا أن هذه القيمة السالبة تثير الانتباه. تتراوح القيم بين (35.494-) و(4.731)، مما يعكس تفاوتًا كبيرًا في البيانات المالية بين الشركات المدروسة.

يقيس مؤشر **AQI** مدى تناقص جودة الأصول. في حال كانت **AQI** أكبر من (1)، فإن ذلك يشير إلى احتمال تسجيل الشركات لأصول غير منتجة أو التلاعب في قيمتها. ومع ذلك، تشير القيم السالبة الكبيرة، كما هو الحال في المتوسط (8.465-)، إلى انخفاض حاد في جودة الأصول لدى العديد من الشركات. هذا التناقص قد يكون دليلاً على تسجيل أصول غير منتجة أو غير قابلة للاسترداد، مما يمكن أن يؤدي إلى تضليل المستثمرين بشأن القيمة الحقيقية لأصول الشركة، مما يعزز من احتمالية كبيرة لوجود غش في القوائم المالية للشركات المدروسة.

بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر (1.353) **SGI** ، وهو أكبر من العتبة (1)، مما يشير إلى احتمالية تسجيل الشركات لزيادة في المبيعات قد تكون وهمية أو غير واقعية. تعكس القيم الدنيا (0.373) والقيم القصوى (3.993) تفاوتًا كبيرًا في البيانات بين الشركات المدروسة.

يقيس **SGI** نمو المبيعات، وإذا تجاوزت القيمة (1)، فقد يشير ذلك إلى أن الشركات قد قامت بتسجيل مبيعات غير محققة أو تضخيم المبيعات بشكل غير واقعي. يدل متوسط النتيجة البالغ (1.353) على أن العديد من الشركات في العينة المدروسة ربما قامت بتضخيم مبيعاتها لتحسين صورتها المالية أمام المستثمرين والجهات الرقابية. قد يؤدي هذا التضخيم إلى تقديم صورة غير دقيقة عن الأداء المالي الحقيقي للشركات، مما يثير تساؤلات حول مصداقية التقارير المالية وحاجة الجهات الرقابية إلى التدقيق في دقة هذه الأرقام المعلنة. تشير هذه النتائج إلى احتمالية كبيرة لوجود غش في القوائم المالية للشركات محل الدراسة.

بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر **DEPI** (1.765) ، وهو أكبر من العتبة (1)، مما يشير إلى أن العديد من الشركات قد خفضت معدلات الاستهلاك مقارنة بالسنة السابقة. تدل القيم الدنيا (0.589) والقيم القصوى (19.350) على تفاوت كبير في سلوك الشركات المدروسة فيما يتعلق بتسجيل الاستهلاك.

يقيس مؤشر **DEPI** التغير في معدلات استهلاك الأصول، وإذا تجاوزت قيمته (1)، فهذا يشير إلى أن الشركة ربما تحاول تحسين أرباحها الظاهرة من خلال تسجيل استهلاك أقل للأصول، مما قد يكون علامة على تلاعب محاسبي. يمكن أن يؤدي هذا التلاعب في معدلات الاستهلاك إلى تضليل المستثمرين والمراقبين حول الربحية الحقيقية للشركة.

الجدول رقم (24): التحليل الوصفي لنتائج قياس الغش في القوائم المالية للشركات محل الدراسة.

المتغير	العينة	Minimum	Maximum	المتوسط	الانحراف المعياري
F-Score	40	0.085	24.614	2.503	4.096
M-Score	40	-3.698	5.821	-1.504	1.913
DSRI	40	0.629	11.475	1.850	2.142
GMI	40	0.373	3.993	1.353	0.857
AQI	40	-35.494	4.731	-8.465	6.353
SGI	40	0.373	3.993	1.353	0.857
DEPI	40	0.589	19.350	1.765	2.921

المصدر: مخرجات برنامج SPSS26.

بناءً على تحليل هذه المؤشرات، تظهر النتائج أن هناك علامات واضحة على التلاعب والغش في القوائم المالية للشركات الجزائرية محل الدراسة. تجاوز متوسطات المؤشرات **DSRI**، **GMI**، **AQI**، **SGI**، **DEPI** للعتبات الحرجة يعزز من احتمالية كبيرة ان الشركات تمارس أساليب تضليلية في إعداد تقاريرها المالية.

3. أثر الالتزام بقواعد السلوك المهني على اكتشاف الغش في القوائم المالية

يعد التزام المدقق الخارجي بقواعد السلوك المهني ركيزة أساسية في ضمان جودة عملية التدقيق وفعاليتها في اكتشاف الغش في القوائم المالية. في هذا القسم من الدراسة، نسعى إلى تحليل وقياس الأثر الفعلي لهذا الالتزام على قدرة المدققين في اكتشاف الممارسات الاحتيالية المالية.

لتحقيق هذا الهدف، اعتمدنا على منهجية إحصائية دقيقة تتمثل في استخدام نماذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) .هذه النماذج تتيح لنا دراسة العلاقة بين متغيرات تابعة التي تمثل (اكتشاف الغش في القوائم المالية) ومجموعة من المتغيرات المستقلة التي تمثل مختلف جوانب الالتزام بقواعد السلوك المهني.

في الأقسام التالية، سنقوم بعرض نتائج تحليل الانحدار بالتفصيل، مع تفسير للدلالات الإحصائية والعملية لهذه النتائج وكذا اختبار فرضيات الدراسة. هذا التحليل سيساعدنا في فهم أعمق لكيفية تأثير الالتزام المهني على فعالية عمليات التدقيق في سياق اكتشاف الغش في القوائم المالية.

1.3. النموذج الخاص بالمتغير التابع (الغش في القوائم المالية) حسب نتائج F-Score

تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لتحليل تأثير الالتزام بقواعد السلوك المهني على المتغير التابع، المتمثل في F-Score (الذي يعبر عن احتمالية الغش في القوائم المالية).

تقدم النتائج الإحصائية المستخرجة من البرنامج الإحصائي العلاقة بين المتغيرات المستقلة (قواعد السلوك المهني) والمتغير التابع (الغش في القوائم المالية)، كما هو موضح في الجدول رقم (25).

- **النموذج الأول(المفصل):**

F-Score = 1.768 + 0.141 INTEG - 0.814 OBJEC - 0.106COMP - 1.856 PROF + 2.401 CONF + 0.175 PROP+ 0.254 SECT.

- **دلالة النموذج الأول(المفصل):**

بالنسبة للدلالة الكلية للنموذج الأول(المفصل)، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (P-value) Sig تساوي 0.029 وهي دالة إحصائيًا، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر حوالي 24.5% من التباين في المتغير التابع (Adjusted R^2 = 0.245) وهي نسبة ضعيفة حيث أن 76.5% من التغيرات في مستويات الاحتيال في القوائم المالية راجعة لعوامل أخرى.

أما بالنسبة للاختبارات الإضافية، فقد أظهرت قيمة Durbin–Watson (2.189 و2.094) عدم وجود ارتباط ذاتي كبير بين البواقي حيث كانت أكبر من 2. بالإضافة إلى ذلك، كانت القيم الاحتمالية لاختبار Kolmogorov-Smirnov أكبر من 0.05، مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي مما يدعم صحة النموذج. وأخيرًا، كانت قيم Breusch-Pagan أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود مشكلة تغاير كبير في التباين، مما يعزز من صحة النموذج.

يظهر لنا معامل تضخم التباين VIF بقيم اقل بكثير من 10 وهي اقل ما يمكن مما يعني عدم وجود مشكلة تعدد التوازي بين المتغيرات المستقلة.

الفرضية الفرعية 1: تأثير التزام المدقق بالنزاهة على اكتشاف الغش في القوائم المالية.

(H0): لا يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالنزاهة على اكتشاف الغش في القوائم المالية (F-SCORE).

(H1) : يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالنزاهة على اكتشاف الغش في القوائم المالية (F-SCORE).

من خلال النتائج الموضحة في الجدول، يتضح لنا أن القيمة التائية (T-value) لـ INTEG هي 0.241، مما يشير إلى أن تأثير هذا المتغير النزاهة على اكتشاف الغش ضئيل جدا بالرغم من أن مستوى الالتزام بالنزاهة كان عالي الا انه لم يكن كافيا و مؤثرا و هذا يدل على ان التزام محافظ الحسابات بسلوك النزاهة لا يمكن ان يكون فعالا إلا بالتزامن مع عوامل أخرى بإمكانها التأثير على اكتشاف الغش في القوائم المالية في البيئة الجزائرية ، كما يتضح ان القيمة الاحتمالية (P-value) هي 0.811، وهي أكبر بكثير من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني أننا لا نستطيع رفض فرضية الصفر. وبالتالي، لا يوجد دليل إحصائي قوي يشير إلى أن التزام المدقق بالنزاهة يؤثر بشكل كبير على اكتشاف الغش في القوائم المالية.

الفرضية الفرعية 2: تأثير التزام المدقق بالموضوعية على اكتشاف الغش في القوائم المالية.

(H0): لا يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالموضوعية على اكتشاف الغش في القوائم المالية (F-SCORE).

(H1): يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالموضوعية على اكتشاف الغش في القوائم المالية (F-SCORE).

يتضح من الجدول، أن القيمة التائية (T-value) لـ OBJEC هي 1.628-، مما يشير إلى أن هناك تأثير سلبي ضعيف للموضوعية على اكتشاف الغش، ولكن ليس بالقوة الكافية ليكون ذا دلالة إحصائية. القيمة الاحتمالية (P-value) هي 0.114، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني أننا لا نستطيع رفض فرضية الصفر. وبالتالي، لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للموضوعية على اكتشاف الغش في القوائم المالية.

الفرضية الفرعية 3: تأثير التزام المدقق بالكفاءة المهنية على اكتشاف الغش في القوائم المالية.

(H0): لا يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالكفاءة المهنية على اكتشاف الغش في القوائم المالية (F-SCORE).

(H1): يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالكفاءة المهنية على اكتشاف الغش في القوائم المالية (F-SCORE).

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة التائية (T-value) لـ COMP هي 0.163-، مما يشير إلى تأثير ضئيل جدًا للكفاءة المهنية على اكتشاف الغش. القيمة الاحتمالية (P-value) هي 0.872، وهي أكبر بكثير من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني أننا لا نستطيع رفض فرضية الصفر. وبالتالي، لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للكفاءة المهنية على اكتشاف الغش في القوائم المالية.

الفرضية الفرعية 4: تأثير التزام المدقق بالسلوك المهني على اكتشاف الغش في القوائم المالية

(H0): يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالسلوك المهني على اكتشاف الغش في القوائم المالية (F-SCORE).

(H1): يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالسلوك المهني على اكتشاف الغش في القوائم المالية (F-SCORE).

القيمة التائية (T-value) لـ PROF هي 1.941-، مما يشير إلى تأثير سلبي نسبي للسلوك المهني على اكتشاف الغش. القيمة الاحتمالية (P-value) هي 0.062، وهي أكبر قليلاً من مستوى الدلالة 0.05،

مما يعني أننا لا نستطيع رفض فرضية الصفر بثقة كاملة. يمكن القول إن هناك تأثير قريب من الدلالة الإحصائية للسلوك المهني، لكن ليس بالقوة الكافية لاعتباره ذا دلالة إحصائية قوية.

الفرضية الفرعية 5: تأثير التزام المدقق بالسرية على اكتشاف الغش في القوائم المالية.

(H0): لا يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق السرية على اكتشاف الغش في القوائم المالية (F-SCORE).

(H1): يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق السرية على اكتشاف الغش في القوائم المالية (F-SCORE).

يتضح لنا من خلال الجدول أن القيمة التائية (T-value) لـ CONF هي 3.803، مما يشير إلى تأثير قوي وإيجابي للسرية على اكتشاف الغش. القيمة الاحتمالية (P-value) هي 0.001، وهي أقل بكثير من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني أننا نرفض فرضية الصفر ونقبل الفرضية البديلة. بالتالي، يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية قوية لالتزام المدقق بالسرية على اكتشاف الغش في القوائم المالية.

- **النموذج الأول(المبسط):**

F-Score =2.785+0.252 ETHIC−0.540 PROP+0.025 SECT.

- **دلالة النموذج الأول(المبسط):**

فيما يخص الدلالة الكلية للنموذج الثاني فان القيمة الاحتمالية (P-value) تساوي 0.568، وهي غير دالة إحصائيًا، مما يشير إلى أن النموذج الكلي ليس ذا دلالة إحصائية وأن المتغير المستقل العام لا يفسر التباين في المتغير التابع بشكل مؤثر، فحسب قيمة اختبار Adjusted R^2 فالنموذج يفسر 5.9% فقط من التباين في المتغير التابع، وهي نسبة ضعيفة جدًا، مما يشير إلى أن النموذج غير كافٍ لتفسير التباين في المتغير التابع.

أما بالنسبة للاختبارات الإضافية فقد كانت قيمة Durbin-Watson 2.094 وهي قريبة من 2 مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي كبير بين البواقي، مما يعزز من صحة النموذج أما قيمة Kolmogorov-Smirnov فقد كانت القيم الاحتمالية (0.118) أكبر من 0.05، مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يعزز صحة الافتراضات الإحصائية للنموذج.

فيما يخص اختبار Breusch-Pagan، القيمة الاحتمالية (0.617) وهي أكبر من 0.05، مما يعني عدم وجود مشكلة تغاير كبير في التباين، مما يعزز من صحة النموذج، وبالتالي يمكن الاعتماد على النموذج الأول(المفصل) بشكل أكبر في تفسير البيانات، بينما أظهر النموذج (المبسط) ضعفًا في القدرة التفسيرية للمتغير التابع.

الجدول رقم (25): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على F-Score.

البيان		النموذج المفصل				النموذج المبسط			
		Coefficients	T	Sig.	VIF	Coefficients	T	Sig.	VIF
(Constant)		1.768	0.591	0.559		2.785	1.083	0.287	
ETHIC	INTEG	0.141	0.241	0.811	2.495	0.252	−0.435	0.667	1.115
	OBJEC	−0.814	−1.628	0.114	1.075				
	COMP	−0.106	−0.163	0.872	4.457				
	PROF	−1.856	−1.941	0.062	6.852				
	CONF	2.401	3.803	0.001	3.034				
PROP		0.175	0.416	0.680	1.519	−0.540	−1.235	0.226	1.334
SECT		0.254	1.374	0.180	1.345	0.025	0.129	0.898	1.222
F (Sig.)		2.665 (0.029)				0.684 (0.568)			
Adjusted R^2		0.245				0.059			
Durbin-Watson		2.189				2.094			
Kolmogorov-Smirnov (Sig.)		0.118 (0.200)				0.121 (0.118)			
Breusch-Pagan (Sig.)		3.035 (0.882)				1.789 (0.617)			

Dependent Variable: F-Score

المصدر: مخرجات برنامج SPSS26.

2.3. النموذج الخاص بالمتغير التابع (الغش في القوائم المالية) حسب نتائج M-Score

تم استخدام نموذج الانحدار لتحليل تأثير الالتزام بقواعد السلوك المهني على المتغير التابع المتمثل في M-Score، والذي يعكس احتمالية (الغش في القوائم المالية) للشركات.

تقدم النتائج الإحصائية المستخرجة من البرنامج الإحصائي العلاقة بين المتغيرات المستقلة (قواعد السلوك المهني) والمتغير التابع (الغش في القوائم المالية)، كما هو موضح في الجدول رقم (26).

- **النموذج الثاني (المفصل):**

M-Score =-9.976+1.377 INTEG+0.827 OBJEC+0.445 COMP-2.737 PROF+1.444 CONF+2.318 PROP+0.862 SECT.

- **دلالة النموذج الثاني (المفصل):**

بالنسبة للدلالة الكلية للنموذج، فإن القيمة الاحتمالية (P-value) تساوي 0.056، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا، مما يشير إلى أن النموذج الكلي ليس ذا دلالة إحصائية، وأن المتغيرات المستقلة مجتمعة ليست مؤثرة بشكل كبير في تفسير التباين في المتغير التابع. وحسب قيمة اختبار $Adjusted\ R^2$، يفسر النموذج 18.2% فقط من التباين في المتغير التابع، وهي نسبة ضعيفة، مما يشير إلى أن النموذج غير كافٍ لتفسير التباين في المتغير التابع، ويشير إلى وجود عوامل أخرى غير مشمولة في النموذج.

أما بالنسبة للاختبارات الإضافية، فقد كانت قيمة Durbin-Watson 1.911، وهي قريبة من 2، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي كبير بين البواقي، مما يعزز من صحة النموذج.

أما قيمةKolmogorov-Smirnov، فقد كانت القيم الاحتمالية (0.104) أكبر من 0.05، مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يعزز صحة الافتراضات الإحصائية للنموذج وفيما يخص اختبار Breusch-Paganالقيمة الاحتمالية (0.084) وهي أكبر من 0.05، مما يعني عدم وجود مشكلة تغاير كبير في التباين، مما يعزز من صحة النموذج، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على النموذج الأول بشكل أكبر في تفسير البيانات.

- **النموذج الثاني (المبسط):**

M-Score=-4.532 +0.248 ETHIC +1.696 PROP+0.674 SECT.

- **دلالة النموذج الثاني (المبسط):**

بالنسبة للدلالة الكلية للنموذج، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (P-value) تساوي (0.048) وهي دالة إحصائيًا، وبالرغم من دلالته الإحصائية الى ان المتغير المستقل (قواعد السلوك المهني) يفسر حوالي 12,7% فقط من التباين في المتغير التابع (Adjusted R^2 =0.127)، وهي نسبة ضعيفة جدا، حيث أن 87,3 % من التغيرات في مستويات الاحتيال في القوائم المالية غير مفسرة بواسطة النموذج، وراجعة لعوامل أخرى غير متضمنة في النموذج.

أما بالنسبة للاختبارات الإضافية، فإن قيمة Durbin–Watson تساوي 1.705، وهي قريبة من 2، مما تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي كبير بين البواقي، مما يعزز من صحة النموذج. بالإضافة إلى ذلك، كانت القيم الاحتمالية لاختبار Kolmogorov-Smirnov أكبر من 0.05، مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يدعم صحة الافتراضات الإحصائية للنموذج. وأخيرًا، كانت قيم Breusch-Pagan أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود مشكلة تغاير كبير في التباين، مما يعزز من صحة النموذج.

على الرغم من أن النموذج المفصل دال إحصائيًا، إلا أن كلا النموذجين يظهران ضعفًا في القدرة التفسيرية للمتغير التابع والذي يمثل (الغش في القوائم المالية).

يظهر لنا معامل تضخم التباين VIF بقيم اقل بكثير من 10، وهي اقل ما يمكن، مما يعني عدم وجود مشكلة تعدد التوازي بين المتغيرات المستقلة.

الفرضية الرئيسية 1: تأثير التزام المدقق بقواعد السلوك المهني على اكتشاف الغش في القوائم المالية

(H0): لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بقواعد السلوك المهني على اكتشاف الغش في القوائم المالية.

(H1): يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بقواعد السلوك المهني على اكتشاف الغش في القوائم المالية.

يتضح لنا من خلال الجدول، أن القيمة التائية (T-value) لـ ETHIC هي 0.281، مما يشير إلى أن تأثير الالتزام بقواعد السلوك المهني على اكتشاف الغش ضعيف وغير دال إحصائيًا. القيمة الاحتمالية (P-value) هي 0.781، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني أننا لا نملك دليلًا كافيًا لرفض فرضية الصفر. بالتالي، نستنتج أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بقواعد السلوك المهني على اكتشاف الغش في القوائم المالية، ونقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة.

الجدول رقم (26): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على M-Score

البيان		النموذج المفصل				النموذج المبسط			
		Coefficients	T	Sig.	VIF	Coefficients	T	Sig.	VIF
(Constant)		−9.976	−1.996	0.054		−4.532	−1.174	0.248	
ETHIC	INTEG	1.377	1.442	0.159	2.426	0.248	0.281	0.781	1.066
	OBJEC	0.827	1.011	0.320	1.076				
	COMP	0.445	0.443	0.661	4.028				
	PROF	−2.737	−1.889	0.068	5.657				
	CONF	1.444	1.615	0.116	2.376				
PROP		2.318	3.342	0.002	1.463	1.696	2.584	0.014	1.228
SECT		0.862	2.790	0.009	1.300	0.674	2.237	0.032	1.158
F (Sig.)		2.242 (0.056)				2.896 (0.048)			
Adjusted R^2		0.182				0.127			
Durbin-Watson		1.911				1.705			
Kolmogorov-Smirnov (Sig.)		0.104 (.200)				0.132 (0.076)			
Breusch-Pagan (Sig.)		12.554 (0.084)				11.634 (0.096)			

Dependent Variable : M-Score

المصدر: مخرجات برنامج SPSS26.

3.3. النموذج الخاص بالمتغير التابع (اكتشاف اختلاف التوقيت DSRI)

يمكننا تقديم نماذج الانحدار التي توضح تأثير المتغيرات المستقلة المتعلقة بالتزام المدققين بقواعد السلوك المهني على اكتشاف اختلاف التوقيت (DSRI) في القوائم المالية، لتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

تقدم النتائج الإحصائية المستخرجة من البرنامج الإحصائي العلاقة بين المتغيرات المستقلة (قواعد السلوك المهني) والمتغير التابع المفسر (اكتشاف اختلافات التوقيت)، كما هو موضح في الجدول رقم (27).

- **النموذج الثالث (المفصل):**

DSRI=-14.663+0.817 INTEG-2.758 OBJEC+0.369 COMP-2.368 PROF+1.765 CONF+2.733 PROP+0.724 SECT.

- **دلالة النموذج الثالث (المفصل):**

بالنسبة للدلالة الكلية للنموذج، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (P-value) تساوي0.002، وهي دالة إحصائيًا، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر حوالي 36.8% من التباين في المتغير التابع (Adjusted $R^2 = 0.368$) وهي نسبة ضعيفة ولكنها مقبولة، حيث أن 64,2 % من التغيرات في مستويات الاحتيال في القوائم المالية، عن طريق أسلوب الغش "اختلافات التوقيت" تعود لعوامل أخرى.

أما بالنسبة للاختبارات الإضافية، فإن قيمة Durbin-Watson (2.088) تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي كبير بين البواقي، حيث إنها أكبر من 2. بالإضافة إلى ذلك، كانت القيم الاحتمالية لاختبار Kolmogorov-Smirnov أكبر من 0.05، مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يدعم صحة النموذج. وأخيرًا، كانت قيم Breusch-Pagan أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود مشكلة تغاير كبير في التباين، مما يعزز من صحة النموذج.

يظهر لنا معامل تضخم التباين VIF بقيم اقل بكثير من 10، وهي اقل ما يمكن، مما يعني عدم وجود مشكلة تعدد التوازي بين المتغيرات المستقلة.

الفرضية الفرعية 1: تأثير النزاهة على اكتشاف اختلاف التوقيت (DSRI).

(H0): لا يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالنزاهة على اكتشاف اختلاف التوقيت (DSRI).

(H1): يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالنزاهة على اكتشاف اختلاف التوقيت.(DSRI)

يتضح لنا من خلال الجدول أن القيمة التائية (T-value) لـ INTEG هي 0.869، مما يشير إلى أن تأثير النزاهة على اكتشاف اختلاف التوقيت ضعيف وغير دال إحصائيًا. القيمة الاحتمالية (P-value) هي 0.392، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني أننا لا نملك دليلًا كافيًا لرفض فرضية الصفر. بالتالي، نستنتج أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للنزاهة على اكتشاف اختلاف التوقيت (DSRI)، ونقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية 2: تأثير الموضوعية على اكتشاف اختلاف التوقيت.

(H0): لا يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالموضوعية على اكتشاف اختلاف التوقيت.(DSRI)

(H1): يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالموضوعية على اكتشاف اختلاف التوقيت.(DSRI)

يتضح لنا من خلال الجدول أن القيمة التائية (T-value) لـ OBJEC هي 3.419، مما يشير إلى أن تأثير الالتزام بالموضوعية على اكتشاف اختلاف التوقيت قوي وذو دلالة إحصائية، وهذا يعني ان محافظين الحسابات الذين يتسمون بالموضوعية قادرون على اكتشاف اختلاف التوقيت بشكل أكثر فعالية، القيمة الاحتمالية (P-value) هي 0.002، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني أننا نملك دليلًا كافيًا لرفض فرضية الصفر. بالتالي، نستنتج أن هناك تأثيرًا ذو دلالة إحصائية للموضوعية على اكتشاف اختلاف التوقيت (DSRI)، ونقبل الفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية 3: تأثير لالتزام المدقق بالكفاءة المهنية على اكتشاف اختلاف التوقيت (DSRI).

(H0): لا يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالكفاءة المهنية على اكتشاف اختلاف التوقيت (DSRI).

(H1): يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالكفاءة المهنية على اكتشاف اختلاف التوقيت (DSRI) .

يتضح لنا من خلال الجدول أن القيمة التائية (T-value) لـ COMP هي 0.373، مما يشير إلى أن تأثير الالتزام بالكفاءة المهنية على اكتشاف اختلاف التوقيت ضعيف وغير دال إحصائيًا. القيمة الاحتمالية (P-value) هي 0.712، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني أننا لا نملك دليلًا كافيًا لرفض فرضية

الصفر. بالتالي، نستنتج أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للكفاءة المهنية على اكتشاف اختلاف التوقيت (DSRI).

الفرضية الفرعية 4: تأثير لالتزام المدقق الخارجي بالسلوك المهني على اكتشاف اختلاف التوقيت.(DSRI)

(H0): لا يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالسلوك المهني على اكتشاف اختلاف التوقيت (DSRI).

(H1): يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالسلوك المهني على اكتشاف اختلاف التوقيت.(DSRI)

يتضح لنا من خلال الجدول أن القيمة التائية (T-value) لـ PROF هي 1.658-، مما يشير إلى أن تأثير الالتزام بالسلوك المهني على اكتشاف اختلاف التوقيت ضعيف وغير دال إحصائيًا. القيمة الاحتمالية (P-value) هي 0.107، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني أننا لا نملك دليلًا كافيًا لرفض فرضية الصفر. بالتالي، نستنتج أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للسلوك المهني على اكتشاف اختلاف التوقيت (DSRI).

الفرضية الفرعية 5: تأثير التزام المدقق بالسرية على اكتشاف اختلاف التوقيت (DSRI)

(H0): لا يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق السرية على اكتشاف اختلاف التوقيت (DSRI).

(H1): يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق السرية على اكتشاف اختلاف التوقيت (DSRI).

يتضح لنا من خلال الجدول أن القيمة التائية (T-value) لـ CONF هي 2.003، مما يشير إلى أن تأثير الالتزام بالسرية على اكتشاف اختلاف التوقيت قريب من أن يكون ذو دلالة إحصائية، ومع ذلك، القيمة الاحتمالية (P-value) هي 0.054، وهي أعلى قليلًا من مستوى الدلالة 0.05، ولهذا يمكن القول إن هناك تأثيرًا قريبًا من الدلالة الإحصائية مما يعني أننا لا نملك دليلًا كافيًا لرفض فرضية الصفر بشكل قطعي. بالتالي، نستنتج أن هناك تأثيرًا قريبًا من الدلالة الإحصائية للسرية على اكتشاف اختلاف التوقيت (DSRI)، لكن لا يمكننا قبول الفرضية البديلة بشكل نهائي، ونبقي على الفرضية الصفرية.

- **النموذج الثالث (المبسط):**

DSRI= -0.246+0.336 ETHIC+0.559 PROP-0.049 SECT.

- **دلالة النموذج الثالث (المبسط):**

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (P-value) Sig تساوي 0.003، وهي دالة إحصائيًا، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر حوالي 29.3% من التباين في المتغير التابع (Adjusted R^2 = 0.368)، وهي نسبة ضعيفة ولكنها مقبولة، حيث أن 70,7 % من التغيرات في مستويات الاحتيال في القوائم المالية عن طريق أسلوب الغش "اختلافات التوقيت" راجعة لعوامل أخرى غير مرتبطة بقواعد السلوك المهني.

أما بالنسبة للاختبارات الإضافية، فإن قيمة Durbin-Watson (2.088) تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي كبير بين البواقي، حيث إنها أكبر من 2. بالإضافة إلى ذلك، كانت القيم الاحتمالية لاختبار Kolmogorov-Smirnov أكبر من 0.05، مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يعزز صحة النموذج. وأخيرًا، كانت قيم Breusch-Pagan أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود مشكلة تغاير كبير في التباين، مما يعزز من صحة النموذج.

يظهر لنا معامل تضخم التباين VIF بقيم اقل بكثير من 10، وهي اقل ما يمكن، مما يعني عدم وجود مشكلة تعدد التوازي بين المتغيرات المستقلة.

الفرضية الرئيسية الثانية: تأثير قواعد السلوك المهني على اكتشاف اختلاف التوقيت (DSRI)

H0: لا يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بقواعد السلوك المهني على اكتشاف اختلاف التوقيت (DSRI).

H1: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بقواعد السلوك المهني على اكتشاف اختلاف التوقيت . (DSRI)

يتضح لنا من خلال الجدول أن القيمة التائية (T-value) لـ ETHIC هي 1.525، مما يشير إلى أن تأثير الالتزام بقواعد السلوك المهني على اكتشاف اختلاف التوقيت ضعيف وغير دال إحصائيًا. القيمة الاحتمالية (P-value) هي 0.137، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني أننا لا نملك دليلًا كافيًا لرفض فرضية الصفر. بالتالي، نستنتج أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بقواعد السلوك المهني على اكتشاف اختلاف التوقيت (DSRI).

الجدول رقم (27): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على DSRI.

البيان		النموذج (المفصل)				النموذج (المبسط)			
		Coefficients	T	Sig.	VIF	Coefficients	T	Sig.	VIF
(Constant)		−14.663	−2.977	0.006		−0.246	−0.255	0.800	
ETHIC	INTEG	0.817	0.869	0.392	2.426	0.336	1.525	0.137	1.055
	OBJEC	−2.758	3.419	0.002	1.076				
	COMP	0.369	0.373	0.712	4.028				
	PROF	−2.368	−1.658	0.107	5.657				
	CONF	1.765	2.003	0.054	2.376				
PROP		2.733	3.998	0.000	1.463	0.559	3.380	0.002	1.275
SECT		0.724	2.378	0.024	1.300	−0.049	−0.671	0.507	1.222
F (Sig.)		4.22 (0.002)				5.829 (0.003)			
Adjusted R^2		0.368				0.293			
Durbin-Watson		2.088				1.594			
Kolmogorov-Smirnov (Sig.)		0.112 (0.200)				0.138 (0.092)			
Breusch-Pagan (Sig.)		11.243 (0.0916)				10.060 (0.0121)			

Dependent Variable: DSRI

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS26

4.3. النموذج الخاص بالمتغير التابع اكتشاف الإفصاح غير الصحيح (GMI)

يمكننا تقديم نماذج الانحدار التي توضح تأثير المتغيرات المستقلة المتعلقة بالتزام المدققين بقواعد السلوك المهني على اكتشاف الإفصاح الغير صحيح (GMI) في القوائم المالية، لتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

تقدم النتائج الإحصائية المستخرجة من البرنامج الإحصائي العلاقة بين المتغيرات المستقلة (قواعد السلوك المهني) والمتغير التابع المفسر (الإفصاح الغير صحيح)، كما هو موضح في الجدول رقم (28).

- **النموذج الرابع (المفصل):**

GMI= 1.956+0.542 INTEG-0.542 OBJEC-0.270 COMP-0.184 PROF+0.095 CONF+0.378 PROP+0.254 SECT.

❖ **دلالة النموذج الرابع (المفصل):**

بالنسبة للدلالة الكلية للنموذج، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية F تساوي 0.036، وهي دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية 0.05، مما يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر حوالي 22.5% من التباين في المتغير التابع (Adjusted $R^2 = 0.225$)، وهذه نسبة متوسطة ولكن مقبولة نسبيًا، مع العلم أن 77.5% من التباين يرجع إلى عوامل أخرى غير المتغيرات المستقلة.

أما بالنسبة للاختبارات الإضافية، فإن قيمة (2.462) Durbin-Watson تشير إلى عدم وجود مشكلة كبيرة في الارتباط الذاتي بين بواقي النموذج. كما أن نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov بقيمة احتمالية (0.129)تدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، مما يدعم صحة النموذج. أخيرًا، اختبار Breusch-Pagan أظهر قيمة احتمالية تساوي 0.700، مما يدل على عدم وجود مشكلة في تغاير التباين، مما يعزز من مصداقية النتائج.

الفرضية الفرعية 1: تأثير التزام المدقق بالنزاهة (INTEG) على اكتشاف الإفصاح غير الصحيح (GMI).

(H0): لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالنزاهة على اكتشاف الإفصاح غير الصحيح (GMI).

(H1): يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالنزاهة على اكتشاف الإفصاح غير الصحيح.(GMI)

يتضح من النتائج أن معامل النزاهة (INTEG) هو 0.542، مما يشير إلى أن تأثير الالتزام بالنزاهة على اكتشاف الإفصاح غير الصحيح ليس ذا دلالة إحصائية. ومع ذلك، فإن القيمة الاحتمالية (P-value) تبلغ 0.115، وهي أعلى من مستوى الدلالة 0.05. لذا يمكننا القول إن هناك تأثيرًا غير دال إحصائيًا، مما يعني أننا لا نملك دليلًا كافيًا لرفض فرضية الصفر بشكل قاطع. بالتالي، نستنتج أن الالتزام بالنزاهة لا يظهر تأثيرًا ذا دلالة إحصائية على اكتشاف الإفصاح غير الصحيح.

الفرضية الفرعية 2: تأثير التزام المدقق بالموضوعية (OBJEC) على اكتشاف الإفصاح غير الصحيح (GMI).

(H0): لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالموضوعية على اكتشاف الإفصاح غير الصحيح (GMI).

(H1): يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالموضوعية على اكتشاف الإفصاح غير الصحيح (GMI).

يتضح من النتائج أن معامل الموضوعية (OBJEC) هو 0.542-، مع مستوى دلالة قدره 0.064. يشير مستوى الدلالة القريب من 0.05 إلى تأثير ضعيف غير دال إحصائيًا، ومع ذلك، بما أن القيمة أكبر قليلاً من 0.05، نستنتج أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية وفقًا للمعايير التقليدية. بالتالي، نرفض الفرضية الفرعية، ورغم أن هناك تأثيرًا ضعيفًا قريبًا من الدلالة الإحصائية، إلا أنه لا يكفي لدعم الفرضية وفقًا للمعايير المتعارف عليها.

الفرضية الفرعية 3: تأثير التزام المدقق بالكفاءة المهنية (COMP) على اكتشاف الإفصاح غير الصحيح (GMI).

(H0): لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالكفاءة المهنية (COMP) على اكتشاف الإفصاح غير الصحيح (GMI).

(H1): يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالكفاءة المهنية (COMP) على اكتشاف الإفصاح غير الصحيح.(GMI)

يتضح لنا من خلال الجدول أن القيمة التائية (T-value) للكفاءة المهنية (COMP) هي 0.270-، مما يشير إلى أن تأثير الكفاءة المهنية على GMI بعيد عن أن يكون ذو دلالة إحصائية. بالإضافة إلى ذلك، القيمة الاحتمالية (P-value) هي 0.452، وهي أعلى بكثير من مستوى الدلالة 0.05، ولهذا يمكن القول إنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية. بالتالي، نستنتج أن تأثير الكفاءة المهنية على GMI غير دال إحصائيًا بشكل واضح.

الفرضية الفرعية 4: تأثير التزام المدقق بالسلوك المهني (PROF) على اكتشاف الإفصاح غير الصحيح (GMI).

(H0): لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالسلوك المهني على اكتشاف الإفصاح غير الصحيح (GMI).

(H1): يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالسلوك المهني على اكتشاف الإفصاح غير الصحيح (GMI).

يتضح من النتائج أن معامل السلوك المهني (PROF) هو 0.184-، مما يشير إلى أن تأثير السلوك المهني على اكتشاف الإفصاح غير الصحيح ضعيف وغير دال إحصائيًا. القيمة الاحتمالية (P-value) تساوي 0.715، وهي أكبر بكثير من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني أننا لا نملك دليلًا كافيًا لرفض فرضية الصفر. بالتالي، نستنتج أن السلوك المهني لا يُظهر تأثيرًا ذا دلالة إحصائية على اكتشاف الإفصاح غير الصحيح.

الفرضية الفرعية 5: تأثير التزام المدقق بالسرية (CONF) على اكتشاف الإفصاح غير الصحيح (GMI).

(H0): لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالسرية (CONF) على اكتشاف الإفصاح غير الصحيح (GMI).

(H1): يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالسرية (CONF) على اكتشاف الإفصاح غير الصحيح (GMI).

يتضح من النتائج أن معامل السرية (CONF) هو 0.095، مما يشير إلى أن تأثير الالتزام بالسرية على اكتشاف الإفصاح غير الصحيح ضعيف وغير دال إحصائيًا. القيمة الاحتمالية (P-value) تبلغ 0.761، وهي أكبر بكثير من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني أننا لا نملك دليلًا كافيًا لرفض فرضية الصفر. بالتالي، نستنتج أن الالتزام بالسرية لا يُظهر تأثيرًا ذا دلالة إحصائية على اكتشاف الإفصاح غير الصحيح.

يتضح من النتائج العامة للنموذج أن هناك تأثيرًا ذا دلالة إحصائية لالتزام المدقق بقواعد السلوك المهني على اكتشاف الإفصاح غير الصحيح (GMI) بشكل عام. ومع ذلك، عند تحليل المتغيرات المستقلة بشكل فردي، نلاحظ أن معظم هذه المتغيرات لا تؤثر بشكل دال إحصائيًا على GMI بشكل منفصل. فقط المتغير المفسر المرتبط بقطاع النشاط (SECT) هو الذي أظهر تأثيرًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية علىGMI ، في حين أن المتغيرات الأخرى لم تثبت أي تأثير دال.

- **النموذج الرابع (المبسط):**

GMI=0.229+0.156 ETHIC+0.168 PROP+0.059 SECT.

- **دلالة النموذج الرابع (المبسط):**

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية F تساوي 0.130، وهي غير دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية 0.05، مما يعني أن المتغيرات المستقلة لا تفسر بشكل كبير التباين في المتغير التابع. ويظهر Adjusted R^2 أن المتغيرات المستقلة تفسر فقط حوالي 8.9% من التباين في GMI، وهي نسبة ضعيفة.

بالإضافة إلى ذلك، تشير قيمة (1.775) Durbin-Watson إلى عدم وجود ارتباط ذاتي كبير في البواقي. والقيم الاحتمالية لاختبار (0.122) Kolmogorov-Smirnov تدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. وأخيرًا، نتائج Breusch-Pagan التي أظهرت قيمة احتمالية تساوي 0.083، تدل على عدم وجود مشكلة كبيرة في تغاير التباين، مما يعزز من صحة النتائج.

الفرضية الرئيسية 3: تأثير التزام المدقق بقواعد السلوك المهني على اكتشاف الإفصاح الغير صحيح (GMI).

يتضح لنا من خلال النتائج الواردة في الجدول، والخاصة بالنموذج الثاني، أن قيمة المعامل لـ ETHIC تبلغ 0.156، مما يشير إلى أن تأثير الالتزام بقواعد السلوك المهني على اكتشاف الإفصاح غير الصحيح ضعيف وغير دال إحصائيًا. القيمة الاحتمالية (P-value) هي 0.137، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بقواعد السلوك المهني على اكتشاف الإفصاح الغير صحيح. وبالتالي، نرفض الفرضية الرئيسية ولا يمكننا تأكيد وجود تأثير ذو دلالة إحصائية مما يعني لعدم وجود دليل كافٍ لرفض فرضية الصفرية أو قبول الفرضية البديلة وذلك أن النموذج ككل لا يظهر دلالة إحصائية.

الجدول رقم (28): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة علىGMI .

البيان		النموذج (المفصل)				النموذج (المبسط)			
		Coefficients	T	Sig.	VIF	Coefficients	T	Sig.	VIF
(Constant)		1.956	1.132	0.267		0.229	0.515	0.610	
ETHIC	INTEG	0.542	1.623	0.115	2.488	0.156	1.528	0.137	1.024
	OBJEC	−0.542	−1.920	0.064	1.077				
	COMP	−0.270	−0.762	0.452	3.957				
	PROF	−0.184	−0.369	0.715	5.620				
	CONF	0.095	0.307	0.761	2.381				
PROP		0.378	1.529	0.137	1.477	0.168	2.010	0.054	1.309
SECT		0.254	2.333	0.027	1.279	0.059	1.524	0.138	1.282
F (Sig.)		2.531 (0.036)				2.042 (0.130)			
Adjusted R^2		0.225				0.089			
Durbin-Watson		2.462				1.775			

Kolmogorov-Smirnov (Sig.)	0.129 (0.111)	0.122 (0.200)
Breusch-Pagan (Sig.)	4.668 (0.700)	6.662 (0.083)

Dependent Variable: GMI

المصدر: مخرجات برنامج SPSS26.

بناءً على التحليل، يمكننا القول إن النموذج الأول يقدم تفسيرًا مقبولًا للتأثيرات المتوسطة للمتغيرات المستقلة على GMI، في حين أن النموذج الثاني يوضح تأثيرات ضعيفة وغير دالة إحصائيًا على المتغير التابع، المعاملات تشير إلى وجود تأثيرات محتملة للملكية وقواعد السلوك المهني وقطاع النشاط، لكنها غير قوية بما يكفي لتكون ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05. النموذج ككل لا يقدم تفسيرًا كبيرًا للتباين في GMI.

5.3. النموذج الخاص بالمتغير التابع التقييم الغير صحيح للأصول (AQI)

تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحليل تأثير الالتزام بقواعد السلوك المهني على المتغير التابع المتمثل فيAQI ، والذي يعكس احتمالية وجود إفصاح غير صحيح في القوائم المالية للشركات.

النتائج الإحصائية المستخلصة من البرنامج الإحصائي توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة (المتمثلة في مختلف المتغيرات المستقلة لقواعد السلوك المهني) والمتغير التابع (الإفصاح غير الصحيح) موضحة في الجدول (29).

- **النموذج الخامس(المفصل):**

AQI=0.893−0.031INTEG−0.077OBJEC−0.991COMP−0.299PROF−0.484CONF−0.359PRO P+0.024 SECT.

- **دلالة النموذج الخامس (المفصل):**

بالنسبة للدلالة الكلية للنموذج، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.001، وهي دالة إحصائيًا، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر حوالي 50.3% من التباين في المتغير التابع ($Adjusted\ R^2$ = 0.503)، وهي نسبة جيدة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة لها تأثير ملحوظ على AQI.

أما بالنسبة لاختبار Durbin-Watson (2.293)، فإنه يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي كبير بين البواقي، حيث إن القيمة قريبة من 2. بالإضافة إلى ذلك، كانت القيم الاحتمالية لاختبار Kolmogorov-

Smirnov (0.115) أكبر من 0.05، مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يدعم صحة الافتراضات الإحصائية للنموذج.

بالنسبة لمعامل تضخم التباين (VIF)، فإن القيم أقل بكثير من 10، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة تعدد التوازي بين المتغيرات المستقلة، مما يعزز من صحة النتائج المتحصل عليها من النموذج.

الفرضية الفرعية 1: تأثير التزام المدقق بالنزاهة على اكتشاف التقييم الغير صحيح للأصول (AQI).

(H0): لا يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالنزاهة على اكتشاف التقييم الغير صحيح للأصول (AQI).

(H1): يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالنزاهة على اكتشاف التقييم الغير صحيح للأصول (AQI).

من خلال النتائج الموضحة في الجدول، يتضح لنا أن القيمة التائية (T-value) لمتغير النزاهة (INTEG) هي 0.162-، مما يشير إلى أن تأثير هذا المتغير على اكتشاف التقييم غير الصحيح للأصول ضعيف للغاية. على الرغم من أن الالتزام بالنزاهة قد كان موجودًا، إلا أنه لم يكن كافيًا ليحدث تأثيرًا ملموسًا. كما يتضح أن القيمة الاحتمالية (P-value) بلغت 0.872، وهي أكبر بكثير من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني أننا لا نستطيع رفض فرضية الصفر. وبالتالي، لا يوجد دليل إحصائي قوي يشير إلى أن التزام المدقق بالنزاهة يؤثر بشكل كبير على اكتشاف التقييم غير الصحيح للأصول.

الفرضية الفرعية 2: تأثير التزام المدقق بالموضوعية على اكتشاف التقييم غير الصحيح للأصول (AQI).

(H0): لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالموضوعية على اكتشاف التقييم غير الصحيح للأصول (AQI).

(H1): يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالموضوعية على اكتشاف التقييم غير الصحيح للأصول (AQI).

من خلال النتائج الموضحة في الجدول، يتضح لنا أن القيمة التائية (T-value) لمتغير الموضوعية (OBJEC) هي 0.438-، مما يشير إلى أن تأثير هذا المتغير على اكتشاف التقييم غير الصحيح للأصول ضعيف جدًا. على الرغم من أهمية الموضوعية في عمل المدقق، إلا أن تأثيرها لم يكن ذا دلالة إحصائية. كما يتضح أن القيمة الاحتمالية (P-value) بلغت 0.665، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني أننا

لا نستطيع رفض فرضية الصفر. وبالتالي، لا يوجد دليل إحصائي قوي يشير إلى أن التزام المدقق بالموضوعية يؤثر بشكل كبير على اكتشاف التقييم غير الصحيح للأصول.

الفرضية الفرعية 3: تأثير التزام المدقق بالكفاءة المهنية على اكتشاف التقييم غير الصحيح للأصول (AQI).

H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالكفاءة المهنية على اكتشاف التقييم غير الصحيح للأصول (AQI).

H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالكفاءة المهنية على اكتشاف التقييم غير الصحيح للأصول (AQI).

من خلال النتائج الموضحة في الجدول، يتضح لنا أن القيمة التائية (T-value) لمتغير الكفاءة المهنية (COMP) هي 4.699، مما يشير إلى أن تأثير هذا المتغير على اكتشاف التقييم غير الصحيح للأصول قوي ومؤثر. كما أن القيمة الاحتمالية (P-value) بلغت 0.000، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني أنه يمكننا رفض فرضية الصفر وقبول الفرضية البديلة (H1). وبالتالي، يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالكفاءة المهنية على اكتشاف التقييم غير الصحيح للأصول.

الفرضية الفرعية 4: تأثير التزام المدقق بالسلوك المهني على اكتشاف التقييم غير الصحيح للأصول (AQI).

(H0): لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالسلوك المهني على اكتشاف التقييم غير الصحيح للأصول (AQI).

(H1): يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالسلوك المهني على اكتشاف التقييم غير الصحيح للأصول.(AQI)

من خلال النتائج الموضحة في الجدول، يتضح لنا أن القيمة التائية (T-value) لمتغير السلوك المهني (PROF) هي 1.042-، مما يشير إلى أن تأثير هذا المتغير على اكتشاف التقييم غير الصحيح للأصول ضئيل وغير مؤثر. كما أن القيمة الاحتمالية (P-value) بلغت 0.308، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني أننا لا نستطيع رفض فرضية الصفر. وبالتالي، لا يوجد دليل إحصائي قوي يشير إلى أن التزام المدقق بالسلوك المهني يؤثر بشكل كبير على اكتشاف التقييم غير الصحيح للأصول.

الفرضية الفرعية 5: تأثير التزام المدقق بالسرية على اكتشاف التقييم غير الصحيح للأصول (AQI).

(H0): يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالسرية على اكتشاف التقييم غير الصحيح للأصول (AQI).

(H1): يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالسرية على اكتشاف التقييم غير الصحيح للأصول (AQI).

من خلال النتائج الموضحة في الجدول، يتبين أن القيمة التائية (T-value) لمتغير السرية (CONF) هي 2.222-، مما يشير إلى وجود تأثير سلبي ملحوظ لهذا المتغير على اكتشاف التقييم غير الصحيح للأصول. كما أن القيمة الاحتمالية (P-value) بلغت 0.036، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني أننا نقبل الفرضية البديلة (H1). وبالتالي، يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالسرية على اكتشاف التقييم غير الصحيح للأصول (AQI).

- **النموذج الخامس(المبسط):**

AQI= -1.462-0.631 ETHIC-0.129 PROP-0.077 SECT.

- **دلالة النموذج الخامس (المبسط):**

فيما يخص الدلالة الكلية للنموذج، فإن القيمة الاحتمالية تساوي 0.002، وهي دالة إحصائيًا، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 37% من التباين في المتغير التابع(Adjusted R^2 = 0.370) ، وهي نسبة مقبولة، ولكن أقل من النموذج الأول.

تشير قيمة (2.243) Durbin-Watson أيضًا قريبة من 2، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. كما أن القيمة الاحتمالية لاختبار (0.085) Kolmogorov-Smirnov فهي أكبر من 0.05، مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. وأخيرًا، كانت القيمة الاحتمالية لاختبار (0.565) Breusch-Pagan أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود مشكلة تغاير كبير في التباين.

الفرضية الرئيسية الرابعة: تأثير التزام المدقق بقواعد السلوك المهني على اكتشاف التقييم الغير صحيح للأصول (AQI).

(H0): لا يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بقواعد السلوك المهني على اكتشاف التقييم الغير صحيح للأصول (AQI).

(H1): يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بقواعد السلوك المهني على اكتشاف التقييم الغير صحيح للأصول.(AQI)

من خلال النتائج الموضحة في الجدول، نلاحظ أن القيمة التائية (T-value) لمتغير ETHIC هي 1.156، مما يشير إلى أن تأثير هذا المتغير على اكتشاف التقييم غير الصحيح للأصول (AQI) ليس كبيرًا، على الرغم من أهمية الالتزام بقواعد السلوك المهني، إلا أن هذه النتيجة توضح أن الالتزام وحده ليس كافيًا لتحقيق اكتشاف فعّال للتقييم غير الصحيح للأصول في البيئة الجزائرية. هناك حاجة لمزيد من العوامل المترابطة التي قد تؤثر بشكل أقوى على اكتشاف التقييم الغير صحيح للأصول.

أما القيمة الاحتمالية (P-value)، فهي 0.245، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05. بناءً على ذلك، لا يمكننا رفض فرضية الصفر. أي أنه لا يوجد دليل إحصائي قوي يشير إلى أن التزام المدقق بقواعد السلوك المهني يؤثر بشكل كبير على اكتشاف التقييم غير الصحيح للأصول (AQI).

الجدول رقم (29): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة علىAQI .

البيان		النموذج (المفصل)				النموذج (المبسط)			
		Coefficients	T	Sig.	VIF	Coefficients	T	Sig.	VIF
(Constant)		0.893	0.793	0.436		−1.462	−1.912	0.067	
ETHIC	INTEG	−0.031	−0.162	0.872	2.420	−0.631	3.714	0.001	1.122
	OBJEC	−0.077	−0.438	0.665	1.093				
	COMP	−0.991	4.699	0.000	4.036				
	PROF	−0.299	−1.042	0.308	5.865				
	CONF	−0.484	−2.222	0.036	3.192				
PROP		−0.359	−2.124	0.045	1.969	−0.129	−0.944	0.354	1.472
SECT		0.024	0.336	0.740	1.618	−0.077	−1.232	0.230	1.335
F (Sig.)		5.332 (0.001)				6.491 (0.002)			
Adjusted R^2		0.503				0.370			
Durbin-Watson		2.293				2.243			
Kolmogorov-Smirnov (Sig.)		0.115 (0.200)				0.085 (0.200)			
Breusch-Pagan (Sig.)		2.687 (0.912)				2.035 (0.565)			

Dependent Variable: AQI

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS26.

6.3. النموذج الخاص بالمتغير التابع اكتشاف الدخل الوهمي (SGI)

تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحليل تأثير الالتزام بقواعد السلوك المهني على المتغير التابع المتمثل في اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

النتائج الإحصائية المستخلصة توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة (المتمثلة في مختلف المتغيرات المستقلة لقواعد السلوك المهني) والمتغير التابع (الدخل الوهمي) موضحة في الجدول (30).

- **النموذج السادس(المفصل):**

SGI=1.956+0.542INTEG-0.542OBJEC-0.270COMP-0.184PROF+0.095CONF+0.378 PROP+0.254 SECT.

- **دلالة النموذج السادس(السادس):**

بالنسبة للدلالة الكلية للنموذج، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (P-value) بلغت 0.002، وهي دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية 0.05، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر حوالي 36.8% من التباين في المتغير التابع (Adjusted R^2 = 0.368). على الرغم من أن هذه النسبة ليست مرتفعة، إلا أنها تعتبر مقبولة في سياق تحليل الاحتيال باستخدام أسلوب "الدخل الوهمي"، مما يعني أن 64.2% من التباين يرجع إلى عوامل أخرى غير متضمنة في النموذج.

بالنسبة للاختبارات الإضافية، فإن قيمة Durbin-Watson (2.088) تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، مما يعزز صحة النموذج. كما أن اختبار Kolmogorov-Smirnov أظهر قيمة احتمالية أكبر من 0.05، مما يدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يدعم الافتراضات الإحصائية للنموذج.

أما بالنسبة لاختبار Breusch-Pagan، فإن القيم الاحتمالية كانت أيضًا أكبر من 0.05، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة تغاير في التباين، مما يعزز صحة النموذج. وأخيرًا، جميع معاملات تضخم التباين (VIF) ظهرت بقيم أقل بكثير من 10، مما يدل على عدم وجود مشكلة تعدد التوازي بين المتغيرات المستقلة، مما يزيد من دقة النتائج.

الفرضية الفرعية 1: تأثير التزام المدقق بالنزاهة على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

(H0): لا يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالنزاهة على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

(H1): يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالنزاهة على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

من خلال تحليل النتائج الموضحة في الجدول كانت القيمة التائية (T-value) لمتغير التزام المدقق بالنزاهة هي 2.754، مما يشير إلى أن تأثير هذا المتغير على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI) قوي وملحوظ. كما أن القيمة الاحتمالية (P-value) بلغت 0.007، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني أنه يمكننا رفض فرضية الصفر وقبول الفرضية البديلة. وبالتالي، يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالنزاهة على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

الفرضية الفرعية 2: تأثير التزام المدقق بالموضوعية على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

(H0): لا يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالموضوعية على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

(H1): يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالموضوعية على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

تظهر النتائج الموضحة في الجدول، أن القيمة التائية (T-value) لمتغير التزام المدقق بالموضوعية بلغت 3.502، مما يشير إلى أن تأثير هذا المتغير على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI) قوي ومؤثر. كما أن القيمة الاحتمالية (P-value) بلغت 0.001، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني أنه يمكننا رفض فرضية الصفر وقبول الفرضية البديلة. بناءً على ذلك، يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالموضوعية على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

الفرضية الفرعية 3: تأثير التزام المدقق بالكفاءة المهنية على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

(H0): لا يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالكفاءة المهنية على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

(H1): يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالكفاءة المهنية على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

تشير النتائج الموضحة في الجدول، يتضح أن القيمة التائية (T-value) لمتغير التزام المدقق بالكفاءة المهنية بلغت 4.129، مما يدل على أن تأثير هذا المتغير على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI) قوي جدًا ومؤثر. كما أن القيمة الاحتمالية (P-value) بلغت 0.000، وهي أقل بكثير من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني أنه يمكن رفض فرضية الصفر وقبول الفرضية البديلة. بناءً على ذلك، يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالكفاءة المهنية على اكتشاف الدخل الوهمي.(SGI)

الفرضية الفرعية 4: تأثير التزام المدقق بالسلوك المهني على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

(H0): لا يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالسلوك المهني على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

(H1): يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالسلوك المهني على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

استنادا على النتائج الموضحة في الجدول، يتبين أن القيمة التائية (T-value) لمتغير التزام المدقق بالسلوك المهني بلغت 2.965، مما يشير إلى أن تأثير السلوك المهني على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI) معتد به إحصائيًا. كما أن القيمة الاحتمالية (P-value) كانت 0.004، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني أنه يمكن رفض فرضية الصفر وقبول الفرضية البديلة. بناءً على ذلك، يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالسلوك المهني على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

الفرضية الفرعية 5: تأثير التزام المدقق السرية على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

(H0): لا يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالسرية على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

(H1): يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالسرية على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

توضح النتائج المعروضة في الجدول أن القيمة التائية (T-value) لمتغير التزام المدقق بالسرية بلغت 2.879، مما يدل على أن تأثير السرية على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI) تأثير إيجابي وملحوظ. كما أن القيمة الاحتمالية (P-value) كانت 0.005، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني أنه يمكننا رفض فرضية الصفر وقبول الفرضية البديلة. بناءً على ذلك، يتضح وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالسرية على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

- **النموذج السادس(المبسط):**

SGI=0.229+0.156 ETHIC+0.168 PROP+0.059 SECT.

- **دلالة النموذج السادس (المبسط):**

بالنسبة للدلالة الكلية للنموذج الثاني، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (P-value) بلغت 0.003، وهي دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية 0.05، مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 29.3% من التباين في المتغير التابع .(Adjusted $R^2 = 0.293$) على الرغم من أن هذه النسبة أقل من تلك الخاصة بالنموذج

الأول، إلا أنها تشير إلى أن 70.7% من التباين يعود إلى عوامل أخرى غير متضمنة في النموذج، قد تكون مرتبطة بشكل غير مباشر بقواعد السلوك المهني.

فيما يتعلق بالاختبارات الإضافية، كانت قيمة Durbin-Watson (2.088) تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، مما يعزز صحة النموذج. بالإضافة إلى ذلك، أظهر اختبار Kolmogorov-Smirnov أن القيم الاحتمالية كانت أكبر من 0.05، مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، مما يدعم صحة الافتراضات الإحصائية للنموذج.

أخيرًا، أظهر اختبار Breusch-Pagan أن القيم الاحتمالية كانت أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود مشكلة تغاير في التباين، وبالتالي يعزز موثوقية النتائج المتحصل عليها من النموذج.

الفرضية الرئيسية 5: تأثير التزام المدقق بقواعد السلوك المهني على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

(H0): لا يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بقواعد السلوك المهني على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

(H1): يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بقواعد السلوك المهني على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

من خلال النتائج الموضحة في الجدول، يتبين أن القيمة التائية (T-value) لمتغير التزام المدقق بقواعد السلوك المهني هي 3.215، مما يشير إلى أن تأثير هذا المتغير على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI) قوي ومؤثر ايجابيا. كما أن القيمة الاحتمالية (P-value) بلغت 0.002، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني أنه يمكننا رفض فرضية الصفر وقبول الفرضية البديلة (H1). وبالتالي، يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بقواعد السلوك المهني على اكتشاف الدخل الوهمي (SGI).

الجدول رقم (30): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على SGI.

البيان		النموذج(المفصل)				النموذج (المبسط)			
		Coefficients	T	Sig.	VIF	Coefficients	T	Sig.	VIF
(Constant)		1.956	1.132	0.267		.229	.515	.610	
ETHIC	INTEG	0.542	1.623	0.115	2.488	.156	1.528	.137	1.024
	OBJEC	−0.542	−1.920	0.064	1.077				
	COMP	−0.270	−0.762	0.452	3.957				

	PROF	−0.184	−0.369	0.715	5.620				
	CONF	0.095	0.307	0.761	2.381				
PROP		0.378	1.529	0.137	1.477	.168	2.010	.054	1.309
SECT		0.254	2.333	0.027	1.279	.059	1.524	.138	1.282
F (Sig.)		2.531 (0.0356)				2.042 (0.130)			
Adjusted R^2		0.225				0.089			
Durbin-Watson		2.462				1.775			
Kolmogorov-Smirnov (Sig.)		0.129 (0.111)				0.122 (0.200)			
Breusch-Pagan (Sig.)		10.520 (0.098)				6.662 (0.083)			

Dependent Variable: SGI

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS26.

خلاصة الفصل

يستعرض الفصل الأخير من الدراسة تحليلاً شاملاً للنتائج المستخلصة، مرتكزاً على اختبار الفرضيات باستخدام اختبارات إحصائية دقيقة ومقارنتها مع الدراسات السابقة. الاستنتاج الرئيسي يكشف أن التزام محافظي الحسابات الجزائريين العالي بقواعد السلوك المهني لم يكن كافياً لتعزيز قدرتهم على اكتشاف الغش في القوائم المالية بفعالية. هذه النتيجة تبرز الحاجة الملحة لإعادة تقييم الأطر المهنية والتنظيمية، وتطوير استراتيجيات شاملة تتجاوز مجرد الالتزام بالقواعد، لتشمل تعزيز المهارات التحليلية والتقنية اللازمة لكشف الاحتيال المالي. ويختتم الفصل بفتح آفاق جديدة للبحث في مجال المراجعة المالية وحوكمة الشركات في الجزائر، الى جانب جملة من النتائج التي سوف نلخصها في خاتمة الدراسة.

الخاتمة

الخاتمة

في ختام هذا البحث الشامل، يتجلى بوضوح الدور المحوري الذي تلعبه أخلاقيات مهنة التدقيق في ضمان سلامة ونزاهة الممارسات المالية والمحاسبية. إن المبادئ الأساسية التي وضعها الاتحاد الدولي للمحاسبين والمتمثلة في (النزاهة، الموضوعية، الكفاءة المهنية، السلوك المهني، وسرية المعلومات) تشكل الأساس المتين الذي ترتكز عليه الممارسة المهنية الأخلاقية والموثوقة في مجال التدقيق.

لقد أظهرت دراستنا أن مجرد وجود مدونة لقواعد السلوك المهني، رغم أهميتها البالغة، لا يكفي بحد ذاته لضمان الممارسة الأخلاقية. بل يتطلب الأمر تكامل هذه المدونات مع نظام رقابة أخلاقي فعال وسياسات متكاملة تضمن التطبيق الصارم لهذه القواعد. وقد انعكس هذا الفهم في الاهتمام المتزايد من قبل الهيئات المهنية والباحثين الأكاديميين بتطوير وتحسين هذه القواعد.

في السياق الجزائري، لاحظنا جهودًا حثيثة لمواكبة التطورات العالمية في مجال أخلاقيات مهنة التدقيق، من خلال إصدار عدة قوانين ومراسيم. ومع ذلك، فإن تحليلنا يشير إلى وجود فرص للتحسين، خاصة فيما يتعلق بالتطبيق المباشر والصريح للمبادئ الأساسية لقواعد السلوك المهني في الإطار التشريعي الجزائري.

إن الالتزام بهذه المبادئ الأخلاقية يتجاوز كونه مجرد امتثال قانوني؛ إنه ضرورة مهنية وأخلاقية تسهم بشكل جوهري في تعزيز ثقة الجمهور في مهنة التدقيق وفي النظام المالي ككل. فالنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية للمدققين تلعب دورًا حاسمًا في كشف التلاعب والغش في القوائم المالية، والتي تشكل حجر الأساس في تقييم الأداء المالي للمؤسسات وصنع القرارات الاستثمارية. فهي لا تقتصر على كونها مجرد أرقام وبيانات، بل تمثل مرآة تعكس الصحة المالية للشركات وامتثالها للمعايير المحاسبية والتشريعات السارية. ومع ذلك، فإن هذه الأهمية البالغة للقوائم المالية تجعلها هدفًا محتملاً لممارسات الغش والاحتيال

خلصنا إلى أن مسؤولية المدقق الخارجي في هذا الصدد تتسم بالدقة والتعقيد. فبينما يُتوقع منه كشف التشويهات المالية الكبيرة الناتجة عن الغش، وجدنا أنه لا يوجد التزام صريح وواضح بالكشف عن كل ممارسة احتيالية في القوائم المالية. ويرجع هذا التمييز الدقيق إلى عدة عوامل، أهمها الفترة الزمنية الطويلة التي قد تمر بين بداية الممارسات الاحتيالية وظهورها بشكل جلي.

لمواجهة هذه التحديات، استعرضنا العديد من النماذج المتخصصة للكشف عن الغش في القوائم المالية. هذه النماذج تمثل أدوات قيمة تساعد المدقق الخارجي على تحسين فعالية عمليات التدقيق وزيادة احتمالية كشف الممارسات الاحتيالي.

في إطار دراستنا التطبيقية، قمنا بتحليل معمق للعلاقة بين التزام المدقق الخارجي بقواعد السلوك المهني وقدرته على اكتشاف الغش في القوائم المالية، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التزام المدققين الخارجيين بقواعد السلوك المهني وقدرتهم على اكتشاف الغش في القوائم المالية، مع التركيز على السياق الجزائري. تم تنظيم البحث في أربعة فصول رئيسية، كل منها يتناول جانباً محورياً من جوانب الموضوع.

في الفصل الأول، قدمنا تحليلاً معمقاً لقواعد السلوك المهني في مجال التدقيق، مستعرضين التشريعات الدولية والقانون الجزائري رقم 10-01. أبرزت الدراسة أهمية الالتزام بالمبادئ الأخلاقية كأساس لضمان النزاهة

والمصداقية في التقارير المالية. كما تم تسليط الضوء على التحديات التي تواجه التشريعات الجزائرية في صياغة قواعد السلوك المهني بشكل مباشر وصريح.

انتقل الفصل الثاني إلى دراسة ظاهرة الغش في القوائم المالية، متناولاً دوافعها وآثارها. تم التأكيد على أهمية تبني تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في تعزيز قدرات المدققين على اكتشاف الممارسات الاحتيالية. كما أشارت الدراسة إلى ضرورة تطوير إطار عمل قوي لحماية القوائم المالية في ظل التحول الرقمي المتسارع.

في الفصل الثالث، تم استعراض الأدبيات السابقة وبناء الفرضيات العلمية للدراسة. تم تحديد المتغيرات وأدوات القياس بدقة، مع التركيز على المنهجية البحثية المتبعة. كما تم تقديم نموذج شامل للدراسة يوضح العلاقات بين المتغيرات المدروسة، مما شكل الإطار التحليلي الأساسي للبحث.

أما الفصل الرابع والأخير، فقد قدم تحليلاً شاملاً للنتائج المستخلصة من اختبار الفرضيات. الاستنتاج الرئيسي كشف عن وجود فجوة بين مستوى الالتزام العالي بقواعد السلوك المهني لدى محافظي الحسابات الجزائريين وقدرتهم الفعلية على اكتشاف الغش في القوائم المالية. هذه النتيجة سلطت الضوء على ضرورة إعادة تقييم الأطر المهنية والتنظيمية وتطوير استراتيجيات شاملة تتجاوز مجرد الالتزام بالقواعد.

1. نتائج الدراسة

ويمكن عرض مختلف النتائج التي توصلنا اليها:

- بالنسبة الى التزام العام بقواعد السلوك المهني فقد أظهرت نتائج الدراسة مستوى التزام عالٍ بقواعد السلوك المهني من قبل محافظي الحسابات في البيئة الجزائرية. هذا الالتزام يشمل جميع الجوانب الرئيسية للسلوك المهني، مما يعكس وعياً متزايداً بأهمية هذه القواعد في ممارسة المهنة. يشير هذا المستوى من الالتزام إلى وجود ثقافة مهنية راسخة تحترم المعايير الأخلاقية والمهنية في مجال التدقيق الخارجي في الجزائر.
- تباين في مستويات الالتزام رغم المستوى العام الجيد للالتزام، لوحظ تباين في درجات الالتزام بين مختلف قواعد السلوك المهني. برزت السرية كأكثر القواعد التزاماً، تليها النزاهة، مما يعكس الأهمية الكبيرة التي يوليها المهنيون لهذين الجانبين. في المقابل، سجلت الكفاءة المهنية أقل مستوى التزام نسبياً، مما يشير إلى وجود مجال للتحسين في هذا الجانب.
- تميزت نتائج الدراسة بدرجة عالية من الموثوقية، فلقد أظهرت جميع المتغيرات الخاصة بقواعد السلوك المهني دلالة إحصائية قوية. هذا يؤكد صحة النتائج ويعزز إمكانية الاعتماد عليها في تقييم واقع الممارسة المهنية. كما لوحظ تجانس جيد في آراء المشاركين، مما يشير إلى وجود إجماع نسبي حول مستوى الالتزام بقواعد السلوك المهني في الوسط المهني.

- على الرغم من النتائج الإيجابية بشكل عام، تبرز الحاجة إلى تركيز الجهود على تعزيز الكفاءة المهنية للمدققين. هذا الجانب يمثل فرصة مهمة للتطوير، ويمكن أن يشمل برامج تدريبية مكثفة، وتحديث مستمر للمعارف والمهارات، وتشجيع التعلم المستمر في مجال التدقيق.
- تشير هذه النتائج إلى أن بيئة العمل في مجال التدقيق الخارجي في الجزائر تتسم بالاحترافية والالتزام الأخلاقي. هذا المناخ المهني الإيجابي يساهم في تعزيز ثقة أصحاب المصلحة في عمليات التدقيق، ويرفع من مستوى جودة الخدمات المقدمة. كما يشكل أساساً قوياً لمزيد من التطور والتقدم في المهنة على المستوى الوطني.
- كشفت الدراسة عن انتشار واسع لظاهرة الغش المالي في الشركات المدروسة. هذا الانتشار يتجاوز الحدود الطبيعية المقبولة، مما يشير إلى وجود مشكلة هيكلية في الممارسات المالية والمحاسبية. إن حجم هذه الظاهرة يستدعي اهتمامًا جادًا من قبل جميع الأطراف المعنية، بدءًا من إدارات الشركات وصولاً إلى الهيئات التنظيمية والرقابية.
- إن توافق النتائج بين نموذجي F–Score وM–Score يعزز من موثوقية هذه النتائج ويؤكد خطورة الوضع. فوجود نسبة تتراوح بين 73% و75% من الشركات التي تظهر علامات الغش المحتمل يشكل مؤشرًا قويًا على الحاجة الملحة لإعادة النظر في آليات الرقابة والإفصاح المالي المتبعة حاليًا.
- لقد أظهرت الدراسة أن الشركات تستخدم مجموعة متنوعة من الأساليب للتلاعب في بياناتها المالية. الهدف الرئيسي وراء هذه الممارسات هو تحسين الأداء المالي الظاهر، مما يشير إلى وجود ضغوط كبيرة على الشركات لتلبية توقعات السوق والمستثمرين. هذا الواقع يسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز ثقافة الشفافية والنزاهة في الإدارة المالية للشركات.
- كشفت الدراسة عن مجموعة متنوعة من أساليب الغش المالي المستخدمة في الشركات المدروسة. تراوحت هذه الأساليب بين التلاعب في الحسابات المدينة، تضخيم المبيعات، التلاعب في معدلات الاستهلاك، وانخفاض جودة الأصول. والتي تمثل الأساليب المعتمدة في الدراسة والمذكورة عن منظمة الاحتيال العالمي هذا التنوع يعكس تعقيد وتطور الممارسات الاحتيالية في القطاع المالي، مما يستدعي استجابة شاملة ومتعددة الأبعاد من قبل الجهات الرقابية والتنظيمية في البيئة الجزائرية.
- أظهرت النتائج انتشاراً واسعاً للممارسات الاحتيالية، حيث تراوحت نسب الشركات التي أظهرت علامات الغش بين 78% و85% حسب الأسلوب المستخدم. هذه النسب المرتفعة تشير إلى وجود مشكلة منهجية في الإفصاح المالي وإعداد التقارير المالية. إن حجم هذه الظاهرة يستدعي إعادة النظر في الأطر التنظيمية والرقابية الحالية وتطوير آليات أكثر فعالية للكشف عن الغش ومنعه.
- إن الهدف الرئيسي وراء معظم أساليب الغش المكتشفة هو تحسين صورة الأداء المالي للشركات بشكل مصطنع. سواء كان ذلك من خلال تضخيم المبيعات، تخفيض معدلات الاستهلاك، أو التلاعب في الأرباح الإجمالية، فإن هذه الممارسات تؤدي إلى تضليل المستثمرين وأصحاب المصلحة حول الوضع

المالي الحقيقي للشركات. هذا الواقع يسلط الضوء على أهمية تعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة المالية للشركات الجزائرية.

2. نتائج اختبار الفرضيات

باختصار سنوضحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (60): نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية	النتيجة
الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بقواعد السلوك المهني على اكتشاف الغش في القوائم المالية.	مرفوضة
الفرضية الفرعية 1: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالنزاهة على اكتشاف الغش في القوائم المالية.	مفوضة
الفرضية الفرعية 2: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالموضوعية على اكتشاف الغش في القوائم المالية.	مرفوضة
الفرضية الفرعية 3: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالكفاءة المهنية على اكتشاف الغش في القوائم المالية.	مرفوضة
الفرضية الفرعية 4: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالسلوك المهني على اكتشاف الغش في القوائم المالية.	مرفوضة
الفرضية الفرعية 5: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق السرية على اكتشاف الغش في القوائم المالية.	مقبولة
الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بقواعد السلوك المهني على اكتشاف اختلاف التوقيت.	مرفوضة
الفرضية الفرعية 1: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالنزاهة على اكتشاف اختلاف التوقيت.	مرفوضة
الفرضية الفرعية 2: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالموضوعية على اكتشاف اختلاف التوقيت (DSRI).	مقبولة
الفرضية الفرعية 3: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالكفاءة المهنية على اكتشاف اختلاف التوقيت	مرفوضة
الفرضية الفرعية 4: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالسلوك المهني على اكتشاف اختلاف التوقيت	مرفوضة
الفرضية الفرعية 5: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق السرية على اكتشاف اختلاف التوقيت	مرفوضة

الفرضية الرئيسية الثالثة: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بقواعد السلوك المهني على اكتشاف الإفصاح الغير صحيح	الغاء
الفرضية الفرعية 1: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالنزاهة على اكتشاف الإفصاح الغير صحيح	مرفوضة
الفرضية الفرعية 2: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالموضوعية على اكتشاف الإفصاح الغير صحيح	مرفوضة
الفرضية الفرعية 3: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالكفاءة المهنية على اكتشاف الإفصاح الغير صحيح	مرفوضة
الفرضية الفرعية 4: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالسلوك المهني على اكتشاف الإفصاح الغير صحيح	مرفوضة
الفرضية الفرعية 5: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق السرية على اكتشاف الإفصاح الغير صحيح (GMI).	مرفوضة
الفرضية الرئيسية الرابعة: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بقواعد السلوك المهني على اكتشاف التقييم الغير صحيح للأصول	مرفوضة
الفرضية الفرعية 1: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالنزاهة على اكتشاف التقييم الغير صحيح للأصول	مرفوضة
الفرضية الفرعية 2: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالموضوعية على اكتشاف التقييم الغير صحيح للأصول	مرفوضة
الفرضية الفرعية 3: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالكفاءة المهنية على اكتشاف التقييم الغير صحيح للأصول	مقبولة
الفرضية الفرعية 4: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالسلوك المهني على اكتشاف التقييم الغير صحيح للأصول	مرفوضة
الفرضية الفرعية 5: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق السرية على اكتشاف التقييم الغير صحيح للأصول	مقولة
الفرضية الرئيسية الخامسة: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بقواعد السلوك المهني على اكتشاف الدخل الوهمي	مقبولة
الفرضية الفرعية 1: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالنزاهة على اكتشاف الدخل الوهمي	مقبولة
الفرضية الفرعية 2: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالموضوعية على اكتشاف الدخل الوهمي	مقبولة

الفرضية الفرعية 3: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالكفاءة المهنية على اكتشاف الدخل الوهمي	مقبولة
الفرضية الفرعية 4: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق بالسلوك المهني على اكتشاف الدخل الوهمي	مقبولة
الفرضية الفرعية 5: يوجد تأثير دو دلالة إحصائية لالتزام المدقق السرية على اكتشاف الدخل الوهمي	مقبولة

المصدر: من اعداد الباحث بناء على النتائج

يمكننا طرح أهم النتائج المستخلصة من اختبار الفرضيات كالتالي:

- لم تظهر قواعد السلوك المهني بشكل عام أي تأثير ذا دلالة إحصائية على اكتشاف الغش في القوائم المالية.
- تبين من خلال تحليل البيانات أن تأثير قواعد السلوك المهني على قدرة المدقق في اكتشاف الغش في القوائم المالية يتسم بالتباين والتعقيد. فعلى الرغم من الأهمية النظرية لهذه القواعد، إلا أن نتائج الدراسة تشير إلى محدودية تأثيرها في بعض الجوانب الهامة من عملية التدقيق. ففي مجال اكتشاف الغش في القوائم المالية، لوحظ أن معظم مبادئ قواعد السلوك المهني لم تظهر تأثيراً ذا دلالة إحصائية، باستثناء عنصر السرية الذي أثبت أهميته في هذا السياق. هذه النتيجة تسلط الضوء على ضرورة إعادة تقييم الآليات التي يتم من خلالها تطبيق هذه القواعد في الممارسة العملية، وكيفية تعزيز فعاليتها في مواجهة حالات الغش المالي.
- فيما يتعلق باكتشاف اختلاف التوقيت في التقارير المالية، أظهرت الدراسة أن الموضوعية تلعب دوراً محورياً في هذا الجانب. هذه النتيجة تؤكد على أهمية تعزيز الموضوعية كركيزة أساسية في منهجية التدقيق، خاصة عند تقييم توقيت العمليات المالية وتسجيلها. ومع ذلك، فإن عدم وجود تأثير ملحوظ لبقية عناصر قواعد السلوك المهني في هذا المجال يستدعي إجراء المزيد من البحوث لفهم العوامل الأخرى التي قد تؤثر على قدرة المدقق في اكتشاف اختلافات التوقيت.
- أما فيما يخص اكتشاف الإفصاح غير الصحيح، فقد كشفت النتائج عن وجود فجوة كبيرة بين الالتزام بقواعد السلوك المهني وفعالية اكتشاف هذا النوع من المخالفات. هذه النتيجة تثير تساؤلات جوهرية حول مدى ملاءمة الأساليب الحالية المستخدمة في التدقيق لاكتشاف الإفصاحات غير الصحيحة، وتدعو إلى ضرورة تطوير استراتيجيات جديدة ومبتكرة لتعزيز قدرة المدققين في هذا المجال.
- في سياق اكتشاف التقييم غير الصحيح للأصول، برزت أهمية الكفاءة المهنية والسرية كعاملين رئيسيين. هذه النتيجة تؤكد على ضرورة الاستثمار في تطوير المهارات المهنية للمدققين وتعزيز

آليات الحفاظ على السرية في عمليات التدقيق. كما تشير إلى أهمية هذين العنصرين في ضمان دقة وموثوقية تقييمات الأصول في القوائم المالية.

- وأخيراً، فيما يتعلق باكتشاف الدخل الوهمي، أظهرت الدراسة نتائج إيجابية ملحوظة، حيث تم قبول جميع الفرضيات المتعلقة بتأثير قواعد السلوك المهني. هذه النتيجة تعد مؤشراً قوياً على فعالية هذه القواعد في تعزيز قدرة المدققين على كشف حالات التلاعب والغش في تسجيل الدخل. وتؤكد على أهمية التمسك بهذه القواعد وتطبيقها بصرامة في الممارسات المهنية للتدقيق.

3. التوصيات

- يؤكد هذا البحث على أن تعزيز الممارسات الأخلاقية في مهنة التدقيق ليس مجرد ضرورة مهنية، بل هو استثمار استراتيجي في مصداقية وفعالية النظام المالي ككل. فمن خلال الالتزام الصارم بقواعد السلوك المهني، يمكن للمدققين أن يلعبوا دورًا محوريًا في تعزيز الشفافية، وبناء الثقة، ودعم النمو الاقتصادي المستدام على المستويين الوطني والعالمي.
- نؤكد أن الحفاظ على نزاهة القوائم المالية يتطلب جهدًا متكاملاً يشمل تطوير الأطر التشريعية، تحسين ممارسات التدقيق، وتعزيز الوعي بأهمية الشفافية والامتثال المالي. إن دور المدقق الخارجي، رغم أهميته البالغة، هو جزء من منظومة أوسع تهدف إلى ضمان سلامة ومصداقية المعلومات المالية، وبالتالي حماية مصالح جميع الأطراف المعنية في السوق المالي.
- إن النتائج التي توصلنا إليها تؤكد على الحاجة الملحة لتكثيف جهود الرقابة والتدقيق. يتطلب هذا الأمر تطوير استراتيجيات أكثر فعالية للكشف عن الغش المالي، وتعزيز دور المدققين الخارجيين، وتحسين آليات الإفصاح المالي. كما يستدعي ذلك مراجعة شاملة للإطار التنظيمي والقانوني الذي يحكم الممارسات المالية والمحاسبية في الشركات.
- في ضوء هذه النتائج، يصبح من الضروري اتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجة ظاهرة الغش في القوائم المالية. نوصي بتكثيف برامج التدريب والتوعية للمدراء الماليين والمحاسبين حول أخلاقيات المهنة وعواقب الغش المالي. كما نقترح تطوير أنظمة رقابة داخلية أكثر صرامة، وتعزيز دور لجان التدقيق في الشركات. أخيرًا، نؤكد على أهمية إجراء المزيد من البحوث لفهم الدوافع الكامنة وراء هذه الممارسات ووضع استراتيجيات فعالة للحد منها.
- تعزيز برامج التدريب والتطوير المهني: يوصى بتطوير برامج تدريبية متخصصة تركز على تعزيز قدرات المدققين في تطبيق قواعد السلوك المهني بفعالية في مختلف سيناريوهات التدقيق، مع التركيز بشكل خاص على مجالات اكتشاف الغش والتقييم غير الصحيح للأصول.

- تحديث معايير التدقيق: العمل على تحديث وتطوير معايير التدقيق لتعكس بشكل أفضل أهمية قواعد السلوك المهني في عملية التدقيق، مع التركيز على كيفية تطبيقها عملياً في مواجهة التحديات المعاصرة.
- تعزيز آليات الرقابة والمساءلة: تطوير آليات فعالة للرقابة والمساءلة داخل مؤسسات التدقيق لضمان الالتزام الصارم بقواعد السلوك المهني، مع التركيز على تعزيز الموضوعية والسرية.
- دمج التكنولوجيا في ممارسات التدقيق: تشجيع استخدام التقنيات الحديثة في عمليات التدقيق، مثل تحليل البيانات المتقدم والذكاء الاصطناعي، لتعزيز قدرة المدققين على اكتشاف الأنماط غير العادية والمؤشرات على وجود غش.
- تعزيز التعاون بين الأكاديميين والممارسين: تشجيع التعاون الوثيق بين الباحثين الأكاديميين وممارسي مهنة التدقيق لضمان أن تكون البحوث والدراسات مرتبطة بشكل وثيق بالتحديات العملية التي يواجهها المدققون.
- مراجعة وتحديث مناهج التعليم المحاسبي: العمل على تحديث المناهج التعليمية في مجال المحاسبة والتدقيق لتشمل تركيزاً أكبر على أهمية قواعد السلوك المهني وتطبيقاتها العملية في اكتشاف الغش والأخطاء المالية.
- تعزيز الوعي بأهمية السرية والموضوعية: تنظيم حملات توعية وورش عمل لتعزيز فهم وتطبيق مبادئ السرية والموضوعية في مهنة التدقيق، نظراً لأهميتهما البارزة في نتائج الدراسة.
- تطوير إطار متكامل لتقييم فعالية التدقيق: العمل على تطوير إطار شامل لتقييم فعالية عمليات التدقيق، يأخذ في الاعتبار مدى الالتزام بقواعد السلوك المهني وتأثيرها على جودة ونتائج التدقيق.

4. أفاق البحث

- دراسة العوامل المؤثرة على فعالية قواعد السلوك المهني :يُقترح إجراء بحوث معمقة لتحديد العوامل التي تؤثر على مدى فعالية قواعد السلوك المهني في الممارسة العملية، وكيفية تعزيز تأثيرها الإيجابي على أداء المدققين.
- تطوير نماذج متقدمة لاكتشاف الغش :هناك حاجة لتطوير نماذج وأساليب متقدمة تجمع بين قواعد السلوك المهني والتقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، لتحسين قدرة المدققين على اكتشاف مختلف أنواع الغش المالي.
- دراسة تأثير البيئة التنظيمية على فعالية التدقيق :يُقترح إجراء دراسات تتناول تأثير البيئة التنظيمية والقانونية على قدرة المدققين في تطبيق قواعد السلوك المهني وفعاليتهم في اكتشاف الغش.

- تحليل التفاعل بين عناصر قواعد السلوك المهني :إجراء بحوث لفهم كيفية تفاعل مختلف عناصر قواعد السلوك المهني مع بعضها البعض، وتأثير هذا التفاعل على فعالية عملية التدقيق

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة الأجنبية

Aasen, R. M. (2011). *Applying Altman's Z-Score to the Financial Crisis An Empirical Study of Financial Distress on Oslo Stock Exchange (Master thesis).* Bergen: Norwegian School of Economics.

Abdullah, S. a., Mohd, R. A., Zaroug Osman, O. B., & Mohammad, N. A. (2023). THE IMPACT OF AUDITOR INTEGRITY TO AUDIT QUALITY: AN EXPLORATORY STUDIES FROM THE MIDDLE EAST. *International Journal of Professiona Business Review, 8*(1), 01-15.

Abdullahi, M. R., & Mansor, N. (2018). Fraud prevention initiatives in the Nigerian public sector: understanding the relationship of fraud incidences and the elements of. *Journal of Financial Crime*, 1-18. doi:10.1108/JFC-02-2015-0008

ACFE, A. o. (2022). *Auccupational Fraud a Report to the Nations.* USA: Association of Certified Fraud Examiners.

Adili, M., khodamipour, A., & Pourheidari, O. (2018). The Effect of Audit Team Norms on Auditor Objectivity. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 22*(3), 1-8.

AICPA. (2023, 11 4). *AICPA*. Récupéré sur https://us.aicpa.org/research/standards: https://us.aicpa.org/research/standards/auditattest.html

Al qtaish, F. H., Baker, M. A., & Othman, H. O. (2014). The Ethical Rules of Auditing and the Impact of Compliance with the Ethical Rules on Auditing Quality. *IJRRAS, 18*(3), 248-262.

Al qtaish, F. H., Baker, M. A., & Othman, H. O. (2014). The Ethical Rules of Auditing and the Impact of Compliance with the Ethical Rules on Auditing Quality. *IJRRAS, 18*(3), 248-262.

Alsughayer, S. A. (2021). Impact of Auditor Competence, Integrity, and Ethics on Audit Quality in Saudi Arabia. *Open Journal of Accounting, 10*, 125-140.

Altman, I. E. (1968). Financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy. *The Journal of Finance, 23*(4), 589-609.

Altman, I. E. (2000). PREDICTING FINANCIAL DISTRESS OF COMPANIES: REVISITING THE Z-SCORE AND ZETA® MODELS. *Journal of Banking & Finance*, 1-54. Récupéré sur https://pages.stern.nyu.edu/~ealtman/Zscores.pdf

Alwan , B., & Samara , A. (2013). Compliance Auditors the Rules of Professional Conduct based on International Accounting Standards. *International Journal of Humanities qnd Sociql Science, 3*(3), 105-118.

Alwan , B., & Samara , A. (2013). Compliance Auditors the Rules of Professional Conduct based on International Accounting Standards. *International Journal of Humanities qnd Sociql Science, 3*(3), 105-118.

Alwan, B. M., & Samara, A. I. (2013). Compliance Auditors the Rules of Professional Conduct based on International Accounting Standards. *International Journal of Humanities and Social Science, 3*(3), 105-118.

Andrew , Candy , & obin. (2022). DETECTING FRAUDULENT OF FINANCIAL STATEMENTS USING FRAUD S.C.O.R.E MODEL AND FINANCIAL DISTRESS. *International Journal of Economics, Business and Accounting Research (IJEBAR), 6*(1), 211-222.

Andrew, Candy, & Robin. (2022). Detecting Fraudulent of Financial Statements using Fraud S.C.O.R.E Model And Financial Destress. *International Journal of Economics,Business and Accounting Research (IJEBAR)*, 211-222.

Ardelean , A. (2013). Auditors'Ethics and their Impact on Public trust. *Procedia - Social and Behavioral Sciences, 92*, 55-60. doi:: 10.1016/j.sbspro.2013.08.637

Aris, N. A., Othman, R., Arif, S. M., Abdul Malek, A., & Omar, N. B. (2013). Fraud Detection: Benford's Law vs Beneish Model. *Science and Engineering Research (SHUSER)*, 726-730.

ASHTIANI, N. M., & RAAHEMI, A. (2022). Intelligent Fraud Detection in Financial Statements Using Machine Learning and Data Mining: A Systematic Literature Review. *Open Access Journal, 10*.

Beneish, D. m. (1999, june). The Detection of Earning Manipulation. *Financial Analysts Journal*, 24-36.

CGSP, C. G. (2009). *Référentiel D'Audit Comptable et Financier: Code d'éthique et de déontologie.* mali: Controle General des Services Publics.

Christina, Jennifer, M., & Novriyanti. (2022). Enganalisis Kode Etik Profesi Akuntan Publik Pada Indonesia. *Jurnal Ekonomi, Akuntansi dan Manajemen, 1*(4), 386-395.

Chrisy, J. (1953). The Economic Game and Other Matters. *The Economic Journal, 61*(4), 637-654.

CPA Ontario, C. P. (2016). *RULES OF PROFESSIONAL CONDUCT.* Canada : CHARTERED PROFESSIONAL ACCOUNTANTS OF ONTARIO.

Dechow, M. P., Sloan, G. R., & Sween, P. A. (1996). Causes and Consequences of Earnings Manipulation: An Analysis of Firms Subject to Enforcement Actions by the SEC. *Contemporary Accounting Research , 13*(1), 1-36.

EUROSAI, E. (2017). *HOW TO IMPLEMENT ISSAI 30 INTOSAI CODE OF ETHICS.* Portugal: EUROSAI.

FBI, F. B. (2022, 09 10). *fbi.gov*. Retrieved from An official website of the United States government: http://www.fbi.gov/investigate-collar-crime

Hariri, H., Ayub , W. S., & Sri Luki, W. (2017). Predicting Financialn Statments corporate fraud : beneish M-ScOrE. *Jurnal Ilmiah Bidang Akuntansi dan Manajement (HEMA), 14*(02), 93-100.

Hasan , F. A., Abed Al Rahman , M. B., & Othman , H. O. (2014). ETHICAL RULES OF AUDITING AND THE IMPACT OF COMPLIANCE WITH THE ETHICAL RULES ON AUDITING QUALITY. *IJRRAS, 18*(3).

Hung, N. D. (2017). Application of F-Score in Predicting Fraud, Errors:Experimental Research in Vietnam. *International Journal of Accounting and Financial Reporting, 7*(2), 303-322.

Hung, N. D. (2017). Application of F-Score in Predicting Fraud, Errors:Experimental Research in Vietnam. *International Journal of Accounting and Financial Reporting, 7*(2), 303-322.

Husnurrosyidah, & Fatihah, I. (2022). Fraud Detecting Using Beneish M-Score and F-Score: Which is More Effective? *Jurnal Ekonomi Syariah, 10*(1), 137-151.

IAA, T. I. (2009). *International Standard for the Professional Practice of internal auditing (standard).* USA: The Institute of International Auditor's.

IAASB. (2018). *International Auditing and Assurance Standards Board*. اصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة و التدقيق و المراجعة و عمليات التأكيد الاخرى و الخدمات ذات العلاقة . ترجمة و نشر المجمع الدولي للمحاسبين القانونيين , USA: المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين العربي.

ICANZ, I. (2002). *CODE OF ETHICS.* Neazland: Institute Of Chartered Accountants Of New Zealand.

IFAC, I. (2019). *Handbook of international Education Pronouncements: IES.* New york, USA: International Federation of Accountants.

IFAC, I. F. (2014). *Handbook of international Quality Control,Auditing,Review,Other Assurance,and Related Services Pronouncements.* USA: ISBN ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.

IFAC, I. F. (2018). *International Ethics Standards Board for Accountants.* New york , International Ethics Standards Board for Accountants, USA.

IFAC. (2007). *ISA (240).* international auditing assurance and ethics pronouncement.

IIA, T. I. (2019). *International Professional Practices Framework: Code of Ethics Implementation Guides.* USA: The Institute of Internal Auditors.

IKHLEF, S., & TORCHI, M. (2020). The Role of External auditor Commitment to the Audit Profession ethics in Reducing creative Accounting practices. *Academic Review of social and human studies, 12*(2), 3 - 14.

Jamison , M. (1999). *Practical Guide to Creative Accounting* . London : Kogan.

Joseph T , W. (2013). *Corporate Fraud Handbook : prevention and detecting.* USA: wiley and sons,Incorporated ,John.

Khersiat, O. M. (2020). The Impact of Joint Audit on Fraud Detection in Financial Statements From the Point of View of Auditors. *Research in World Economy, 11*(1), 153-160.

KPMG. (2004). *What Boards Need to Know About Financial Statement Fraud.*

Laura, M. P., & Ileana , N. U. (2014). Creative Accounting Versus Fraud. *SEA-Practical Application of Science, 2*(3 (5)), 59-64.

M Patricia Dechow ،Weili Ge ،R Chad Larson و ،G Richard Sloan .(2011) .Predicting Material Accounting Misstatements .*Contemporary Accounting Research*.82-17 ،(1)*27* ،

Maria Popescu, L., & Nisulescu, I. (2014). The Role Of The Pressure Exercised By Accounting Information Users In The Development Of Financial-Accounting Engineering. *SEA - Practical Application of Science*(4), 109-116.

Marks, J. (2012). The Mind Behind the Fraudsters Crime: Key Behavioral and Environmental Elements. *Horwath, Crowe, 94*(8), 1-60.

Mollah, M. T., & Sakib, I. A. (2020). Detection of Financial Statement Frauds Using. *International Journal of Management, Accounting and Economics Beneish Model: Empirical Evidence from Listed Pharmaceutical Companies in Bangladesh, 07*(09), 506-521.

Nguyen, T. D., Le , V., Hau, N., Do, D., & Thao, N. (2020). Evaluation of Auditors' Professional Skills in Local Auditing Firms in Hanoi. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 7*(9), 583-591.

Nguyen, T. D., Le , V., Hau, N., Do, D., & Thao, N. (2020). Evaluation of Auditors' Professional Skills in Local Auditing Firms in Hanoi. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 7*(9), 583-591.

Nia, S. H. (2015, Mars). Financial ratios between fraudulent and non-fraudulent firms: Evidence from Tehran Stock Exchange. *Journal of Accounting and Taxation, 7*(3), 38-44.

Nia, S. H. (2015, Mars). Financial ratios between fraudulent and non-fraudulent firms: Evidence from Tehran Stock Exchange. *Journal of Accounting and Taxation, 7*(3), 38-44.

Niamah M, B., & Mary , M. (2007). Financial Statement Fraud:Some Lessons From US and European Case Studies. *Australian Accounting Review, 17*(42), 49-61.

Niamh , M. B., & Mary , M. G. (2017). Financial Statement Fraud: Some Lessons from US and European Case Studies. *Published in Australian Accounting Review, 17(2)*(42), 49-61.

Nurcahyono, N., Hanum, N. A., Kristiana, I., & Pamungkas, I. D. (2021). Predicting Fraudulent Financial Statement Risk:The Testing Dechow F-Score Financial Sector Company Inindonesia. *Universal Journal of Accounting and Finance, 9*(6), 1487-1494.

OCAGI, O. o. (2012). *Code of Ethics for the IAAD.* new Delhi: Office of the Comptroller and Auditor General of India.

OHADA. (2016). *Code D'Ethique des Professionels de la Comptabilite et de L'Audit.* Canakry: Organization pour L'Harmonisation en Afrique du Droit des Affaires.

Peter , J. (1983). *Professional Education* . London: Groom Helm.

Pide , W. M., & Ferrell, O. C. (2008). *Marketing-concepts and strategies.* Boston: Houghton: Miffilin Company .

Ponny, Harsanti, & Ultva rizky , m. (2021). Testing of Fraudulen Financial Statements with The Beneish M-Score Model For Manufacturing Companies Listed in The Indonesian Stock Exchange. *Academic International Conference on Literacy and Novelty*, 125-133.

Pustylnick, E. I. (2009). Combined Algorithm for Detection of Manipulation in Financial Statements. *Far Eastern Federal University; Conestoga College- Working paper*, 1-27. doi:http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1422693

Pustylnick, E. I. (s.d.). Combined Algorithm for Detection of Manipulation in Financial Statements.

Ramadhea, S. J. (2022). Literature Review: Etika dan Kode Etik Profesi Akuntan Publik. *Jurnal Akuntansi Kompetif, 5*(3), 373-380.

Ramdin, V. Y. (2023). Auditor's Competence, Auditor's Integrity and Audit Quality in the Surinamese Market. *International Journal of Qccounting Research, 10*(12), 1-4.

Richardson, A. S., Sloan, G. R., Soliman, T. M., & Tuna, I. (2005). Accrual Reliability, Earnings Persistence and Stock Prices. *Journal of Accounting and Economics, 39*(3), 437-485.

Rifai, H. M., & Mardijuwono, A. W. (2020). Relationship between auditor integrity and organizational commitment to fraud prevention. *Journal of Accounting Research, 5*(2), 315-325.

Roychowdhry, S. (2006). Ernings Management through real activities manipulation. *Journal of Accounting and Economics, 42, 42*, 335-370.

SAICA, S. A. (2021). *Code of Professional Conduct.* SOUTH AFRICAN: SOUTH AFRICAN INSTITUTE OF CHARTERED ACCOUNTANTS.

Schermerhorn, J. R. (2008). *Management(7th ed).* New york: wiley and sons inc.

Spathis, T. C. (2002). Detecting false financial statements using published data: some evidence from Greece. *Managerial Auditing Journal, 17*(04), 179-191.

Summers, S. L., & Sweeney, T. J. (1998). "Fraudulently Misstated Financial Statements and Insider Trading: An Empirical Analysis. *Accounting Review , 73*(1), 46-131.

Summers, S. L., & Sweeney, T. J. (1998). "Fraudulently Misstated Financial Statements and Insider Trading: An Empirical Analysis. *73*(1), 46-131.

Tarjoa , & Herawatib, N. (2015). Application of Beneish M-Score Models and Data Mining to Detect Financial Fraud. *Procedia - Social and Behavioral Sciences, 211*, 924-930.

Tiina , I., & Linh , T. (2002). *Financial Statement Fraud- Recognition of Revenue and the Auditors Responsibility for Detecting financial Statement Fraud (thesis No 53).* Guthenburg , School of Economics and Commercial Low, Sweden: Printed by Elanders Novum.

Tommy Kuncara, I. (2022). Financial Statement Fraud Detection with Beneish M-Score. *East Asian Journal of Multidisciplinary Research (EAJMR), 1*(2), 49-58.

Utami, R. E., & Pusparini, O. N. (2019). The Analysis Of Fraud Pentagon Theory And Financial Distress For Detecting Fraudulent Financial Reporting In Banking Sector In Indonesia

(Empirical Study Of Listed Banking Companies On Indonesia Stock Exchange In 2012-2017). *Advances in Economics, Business and Management Research, 102*, 60-65.

Wells , J. T. (2001). Irrational Ration. *Journal of Accountancy, 192*(2), 80-83.

Zhou, R., Yin, J., Feng , Y., Xu , C., & Zhu, R. (2022). Detection of Fraud Statement Using Calculation Models M-Score and F-Score: Evidence from Chinese Companies Listed in the United States. *ICEDBC*, 780-790. doi:https://doi.org/10.2991/978-94-6463-036-7_115

SCOPA, الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. الرياض: قواعد السلوك وآداب المهنة. (1997).ا.

SCOPA, الهيئة السعودية. الرياض: ميثاق قواعد سلوك وآداب المهنة الدولية (دليل تعريفي مختصر). (2022). ا. للمحاسبين والمراجعين.

2. المراجع باللغة العربية

إبراهيم، ل. ز.، والسبتي، م. س. (2019). مؤهلات المدقق ودورها في جودة الأداء المهني. *مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية*، 19(112)، 551-575.

أحمد، ا. ا.، وحميدي، ي. م. (2018). ما مدى التزام مراجعي الحسابات في ليبيا بقواعد وأخلاقيات مهنة المراجعة: دراسة تحليلية من وجهة نظر المحاسبين والمراجعين بديوان المحاسبة بمنطقة مرزق. *Journal of Academic Finance*، 9(1)، 55-77.

أريتر، ا.، ولوبك، ج. (2002). *المراجعة مدخل متكامل* (م. ا. محمد، مترجم). دار المريخ.

الحمود، ت. ر. (1994). قواعد السلوك لمهنة تدقيق الحسابات في الأردن بين الحاضر والمستقبل. *المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة قطر*، 5، 321-345.

الخطيب، خ. (2011). *أخلاقيات الأعمال وأثرها في تفعيل محاسبة المسؤولية في ظل التحديات العالمية المعاصرة* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة البتراء.

الذنيبات، ع. ع. (2010). *تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق (ط. 3)*. دار وائل للنشر والتوزيع.

الساعدي، م. ن. (2001). *أخلاقيات الإدارة وأثرها في الرقابة الإدارية وفق نموذج الثقة: دراسة ميدانية في الشركة العامة للاستكشافات النفطية [رسالة ماجستير غير منشورة]*. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

المطيري، ع. م. (2012). *قواعد السلوك وآداب مهنة التدقيق وأثرها على جودة عملية التدقيق في الشركات الصناعية [أطروحة ماجستير غير منشورة]*. قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط.

بن فرج، ز. (2014). *المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق [أطروحة دكتوراه]*. جامعة فرحات عباس.

بهلولي، ن. (2018). مساهمة تبني معايير التدقيق الدولية (299-200) في تعزيز المبادئ والمسؤوليات العامة لممارسة مهنة التدقيق المحاسبي. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، 195.

بوفرح، أ. (2020). مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف الخطأ عمليات الغش في ظل معايير المراجعة الدولية. *مجلة المالية وحوكمة الشركات*، 4(2)، 16-1.

بوكثير، ج.، وعوادي، م. (2014). أساليب المحاسبة الإبداعية في التلاعب بالقوائم المالية من منظور معايير المحاسبة الدولية. *مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارة جامعة أم البواقي*، (1)، 76-59.

توماس، و.، وهنكي، ا. (2006). *المراجعة بين النظرية والتطبيق* (أ. ح. حجاج، وك. الدين سعيد، مترجمان). دار المريخ للنشر.

جربوع، ي. م. (2005). *مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق*. مؤسسة الوراق.

جربوع، ي. م. (2011). *مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق*. مؤسسة الوراق.

جمال، م. (2015). *مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش والأخطاء في القوائم المالية [مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي]*. جامعة الشهيد لخضر.

الحربي، ج. ن.، والتويجري، ع. ع. (2022). مؤشرات مخاطر الاحتيال في البيانات المالية في البيئة السعودية – تصورات المراجعين الخارجيين. *المجلة العربية للنشر العلمي*، (39)، 79-53.

حكيم محمود، ف.، وياسر نوري، م. (2017). دور قانون بنفورد في تقدير المخاطر في المعاملات المالية. *مجلة الدراسات المحاسبية والمالية*، 12(41)، 243-229.

حمد، م. ع. (2013). مدى التزام مراقبي الحسابات بقواعد السلوك المهني وانعكاسه على جودة الأداء. *مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية*، 5(12)، 232-202.

خالد، ا. ع. (2007). علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والتطبيقية. دار وائل للنشر.

ديوان الرقابة المالية والإدارية. (2020، 6-5 فبراير). معايير التدقيق الدولية. ديوان الرقابة المالية والإدارية.

رشوان، ع. ا. (2018). تأثير المحاسبة السلوكية على زيادة فعالية المعلومات لترشيد اتخاذ القرارات. *مجلة المؤسسة*، (7)، 32-11.

سامح محمد، ر. أ. (2010). *اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم*. مركز البحوث معهد الإدارة العامة.

سامي محمود، ع. (2017). إحباط الأثر الضريبي السلبي لممارسة المحاسبة الإبداعية – دراسة الحالة المصرية. *المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة – جامعة الأزهر*، (17)، 160-120.

شيخي، ب.، وفقير، س. (2020). مخاطر التدقيق المحاسبي. *مجلة المنهل الاقتصادية*، 3(1)، 373- 384.

صيام، و.، وأبو حميد، م. (2006). مدى التزام مراجعي الحسابات في الأردن بقواعد السلوك المهني. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة*، 20(2)، 248-199.

طارق، ع. ح. (2005). التقارير المالية. الدار الجامعية.

طارق، ع. ح. (2008). *دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها* (حالات عملية محلولة، معايير المحاسبة الدولية من 01-31، الجزء 1). الدار الجامعية.

عبد الرحمان زهير، ع. (2018). انعكاسات قانون ساربينز أوكسلي على دور ومسؤولية المدقق في اكتشاف ومنع الاحتيال. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، (117)، 284-272.

عبد الله، خ. أ. (2007). *علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية والتطبيقية*. دار وائل للنشر والتوزيع.

عبده، أ. ج. (2018). *مدى التزام المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني على جودة المعلومات المحاسبية (من منظور إسلامي) [أطروحة دكتوراه]*. جامعة أم درمان الإسلامية.

عناني، ع. (2021). دور المدقق الخارجي في تقييم مخاطر التدقيق في ظل معيار التدقيق الدولي رقم 400. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية*، 5(2)، 100-87.

غربي، س.، بوطورة، ف.، وسمايلي، ن. (2021). أهمية كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال دور معايير المحاسبة الدولية والإفصاح المحاسبي. *مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث*، 2(7)، 861-845.

فتحي، م. س.، منصور، م. ا.، ومصالح، ا. ا. (2021). الاتجاهات الحديثة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. *المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية*، (18)، 274-256.

فداوي، ا. (2014). *دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية* [أطروحة دكتوراه]. جامعة باجي مختار.

فضل مسعد، م.، وراغب الخطيب، خ. (2009). *دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات*. دار كنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع.

قانون رقم 10-01. (2010، 11 يوليو). مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، .(42)

كاظم، ح. ن. (2021). أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية التي تنعكس على صدق وعدالة القوائم المالية في التهرب الضريبي. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*، 16(56)، 62-52.

لیندا حسن، ن. (2009). *دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن شركات المساهمة العامة الأردنية [رسالة ماجستير]*. جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

محمد، ح.، ومسعود، ط. (2020). تطبيق معيار الرقابة على جودة أداء المراجعة وأثره على جودة أداء مكاتب مراجعة الحسابات في الجزائر. *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة باتنة*، 611.

ناظم حسن، ر.، وزياد هاشم، س. (2015). أثر استخدام العصف الذهني في دعم كشف الاحتيال عند تدقيق القوائم المالية. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، (43)، 28-1.

ولد باحمو، س.، وهيري، آ. (2020). التزام المدقق بالأخلاقيات المهنية وأثره على فعالية التدقيق الخارجي. *مجلة البشائر الاقتصادية*، 6(2)، 762-750.

الملاحق

الملحق (1): استمارة الاستبيان

جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم مالية ومحاسبية

دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د): محاسبة وتدقيق

استبيان لرصد آراء إطارات المؤسسات الجزائرية حول مستوى التزام محافظي الحسابات بقواعد السلوك المهني

الأخ الكريم / الأخت الكريمة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، تحية طيبة وبعد:

في إطار إعداد أطروحة دكتوراه نقوم بإجراء دراسة ميدانية حول مدى التزام محافظي الحسابات في الجزائر بقواعد السلوك المهني. نأمل من سيادتكم التكرم والإجابة على فقرات هذا الاستبيان بدقة، حيث أن صحة نتائج دراستنا تعتمد بدرجة كبيرة على صحة وجدية إجابتك، مع العلم بأن المعلومات التي سنحصل عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، شاكرين لكم دعمكم وحسن تعاونكم.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

الباحث: قرفي هاجر
الايميل: h.guerfi@univ-skikda.dz

تحت اشراف: أ.د. شلابي عمار
أ.د. كيموش بلال

الجزء الأول: معلومات عامة

1. يرجى وضع الإشارة (X) في المكان المناسب:

المسمى الوظيفي:

مدير عام ☐ مدقق داخلي ☐ محاسب ☐ منصب آخر ☐

المؤهل العلمي:

ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 15 سنة ☐ من 15 إلى 25 سنة ☐ أكثر من 25 سنة ☐

ملكية المؤسسة:

عامة ☐ خاصة ☐ مختلطة ☐

2. يرجى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

قطاع نشاط المؤسسة: .....

عدد عمالها: .....

تاريخ التعاقد مع محافظ الحسابات الحالي: .....

الجزء الثاني: مستوى التزام محافظي الحسابات بقواعد السلوك المهني

يرجى وضع دائرة على الرقم الذي يناسب مستوى مو افقتك على العبارات الآتية، والتي تعبر عن مدى التزام محافظ الحسابات ببعض العناصر التي تشكل مجتمعة قواعد السلوك المهني لتدقيق الحسابات، علما أن:

1: مستوى ضعيف جدا للموافقة؛
2: مستوى ضعيف للموافقة؛
3: مستوى متوسط للموافقة؛
4: مستوى مرتفع للموافقة؛
5: مستوى مرتفع جدا للموافقة.

المبدأ	المؤشر	السؤال	مستوى المو افقة				
النزاهة	الأمانة والعدالة	يتسم محافظ الحسابات بالإخلاص والتفاني في أداء عمله.	1	2	3	4	5
		يتسم محافظ الحسابات بالصدق والصراحة أثناء أداء عمله.	1	2	3	4	5
		يلتزم محافظ الحسابات بنقل المعلومات للأطراف المعنية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب.	1	2	3	4	5
		ترتكز آراء محافظ الحسابات وأحكامه المهنية على مستندات وأدلة إثبات قوية.	1	2	3	4	5
		لديكم ثقة كبيرة في التقارير والتوصيات التي يقدمها محافظ الحسابات.	1	2	3	4	5

	العلاقات الشخصية	يوجد تواصل فعال بين محافظ الحسابات والمؤسسة خلال عمليات التدقيق.	1	2	3	4	5
		لديكم رغبة في استمرار علاقاتكم مع محافظ الحسابات الحالي.	1	2	3	4	5
		هناك تعاون مستمر مع محافظ الحسابات خارج الأطر الرسمية.	1	2	3	4	5
		توجد رغبة لدى المؤسسة للتعاقد مستقبلا مع محافظ الحسابات الحالي.	1	2	3	4	5
		المؤسسة ليست لديها أي نوع من الخلافات أو النزاعات مع محافظ الحسابات أو شكاوي ضده.	1	2	3	4	5
		المؤسسة ليست لديها أي مخاوف أو تحفظات بشأن محافظ الحسابات.	1	2	3	4	5
الموضوعية	الحياد والتأثير غير المبرر	يلتزم محافظ الحسابات بالنصوص والمعايير الفنية والأخلاقية كما هي.	1	2	3	4	5
		يستند محافظ الحسابات دائما إلى الحقائق والوقائع، بعيدا عن المشاعر الشخصية والأحكام المسبقة.	1	2	3	4	5
		محافظ الحسابات ليس لديه نزعة نحو التحيز أو الاعتماد على العلاقات الشخصية في عمله.	1	2	3	4	5
		لا يتأثر محافظ الحسابات بالضغوط أو التأثيرات الخارجية التي من شأنها تغيير تحليلاته الموضوعية للوثائق والعمليات المالية.	1	2	3	4	5
		يتسم محافظ الحسابات بالعدالة في التعامل مع الغير على نحو متكافئ مع تقبل الاختلاف.	1	2	3	4	5
		يتجنب محافظ الحسابات أي سلوك يوفر ميزة غير مبررة أو يقلل الضرر لطرف ما على حساب الأطراف الأخرى.	1	2	3	4	5
	الاستقلالية	سياسات وإجراءات المؤسسة قادرة على ضمان استقلالية محافظ الحسابات.	1	2	3	4	5
		يتمتع محافظ الحسابات باستقلالية كاملة وحرية ممارسة المهام والصلاحيات التي يخولها له القانون المنظم للمهنة.	1	2	3	4	5
		يتمتع محافظ الحسابات بالاستقلالية الذهنية التي تسمح له بإبداء رأيه دون أي ضغوط أو مواقف من شأنها أن تضعف حكمه المهني.	1	2	3	4	5
		يرفض محافظ الحسابات كافة المفاوضات التي تستهدف التدخل في عمله.	1	2	3	4	5
		يرفض محافظ الحسابات أي هدايا أو مزايا أو مكافآت لا تتوافق مع عقد العمل.	1	2	3	4	5
		محافظ الحسابات ليس له أي علاقات شخصية أو مالية أو تجارية أو وظيفية أو أي علاقات أخرى مع الإطارات المسيرة للمؤسسة.	1	2	3	4	5
الكفاءة المهنية	المعرفة	يمتلك محافظ الحسابات المؤهلات والمهارات الكافية التي تسمح له بأداء عمله على أكمل وجه.	1	2	3	4	5
		يمتلك محافظ الحسابات معرفة واسعة في مجال الاقتصاد وإدارة الأعمال.	1	2	3	4	5
		يبدي محافظ الحسابات فهما كافيا لمجال أعمال المؤسسة وأنشطتها.	1	2	3	4	5
		يهتم محافظ الحسابات بالإطلاع على سياسات وإجراءات المؤسسة ونظم تسييرها.	1	2	3	4	5

	الخبرة	سمحت لكم الخبرة التي يمتلكها محافظ الحسابات من تحسين إجراءات العمل.	1	2	3	4	5
		يمتلك محافظ الحسابات قدرة كبيرة على تدريب وتوجيه أفراد الفريق الذين يعملون معه.	1	2	3	4	5
		لدى محافظ الحسابات مهارات كافية في الإعلام الآلي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه.	1	2	3	4	5
		لدى محافظ الحسابات قدرة على التواصل بشكل فعال ومناسب مع مختلف الأطراف.	1	2	3	4	5
		يستخدم محافظ الحسابات أساليب وتقنيات حديثة في عملية التدقيق.	1	2	3	4	5
	السلوك	محافظ الحسابات مدرك لدوره ووظيفته ومسؤولياته أثناء القيام بعمله.	1	2	3	4	5
		يهتم محافظ الحسابات كثيرا بتطوير وتحسين معرفته ومهاراته باستمرار لتلبية تطلعات عملائه.	1	2	3	4	5
		يبذل محافظ الحسابات العناية المهنية اللازمة أثناء عملية التدقيق.	1	2	3	4	5
		هناك التزام من قبل محافظ الحسابات بالجداول الزمنية المحددة لعمليات التدقيق.	1	2	3	4	5
		يحرص محافظ الحسابات على أداء العمل كاملا دون تقصير أو تباطؤ.	1	2	3	4	5
السلوك المهني	الامتثال لقوانين ممارسة المهنة	يمتثل محافظ الحسابات للوائح والقوانين ذات الصلة.	1	2	3	4	5
		يبدي محافظ الحسابات الشفافية في عمله ويقوم بشرح الأسس التي تستند إليها قراراته وأحكامه المهنية.	1	2	3	4	5
		يعتمد محافظ الحسابات على الحقائق بعيدا عن المشاعر الشخصية والأحكام المسبقة في إعداد التقارير وإصدار أحكامه المهنية.	1	2	3	4	5
		يقدم محافظ الحسابات خدمات ذات جودة عالية فيما يخص اكتشاف الأخطاء وغيرها من القضايا ويتعامل معها بشكل فعال.	1	2	3	4	5
		لم يتم رصد تأخير أو انقطاع في التواصل من قبل محافظ الحسابات.	1	2	3	4	5
	الإخلاص	يتجنب محافظ الحسابات أي سلوك يعرف أنه قد يؤدي الى تشويه سمعة المهنة	1	2	3	4	5
		يتجنب محافظ الحسابات الإنخراط في أي عمل أو مهنة أو نشاط قد يضعف أو يضر بسمعة المهنة.	1	2	3	4	5
		يتصرف محافظ الحسابات بلطف في تعاملاته المهنية.	1	2	3	4	5
		يحرص محافظ الحسابات على التواصل مع الأطراف المعنية بشكل شخصي.	1	2	3	4	5
		يحرص محافظ الحسابات كثيرا على توصيل الإنحرافات والمشاكل الجوهرية في وقتها إلى الأطراف المعنية.	1	2	3	4	5
السرية	الالتزام بالسرية	يلتزم محافظ الحسابات بعدم تسريب أي معلومات حصل عليها أثناء أداء عمله دون سلطة أو تفويض مناسب.	1	2	3	4	5
		يبذل محافظ الحسابات عناية كاملة لحماية بيانات المؤسسة والمعلومات السرية.	1	2	3	4	5

		يتخذ محافظ الحسابات التدابير الأمنية الكفيلة بحماية المعلومات الإلكترونية من التسريب أو الاختراق.	1	2	3	4	5
		هناك سياسات وإجراءات يتبعها محافظ الحسابات لضمان سرية المعلومات أثناء وبعد تنفيذ مهمة التدقيق.	1	2	3	4	5
		هناك مستوى كاف من الحذر والسرية في التعامل مع المعلومات الحساسة من قبل محافظ الحسابات.	1	2	3	4	5
		يسهر محافظ الحسابات على ضمان التزام مساعديه بمبدأ سرية المعلومات المحصل عليها من المؤسسة في إطار مهمة التدقيق.	1	2	3	4	5

المصدر: من اعداد الباحث

الملحق (2): الشركات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة

المؤسسة	القطاع	الملكية
عمر بن عمر	الاغدية ومشتقاتها	خاصة
حاويات سكيكدة SCS	خدماتي	عامة
المؤسسة المينائية سكيكدة	خدماتي	عامة
SNC FRERES BOUKABOU GUELMA	الاغدية ومشتقاتها	خاصة
GICA GUELMA	صناعي	عامة
ALTRO SKIKDA	صناعي	عامة
SKIKDA SOMIK	صناعي	عامة
WISE TECKNOLOGIE	صناعي	خاصة
GTP SKIKDA SONATRACK	الطاقة ومشتقاتها	عامة
SPA SOCIETE DE CIMENTS HADJAR SOUD SCHS	صناعي	عامة
LA FLECHE BLUE	خدماتي	خاصة
NAFTAL SKIKDA	الطاقة ومشتقاتها	عامة
SKIKDA BOTLING	الاغدية ومشتقاتها	خاصة
SONATRACK SKIKDA	الطاقة ومشتقاتها	عامة
المؤسسة الوطنية للدراجات والدراجات النارية	صناعي	عامة
بورجيبة	صناعي	خاصة
LAITRIE DE EOUGH ANNABA	الاغدية ومشتقاتها	عامة
LIND GAZ CONSTANTINE	طاقة ومشتقاتها	عامة
EMB SKIKDA	صناعي	عامة
GRANNO EST	صناعي	عامة
LES MAGASINS GENERAUX DE SKIKDA	تجاري	عامة
NEOCLEAN	خدماتي	خاصة
PORT JIJEL	خدماتي	عامة

P0RT ANNABA	خدماتي	عامة
ENT PUBLIC TRANSPORT U S CONSTANTINE	خدماتي	عامة
BAYAT CATRING	خدماتي	عامة
شركة اسمنت صور الغزلان	صناعي	عامة
شركة الكاتمية للفلين جيجل	طاقة ومشتقاتها	عامة
ملبنة هارون	الاغدية ومشتقاتها	خاصة
GAMA MUBLE	تجاري	خاصة
NUMIDIA ASSIST ANCEET FOURNITRIEELE	صناعي	خاصة
الشركة الافريقية للزجاج	صناعي	عامة
SARL ESSELSABIL DES EAUX MINERALES BOUGLEZ	الاغدية ومشتقاتها	خاصة
مركب تربية الدواجن الهضاب العليا سطيف	الاغدية ومشتقاتها	عامة
SPA SOOCIETE GUEDILA DES EAUX MINERALES	الاغدية ومشتقاتها	خاصة
EURL THEVEST PHARM	صناعي	خاصة
شركة الأسهم ذات المركبات المصنعة باتي كومبوس SPA " BATI COMPOS	صناعي	عامة
المؤسسة الميناائية مستغانم	خدماتي	عامة
SPA ENTREPRISE DE FABRICATION DE EPE قريقادم GRILLAGE ET DE GABIONS GRIGADEM	صناعي	عامة
ملبنة صومام	الاغدية ومشتقاتها	خاصة

المصدر: من اعداد الباحث

الملحق (3): نتائج قياس مستوى التزام محافظين الحسابات بقواعد السلوك المهني

المؤسسات	الموضوعية	الكفاءة المهنية	السلوك المهني	السرية	مستوى الالتزام
x1	4,17	4,12	4,10	3,83	3,24
النسبة	0,83	0,82	0,82	0,77	0,65
x2	4,33	4,30	4,60	4,17	3,48
النسبة	0,87	0,86	0,92	0,83	0,70
x3	4,50	4,25	4,70	4,33	3,56
النسبة	0,90	0,85	0,94	0,87	0,71
x4	4,17	3,73	3,90	4,00	3,16
النسبة	0,83	0,75	0,78	0,80	0,63
x5	3,92	3,92	3,80	4,17	3,16
النسبة	0,78	0,78	0,76	0,83	0,63
X6	4,42	4,92	4,70	4,00	3,61
النسبة	0,88	0,98	0,94	0,80	0,72
X7	4,17	4,42	4,00	5,00	3,52
النسبة	0,83	0,88	0,80	1,00	0,70
X8	3,67	4,58	4,70	5,00	3,59
النسبة	0,73	0,92	0,94	1,00	0,72
X9	4,00	4,87	4,30	4,17	3,47
النسبة	0,80	0,97	0,86	0,83	0,69
X10	4,25	4,87	4,30	4,50	3,58
النسبة	0,85	0,97	0,86	0,90	0,72
X11	3,67	3,18	3,90	3,50	2,85
النسبة	0,73	0,64	0,78	0,70	0,57
X12	3,92	3,68	4,20	4,17	3,19
النسبة	0,78	0,74	0,84	0,83	0,64
X13	4,08	4,93	5,00	4,67	3,74
النسبة	0,82	0,99	1,00	0,93	0,75
X14	4,33	4,20	4,70	5,00	3,65

النسبة	0,87	0,84	0,94	1,00	0,73
X15	4,58	3,02	3,20	3,67	2,89
النسبة	0,92	0,60	0,64	0,73	0,58
X16	4,08	3,02	3,20	3,67	2,79
النسبة	0,82	0,60	0,64	0,73	0,56
X17	4,50	4,60	4,60	4,83	3,71
النسبة	0,90	0,92	0,92	0,97	0,74
X18	3,83	3,92	4,10	4,17	3,20
النسبة	0,77	0,78	0,82	0,83	0,64
X19	3,83	4,05	4,10	4,17	3,23
النسبة	0,77	0,81	0,82	0,83	0,65
X20	4,83	4,85	4,60	5,00	3,86
النسبة	0,97	0,97	0,92	1,00	0,77
X21	4,50	4,67	3,90	5,00	3,61
النسبة	0,90	0,93	0,78	1,00	0,72
X22	4,75	4,37	4,20	5,00	3,66
النسبة	0,95	0,87	0,84	1,00	0,73
X23	3,57	4,42	4,60	4,83	3,48
النسبة	0,71	0,88	0,92	0,97	0,70
X24	3,42	3,53	3,70	3,83	2,90
النسبة	0,68	0,71	0,74	0,77	0,58
X25	3,83	3,98	4,10	4,17	3,22
النسبة	0,77	0,80	0,82	0,83	0,64
X26	4,25	4,27	4,50	4,50	3,50
النسبة	0,85	0,85	0,90	0,90	0,70
X27	4,17	4,05	4,53	4,50	3,45
النسبة	0,83	0,81	0,91	0,90	0,69
X28	4,58	3,50	3,80	3,50	3,08
النسبة	0,92	0,70	0,76	0,70	0,62

X29	4,58	3,02	3,30	3,67	2,91
النسبة	0,92	0,60	0,66	0,73	0,58
X30	3,75	4,12	3,90	4,00	3,15
النسبة	0,75	0,82	0,78	0,80	0,63
X31	4,08	4,08	4,20	4,33	3,34
النسبة	0,82	0,82	0,84	0,87	0,67
X32	4,42	4,02	3,90	3,83	3,23
النسبة	0,88	0,80	0,78	0,77	0,65
X33	4,00	4,12	3,90	4,00	3,20
النسبة	0,80	0,82	0,78	0,80	0,64
X34	3,92	3,92	3,80	4,17	3,16
النسبة	0,78	0,78	0,76	0,83	0,63
X35	3,67	3,18	3,90	3,50	2,85
النسبة	0,73	0,64	0,78	0,70	0,57
X36	4,33	4,30	4,60	4,17	3,48
النسبة	0,87	0,86	0,92	0,83	0,70
X37	3,83	4,05	4,10	4,17	3,23
النسبة	0,77	0,81	0,82	0,83	0,65
X38	4,58	3,42	3,20	3,67	2,97
النسبة	0,92	0,68	0,64	0,73	0,59
X39	3,67	4,58	4,70	5,00	3,59
النسبة	0,73	0,92	0,94	1,00	0,72
X40	4,00	4,87	4,30	4,33	3,50
النسبة	0,80	0,97	0,86	0,87	0,70
المجموع	0,83	0,82	0,83	0,85	0,67

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

الملحق (4): نتائج قياس مستوى التزام المدققين بمؤشرات مبادئ السلوك المهني

المؤسسة	S1	S2	S3	S4	S5	S6	S7	S8	S9	S10
x1	4,60	4,50	4,33	4,00	4,75	4,00	3,60	4,00	4,20	3,83
النسبة	0,92	0,90	0,87	0,80	0,95	0,80	0,72	0,80	0,84	0,77
x2	4,80	4,83	4,17	4,50	4,50	4,00	4,40	4,60	4,60	4,17
النسبة	0,96	0,97	0,83	0,90	0,90	0,80	0,88	0,92	0,92	0,83
x3	4,60	4,83	4,33	4,67	4,75	3,60	4,40	4,60	4,80	4,33
النسبة	0,92	0,97	0,87	0,93	0,95	0,72	0,88	0,92	0,96	0,87
x4	4,40	4,00	4,00	4,33	4,00	3,20	4,00	4,00	3,80	4,00
النسبة	0,88	0,80	0,80	0,87	0,80	0,64	0,80	0,80	0,76	0,80
x5	4,00	4,33	3,83	4,00	3,75	3,40	4,60	3,80	3,80	4,17
النسبة	0,80	0,87	0,77	0,80	0,75	0,68	0,92	0,76	0,76	0,83
X6	4,80	4,83	4,00	4,83	4,75	5,00	5,00	5,00	4,40	4,00
النسبة	0,96	0,97	0,80	0,97	0,95	1,00	1,00	1,00	0,88	0,80
X7	4,75	4,67	3,83	4,50	4,25	4,40	4,60	3,80	4,20	5,00
النسبة	0,95	0,93	0,77	0,90	0,85	0,88	0,92	0,76	0,84	1,00
X8	4,60	4,33	3,83	3,50	4,75	4,20	4,80	4,80	4,60	5,00
النسبة	0,92	0,87	0,77	0,70	0,95	0,84	0,96	0,96	0,92	1,00
X9	4,40	3,00	4,00	4,00	5,00	4,60	5,00	4,60	4,00	4,17
النسبة	0,88	0,60	0,80	0,80	1,00	0,92	1,00	0,92	0,80	0,83
X10	4,40	3,67	4,00	4,50	5,00	4,60	5,00	4,60	4,00	4,50
النسبة	0,88	0,73	0,80	0,90	1,00	0,92	1,00	0,92	0,80	0,90
X11	4,20	4,50	3,33	4,00	2,75	2,80	4,00	3,40	4,40	3,50
النسبة	0,84	0,90	0,67	0,80	0,55	0,56	0,80	0,68	0,88	0,70
X12	5,00	4,33	3,50	4,33	3,25	3,40	4,40	3,40	5,00	4,17
النسبة	1,00	0,87	0,70	0,87	0,65	0,68	0,88	0,68	1,00	0,83
X13	4,80	4,83	4,00	4,17	5,00	5,00	4,80	5,00	5,00	4,67
النسبة	0,96	0,97	0,80	0,83	1,00	1,00	0,96	1,00	1,00	0,93
X14	4,80	3,83	4,33	4,33	5,00	3,40	4,20	5,00	4,40	5,00

النسبة	0,96	0,77	0,87	0,87	1,00	0,68	0,84	1,00	0,88	1,00
X15	3,60	3,00	5,00	4,17	3,25	3,40	2,40	3,20	3,20	3,67
النسبة	0,72	0,60	1,00	0,83	0,65	0,68	0,48	0,64	0,64	0,73
X16	3,60	3,17	4,00	4,17	3,25	3,40	2,40	3,20	3,20	3,67
النسبة	0,72	0,63	0,80	0,83	0,65	0,68	0,48	0,64	0,64	0,73
X17	4,80	4,17	4,50	4,50	5,00	4,40	4,40	4,40	4,80	4,83
النسبة	0,96	0,83	0,90	0,90	1,00	0,88	0,88	0,88	0,96	0,97
X18	5,00	5,00	3,67	4,00	3,75	4,00	4,00	4,00	4,20	4,17
النسبة	1,00	1,00	0,73	0,80	0,75	0,80	0,80	0,80	0,84	0,83
X19	4,60	4,50	3,83	3,83	3,75	4,00	4,40	4,20	4,00	4,17
النسبة	0,92	0,90	0,77	0,77	0,75	0,80	0,88	0,84	0,80	0,83
X20	5,00	4,00	4,67	5,00	4,75	5,00	4,80	4,60	4,60	5,00
النسبة	1,00	0,80	0,93	1,00	0,95	1,00	0,96	0,92	0,92	1,00
X21	4,60	3,50	4,17	4,83	5,00	4,40	4,60	3,80	4,00	5,00
النسبة	0,92	0,70	0,83	0,97	1,00	0,88	0,92	0,76	0,80	1,00
X22	4,20	3,67	4,83	4,67	4,50	4,40	4,20	4,20	4,20	5,00
النسبة	0,84	0,73	0,97	0,93	0,90	0,88	0,84	0,84	0,84	1,00
X23	4,60	4,33	3,80	3,33	4,25	4,60	4,40	4,40	4,80	4,83
النسبة	0,92	0,87	0,76	0,67	0,85	0,92	0,88	0,88	0,96	0,97
X24	4,40	3,33	3,33	3,50	3,00	3,60	4,00	3,60	3,80	3,83
النسبة	0,88	0,67	0,67	0,70	0,60	0,72	0,80	0,72	0,76	0,77
X25	4,60	4,50	3,83	3,83	3,75	3,80	4,40	4,20	4,00	4,17
النسبة	0,92	0,90	0,77	0,77	0,75	0,76	0,88	0,84	0,80	0,83
X26	4,40	3,83	4,33	4,17	5,00	3,60	4,20	4,80	4,20	4,50
النسبة	0,88	0,77	0,87	0,83	1,00	0,72	0,84	0,96	0,84	0,90
X27	4,60	4,50	4,50	3,83	3,75	4,20	4,20	4,67	4,40	4,50
النسبة	0,92	0,90	0,90	0,77	0,75	0,84	0,84	0,93	0,88	0,90
X28	4,00	3,67	4,83	4,33	3,50	3,60	3,40	3,40	4,20	3,50
النسبة	0,80	0,73	0,97	0,87	0,70	0,72	0,68	0,68	0,84	0,70

X29	3,60	3,33	5,00	4,17	3,25	3,40	2,40	3,20	3,40	3,67
النسبة	0,72	0,67	1,00	0,83	0,65	0,68	0,48	0,64	0,68	0,73
X30	3,20	3,67	4,00	3,50	4,75	4,00	3,60	3,80	4,00	4,00
النسبة	0,64	0,73	0,80	0,70	0,95	0,80	0,72	0,76	0,80	0,80
X31	4,20	3,83	4,00	4,17	4,25	4,00	4,00	3,80	4,60	4,33
النسبة	0,84	0,77	0,80	0,83	0,85	0,80	0,80	0,76	0,92	0,87
X32	4,80	4,00	4,83	4,00	4,25	3,80	4,00	3,80	4,00	3,83
النسبة	0,96	0,80	0,97	0,80	0,85	0,76	0,80	0,76	0,80	0,77
X33	3,40	3,83	4,33	3,67	4,75	4,00	3,60	3,80	4,00	4,00
النسبة	0,68	0,77	0,87	0,73	0,95	0,80	0,72	0,76	0,80	0,80
X34	4,00	4,00	3,83	4,00	3,75	3,40	4,60	3,80	3,80	4,17
النسبة	0,80	0,80	0,77	0,80	0,75	0,68	0,92	0,76	0,76	0,83
X35	4,20	4,67	3,33	4,00	2,75	2,80	4,00	3,40	4,40	3,50
النسبة	0,84	0,93	0,67	0,80	0,55	0,56	0,80	0,68	0,88	0,70
X36	4,60	4,83	4,17	4,50	4,50	4,00	4,40	4,60	4,60	4,17
النسبة	0,92	0,97	0,83	0,90	0,90	0,80	0,88	0,92	0,92	0,83
X37	4,40	4,50	3,83	3,83	3,75	4,00	4,40	4,20	4,00	4,17
النسبة	0,88	0,90	0,77	0,77	0,75	0,80	0,88	0,84	0,80	0,83
X38	3,60	4,00	5,00	4,17	3,25	3,40	3,60	3,20	3,20	3,67
النسبة	0,72	0,80	1,00	0,83	0,65	0,68	0,72	0,64	0,64	0,73
X39	4,60	4,67	3,83	3,50	4,75	4,20	4,80	4,80	4,60	5,00
النسبة	0,92	0,93	0,77	0,70	0,95	0,84	0,96	0,96	0,92	1,00
X40	4,40	3,00	4,00	4,00	5,00	4,60	5,00	4,60	4,00	4,33
النسبة	0,88	0,60	0,80	0,80	1,00	0,92	1,00	0,92	0,80	0,87
المجموع	0,88	0,82	0,82	0,83	0,84	0,79	0,84	0,82	0,84	0,85

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Excel

الملحق (5): نتائج قياس مستوى الغش في القوائم المالية للشركات محل الدراسة

المؤسسة	F-Score	M-score
x1	1,92931267	-1,97248938
الدلالة	Manipulator	Manipulator
x2	0,1429356	-2,73079681
الدلالة	Not Manipulator	Not Manipulator
x3	0,88231765	-2,8661024
الدلالة	Not Manipulator	Not Manipulator
x4	0,50676181	1,88696198
الدلالة	Not Manipulator	Manipulator
x5	1,10647572	-1,63486323
الدلالة	Manipulator	Manipulator
X6	11,9184594	-0,63144321
الدلالة	Manipulator	Manipulator
X7	3,69576691	-2,56848207
الدلالة	Manipulator	Not Manipulator
X8	1,58125389	-0,9240439
الدلالة	Manipulator	Manipulator
X9	2,76141047	-1,80635693
الدلالة	Manipulator	Manipulator
X10	1,87927445	-0,27389236
الدلالة	Manipulator	Manipulator
X11	1,16773479	3,49475665
الدلالة	Manipulator	Manipulator
X12	1,28259985	-2,63826164
الدلالة	Manipulator	Not Manipulator
X13	1,37893839	-1,11230833
الدلالة	Manipulator	Manipulator
X14	3,16173833	-2,21408448

الدلالة	Manipulator	Manipulator
X15	1,3850184	-1,57027222
الدلالة	Manipulator	Manipulator
X16	3,44061581	-3,16276777
الدلالة	Manipulator	Not Manipulator
X17	1,31913949	-2,7939614
الدلالة	Manipulator	Not Manipulator
X18	3,50979091	0,90862059
الدلالة	Manipulator	Manipulator
X19	1,36067693	-1,8063696
الدلالة	Manipulator	Manipulator
X20	0,54833937	-2,64706643
الدلالة	Not Manipulator	Not Manipulator
X21	0,08452212	-0,0570521
الدلالة	Not Manipulator	Manipulator
X22	4,53803281	5,82128685
الدلالة	Manipulator	Manipulator
X23	2,68195049	-0,28400245
الدلالة	Manipulator	Manipulator
X24	1,71963743	-2,87100918
الدلالة	Manipulator	Not Manipulator
X25	0,64832548	-1,99798829
الدلالة	Not Manipulator	Manipulator
X26	2,81259194	-2,81621138
الدلالة	Manipulator	Not Manipulator
X27	1,20181752	-2,3627893
الدلالة	Manipulator	Not Manipulator
X28	24,6137373	-1,86956612
الدلالة	Manipulator	Manipulator

X29	1,30716604	1,38594757
الدلالة	Manipulator	Manipulator
X30	0,33247931	-2,15658023
الدلالة	Not Manipulator	Manipulator
X31	0,22863426	-2,85519824
الدلالة	Not Manipulator	Not Manipulator
X32	0,15633293	-2,16123089
الدلالة	Not Manipulator	Manipulator
X33	0,95442604	-2,63861312
الدلالة	Not Manipulator	Not Manipulator
X34	3,2697618	-2,57426915
الدلالة	Manipulator	Not Manipulator
X35	1,87635017	-2,0273406
الدلالة	Manipulator	Manipulator
X36	0,19261494	-3,69771109
الدلالة	Not Manipulator	Not Manipulator
X37	2,42097374	-1,71050661
الدلالة	Manipulator	Manipulator
X38	1,13614059	-2,59405121
الدلالة	Manipulator	Not Manipulator
X39	3,44815392	-2,8460717
الدلالة	Manipulator	Not Manipulator
X40	1,53790644	-2,79576122
الدلالة	Manipulator	Not Manipulator

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

الملحق (6): نتائج قياس أساليب الغش حسب المؤشرات

المؤسسة	DSRI	GMI	AQI	SGI	DEPI
x1	2,10923826	0,73851162	1,47664328	0,73851162	2,63881968
الدلالة	Increasein Account Receivable	_	Decreasing Asset Quality	_	Decreasing in Depreciation
x2	1,10445492	1,07346913	0,95959329	1,07346913	1,0650241
الدلالة	Increasein Account Receivable	Decrease in Cross Profit	_	Sales increase	Decreasing in Depreciation
x3	0,99442147	1,02715255	1,02177077	1,02715255	1,00476707
الدلالة	_	Decrease in Cross Profit	Decreasing Asset Quality	Sales increase	Decreasing in Depreciation
x4	1,31910757	3,99282781	0,44352224	3,99282437	1,14925879
الدلالة	Increasein Account Receivable	Decrease in Cross Profit	_	Sales increase	Decreasing in Depreciation
x5	1,56765955	0,67535159	1,87766497	0,67535159	1,05579791

الدلالة	Increasein Account Receivable	_	Decreasing Asset Quality	_	Decreasing in Depreciation
X6	4,27115909	0,80621182	0,32641865	0,80621182	3,89107313
الدلالة	Increasein Account Receivable	_	_	_	Decreasing in Depreciation
X7	0,95753769	1,17604966	1,16729412	1,17604966	1,00495698
الدلالة	_	Decrease in Cross Profit	Decreasing Asset Quality	Sales increase	Decreasing in Depreciation
X8	1,86084556	1,55165832	0,84597585	1,55165832	1,1911507
الدلالة	Increasein Account Receivable	Decrease in Cross Profit	_	Sales increase	Decreasing in Depreciation
X9	1,10888876	1,08752631	2,45914684	1,08752631	1,14671353
الدلالة	Increasein Account Receivable	Decrease in Cross Profit	Decreasing Asset Quality	Sales increase	Decreasing in Depreciation
X10	1,01148895	3,40042516	-1,13072098	3,40042516	1,0306517

الدلالة	Increasein Account Receivable	Decrease in Cross Profit	_	Sales increase	Decreasing in Depreciation
X11	0,62889119	3,76987896	4,73133498	3,76987896	1,10265424
الدلالة	_	Decrease in Cross Profit	Decreasing Asset Quality	Sales increase	Decreasing in Depreciation
X12	1,17703306	1,06076346	0,96964738	1,06076346	1,50859964
الدلالة	Increasein Account Receivable	Decrease in Cross Profit	_	Sales increase	Decreasing in Depreciation
X13	2,67569398	1,08283484	1,47853141	1,08283484	1,08771455
الدلالة	Increasein Account Receivable	Decrease in Cross Profit	Decreasing Asset Quality	Sales increase	Decreasing in Depreciation
X14	0,93289705	1,27441391	1,38466357	1,27441391	1,80992501
الدلالة	_	Decrease in Cross Profit	Decreasing Asset Quality	Sales increase	Decreasing in Depreciation
X15	0,96077652	0,89106383	0,31594688	0,89106383	19,3500524
الدلالة	_	_	_	_	Decreasing in Depreciation

X16	1,54889225	0,73143538	0,55893006	0,73143544	1,01802546
الدلالة	Increasein Account Receivable	_	_	_	Decreasing in Depreciation
X17	1,1463023	0,98101499	1,05121288	0,98101499	1,0474322
الدلالة	Increasein Account Receivable	_	Decreasing Asset Quality	_	Decreasing in Depreciation
X18	0,7654521	3,4834087	0,9706273	3,48340856	1,07008689
الدلالة	_	Decrease in Cross Profit	_	Sales increase	Decreasing in Depreciation
X19	1,05199649	1,10577549	0,99040032	1,10577549	1,00627563
الدلالة	Increasein Account Receivable	Decrease in Cross Profit	_	Sales increase	Decreasing in Depreciation
X20	0,92739321	0,98556007	1,58435479	0,98556007	1,08039792
الدلالة	_	_	Decreasing Asset Quality	_	Decreasing in Depreciation
X21	4,54268001	0,83438555	1,34646435	0,83438555	1,09029116

الدلالة	Increasein Account Receivable	_	Decreasing Asset Quality	_	Decreasing in Depreciation
X22	11,4752749	0,37333165	2,91604985	0,37333273	1
الدلالة	Increasein Account Receivable	_	Decreasing Asset Quality	_	_
X23	0,8226134	2,67722046	1,06875884	2,67721703	1,16903155
الدلالة	_	Decrease in Cross Profit	Decreasing Asset Quality	Sales increase	Decreasing in Depreciation
X24	0,9149811	1,03268174	1,09682116	1,03268174	1,07013046
الدلالة	_	Decrease in Cross Profit	Decreasing Asset Quality	Sales increase	Decreasing in Depreciation
X25	1,19100787	1,08796934	0,35252614	1,08796933	1,05603605
الدلالة	Increasein Account Receivable	Decrease in Cross Profit	_	Sales increase	Decreasing in Depreciation
X26	1,02606585	1,06924166	0,94146498	1,06924166	1,03428481

الدلالة	Increasein Account Receivable	Decrease in Cross Profit	_	sales increase	Decreasing in Depreciation
X27	1,31147629	1,0169274	1,36036088	1,0169274	1,5485845
الدلالة	Increasein Account Receivable	Decrease in Cross Profit	Decreasing Asset Quality	sales increase	Decreasing in Depreciation
X28	1,13092697	1,06688391	2,43347214	1,06688391	0,84186378
الدلالة	Increasein Account Receivable	Decrease in Cross Profit	Decreasing Asset Quality	sales increase	_
X29	9,01735729	1,69718348	0,23895633	1,69718348	1,55077224
الدلالة	Increasein Account Receivable	Decrease in Cross Profit	_	sales increase	Decreasing in Depreciation
X30	0,95731489	1,40502794	1,11886498	1,40502793	1,65142376
الدلالة	_	Decrease in Cross Profit	Decreasing Asset Quality	sales increase	Decreasing in Depreciation
X31	1,40452233	0,83859789	0,99118429	0,83859793	0,98189901

الدلالة	Increasein Account Receivable	_	_	_	_
X32	1,19575829	1,10191029	1,51106277	1,10191028	2,19812542
الدلالة	Increasein Account Receivable	Decrease in Cross Profit	Decreasing Asset Quality	Sales increase	Decreasing in Depreciation
X33	1,07088524	1,05023677	-30,9414012	1,05023677	3,09130068
الدلالة	Increasein Account Receivable	Decrease in Cross Profit	_	Sales increase	Decreasing in Depreciation
X34	0,91649491	1,18575482	-354,49377	1,18575482	0,58888351
الدلالة	_	Decrease in Cross Profit	_	Sales increase	_
X35	2,31705429	1,08276506	0,4468798	1,08276506	1,01304955
الدلالة	Increasein Account Receivable	Decrease in Cross Profit	_	Sales increase	Decreasing in Depreciation
X36	2,61927962	1,58779257	0,84663419	1,58779257	1,54280718

الدلالة	Increasein Account Receivable	Decrease in Cross Profit	_	Sales increase	Decreasing in Depreciation
X37	1,05052949	0,96610618	3,09993298	0,96610618	0,78184146
الدلالة	Increasein Account Receivable	_	Decreasing Asset Quality	_	_
X38	1,09948206	0,99439755	1,41727059	0,99439755	1,04417179
الدلالة	Increasein Account Receivable	_	Decreasing Asset Quality	_	Decreasing in Depreciation
X39	0,95822591	1,06417957	1,00524711	1,06417957	1,00031214
الدلالة	_	Decrease in Cross Profit	Decreasing Asset Quality	Sales increase	Decreasing in Depreciation
X40	0,83814581	1,09414778	1,1611189	1,09414778	1,07569564
الدلالة	_	Decrease in Cross Profit	Decreasing Asset Quality	Sales increase	Decreasing in Depreciation

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

الملحق (7): نتائج اختبار الطبيعية للبيانات المتعلقة بقياس التزام محافظي الحسابات بقواعد السلوك المهني

	Kolmogorov-Smirnov			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
INTEG1	0.311	36	0.000	0.695	36	0.000
INTEG2	0.298	36	0.000	0.698	36	0.000
INTEG3	0.271	36	0.000	0.805	36	0.000
INTEG4	0.438	36	0.000	0.580	36	0.000
INTEG5	0.438	36	0.000	0.580	36	0.000
INTEG6	0.286	36	0.000	0.694	36	0.000
INTEG7	0.302	36	0.000	0.796	36	0.000
INTEG8	0.235	36	0.000	0.863	36	0.000
INTEG9	0.281	36	0.000	0.790	36	0.000
INTEG10	0.479	36	0.000	0.514	36	0.000
INTEG11	0.492	36	0.000	0.485	36	0.000
OBJEC1	0.410	36	0.000	0.609	36	0.000
OBJEC2	0.321	36	0.000	0.775	36	0.000
OBJEC3	0.379	36	0.000	0.715	36	0.000
OBJEC4	0.304	36	0.000	0.826	36	0.000
OBJEC5	0.343	36	0.000	0.756	36	0.000
OBJEC6	0.317	36	0.000	0.820	36	0.000
OBJEC7	0.395	36	0.000	0.619	36	0.000
OBJEC8	0.399	36	0.000	0.661	36	0.000
OBJEC9	0.367	36	0.000	0.633	36	0.000
OBJEC10	0.281	36	0.000	0.840	36	0.000
OBJEC11	0.265	36	0.000	0.802	36	0.000
OBJEC12	0.232	36	0.000	0.802	36	0.000
COMP1	0.351	36	0.000	0.664	36	0.000
COMP2	0.330	36	0.000	0.745	36	0.000
COMP3	0.281	36	0.000	0.813	36	0.000
COMP4	0.254	36	0.000	0.746	36	0.000
COMP5	0.209	36	0.000	0.868	36	0.001
COMP6	0.226	36	0.000	0.807	36	0.000
COMP7	0.270	36	0.000	0.803	36	0.000
COMP8	0.333	36	0.000	0.752	36	0.000
COMP9	0.212	36	0.000	0.881	36	0.001
COMP10	0.352	36	0.000	0.636	36	0.000
COMP11	0.327	36	0.000	0.742	36	0.000
COMP12	0.325	36	0.000	0.665	36	0.000
COMP13	0.295	36	0.000	0.779	36	0.000
COMP14	0.304	36	0.000	0.810	36	0.000
PROF1	0.410	36	0.000	0.609	36	0.000
PROF2	0.327	36	0.000	0.758	36	0.000
PROF3	0.312	36	0.000	0.743	36	0.000
PROF4	0.251	36	0.000	0.873	36	0.001
PROF5	0.268	36	0.000	0.833	36	0.000
PROF6	0.313	36	0.000	0.762	36	0.000

PROF7	0.452	36	0.000	0.562	36	0.000
PROF8	0.284	36	0.000	0.763	36	0.000
PROF9	0.264	36	0.000	0.845	36	0.000
PROF10	0.320	36	0.000	0.664	36	0.000
CONF1	0.375	36	0.000	0.697	36	0.000
CONF2	0.289	36	0.000	0.779	36	0.000
CONF3	0.226	36	0.000	0.807	36	0.000
CONF4	0.333	36	0.000	0.764	36	0.000
CONF5	0.274	36	0.000	0.779	36	0.000
CONF6	0.367	36	0.000	0.730	36	0.000
INTEG	0.125	36	0.172	0.953	36	0.130
OBJEC	0.095	36	0.200	0.958	36	0.192
COMP	0.122	36	0.199	0.947	36	0.082
PROF	0.122	36	0.198	0.943	36	0.063
CONF	0.188	36	0.002	0.910	36	0.007
ETHIC	0.124	36	0.178	0.969	36	0.410

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS26

الملحق (8): البواقي المعيارية للنماذج المقدرة

العلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع للبواقي المعيارية	انتشار البواقى المعيارية مع القيم المتوقعه
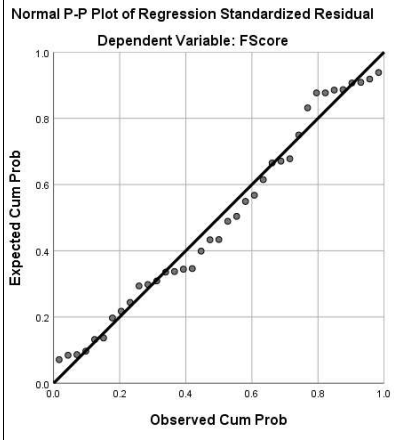	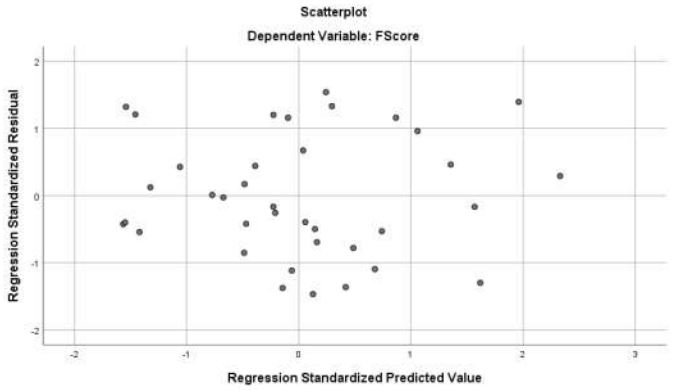
$Fscore_i = \alpha_0 + \alpha_1 INTEG_i + \alpha_2 OBJEC_i + \alpha_3 COMP_i + \alpha_4 PROP_i + \alpha_5 CONF_i + \alpha_6 PROP_i + \alpha_7 SECT_i + \varepsilon_i$	
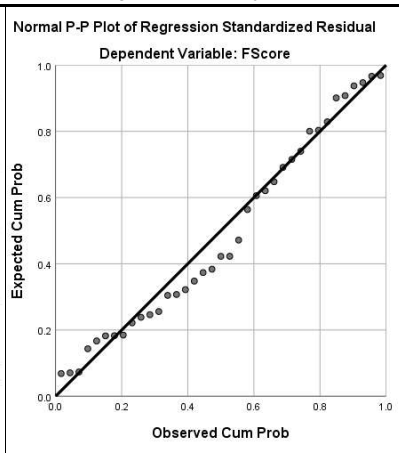	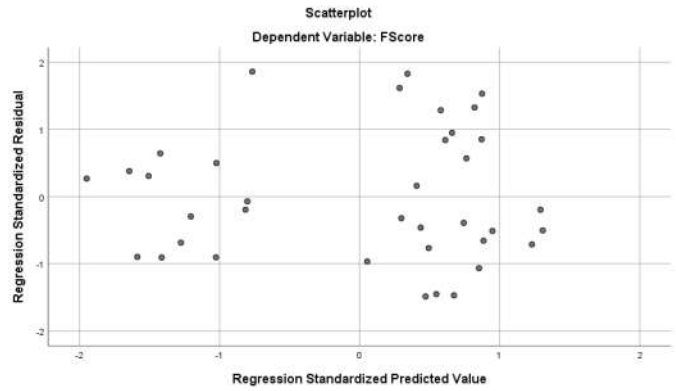
$Fscore_i = \beta_0 + \beta_1 ETHIC_i + \beta_2 PROP_i + \beta_3 SECT_i + \varepsilon_i$	
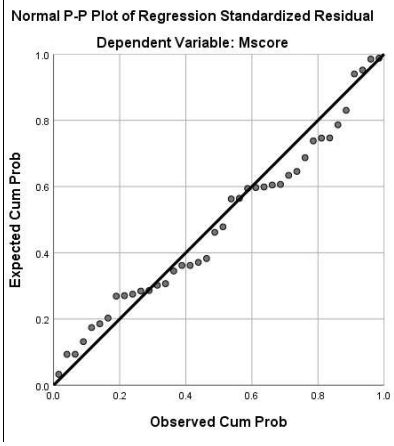	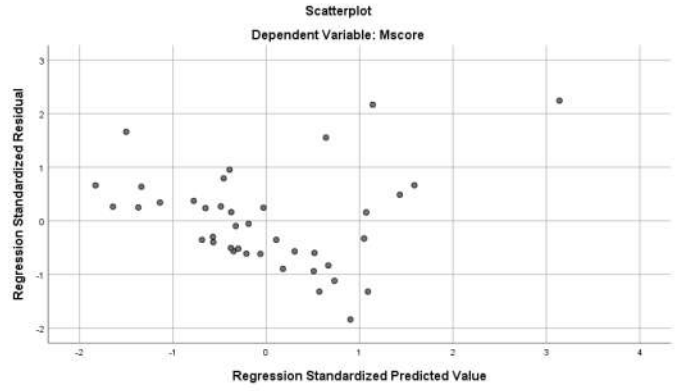
$Mscore_i = \alpha_0 + \alpha_1 INTEG_i + \alpha_2 OBJEC_i + \alpha_3 COMP_i + \alpha_4 PROP_i + \alpha_5 CONF_i + \alpha_6 PROP_i + \alpha_7 SECT_i + \varepsilon_i$	

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS26

الملحق (8): البواقي المعيارية للنماذج المقدرة (تابع)

العلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع للبواقي المعيارية	انتشار البواقى المعيارية مع القيم المتوقعه
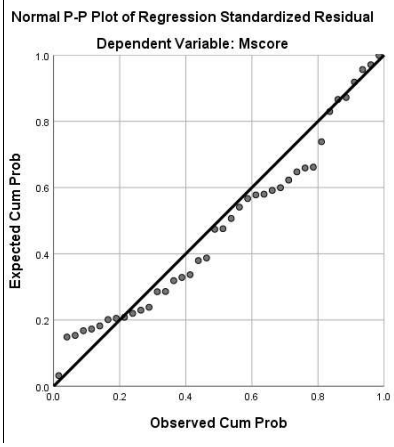	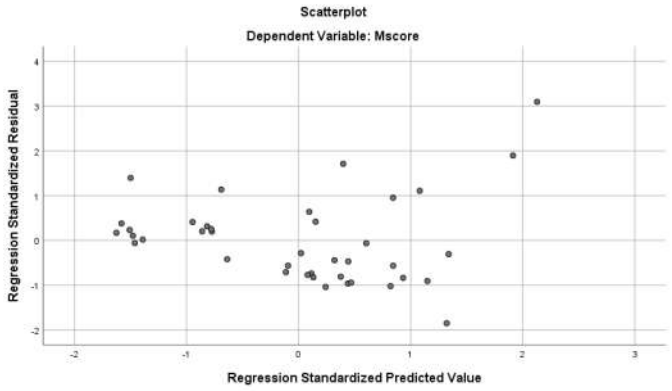
$Mscore_i = \beta_0 + \beta_1 ETHIC_i + \beta_2 PROP_i + \beta_3 SECT_i + \varepsilon_i$	
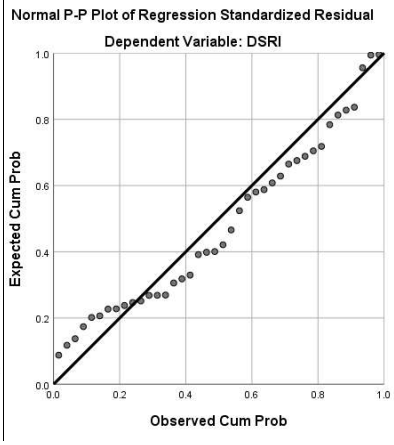	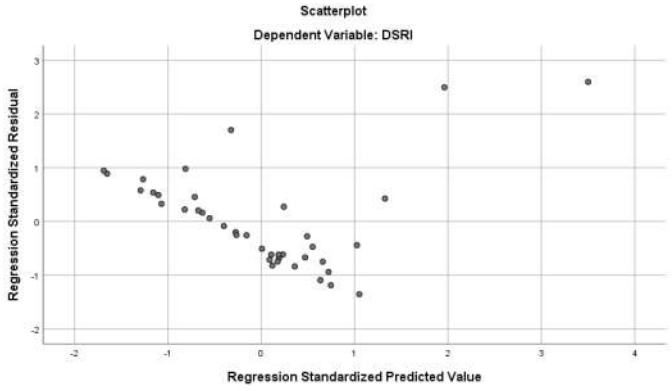
$DSRI_i = \alpha_0 + \alpha_1 INTEG_i + \alpha_2 OBJEC_i + \alpha_3 COMP_i + \alpha_4 PROP_i + \alpha_5 CONF_i + \alpha_6 PROP_i + \alpha_7 SECT_i + \varepsilon_i$	
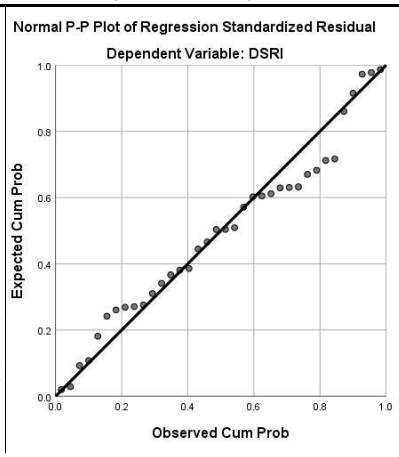	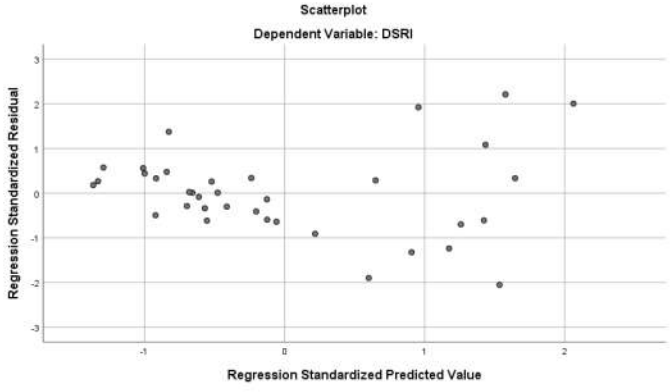
$DSRI_i = \beta_0 + \beta_1 ETHIC_i + \beta_2 PROP_i + \beta_3 SECT_i + \varepsilon_i$	

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS26

الملحق (8): البواقي المعيارية للنماذج المقدرة (تابع)

العلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع للبواقي المعيارية	انتشار البواقى المعيارية مع القيم المتوقعه
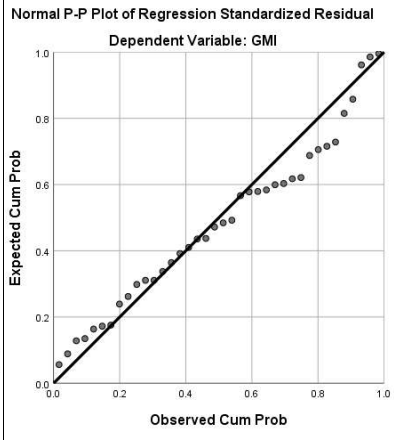	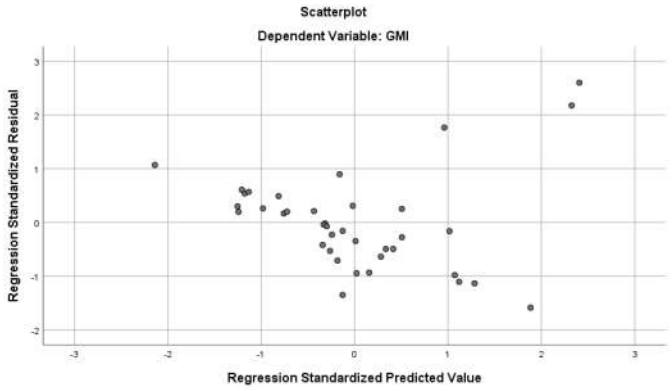
$GMI_i = \alpha_0 + \alpha_1 INTEG_i + \alpha_2 OBJEC_i + \alpha_3 COMP_i + \alpha_4 PROP_i + \alpha_5 CONF_i + \alpha_6 PROP_i + \alpha_7 SECT_i + \varepsilon_i$	
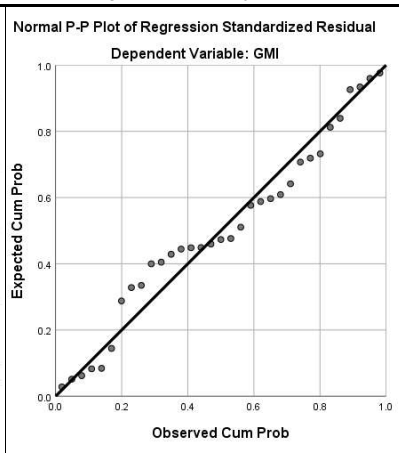	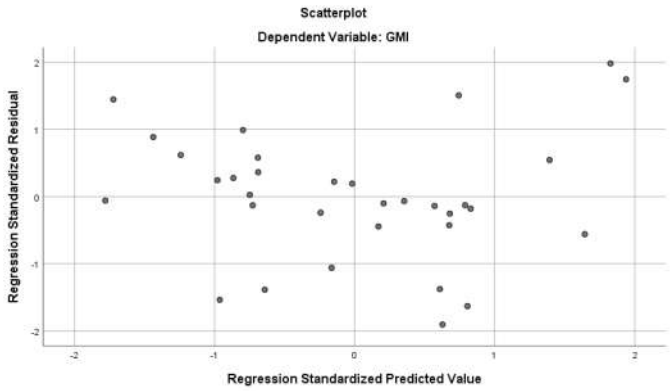
$GMI_i = \beta_0 + \beta_1 ETHIC_i + \beta_2 PROP_i + \beta_3 SECT_i + \varepsilon_i$	
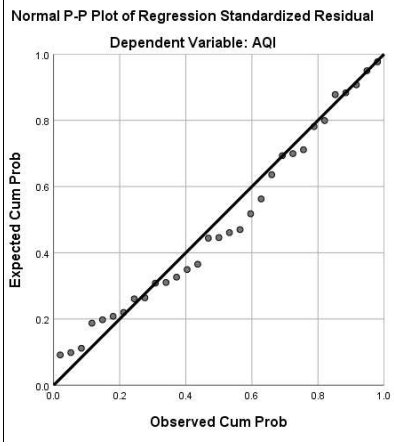	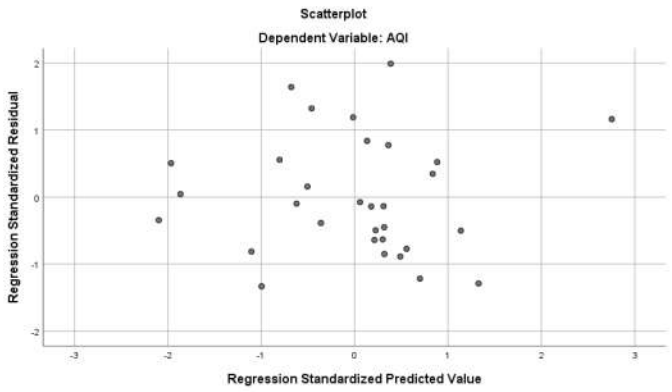
$AQI_i = \alpha_0 + \alpha_1 INTEG_i + \alpha_2 OBJEC_i + \alpha_3 COMP_i + \alpha_4 PROP_i + \alpha_5 CONF_i + \alpha_6 PROP_i + \alpha_7 SECT_i + \varepsilon_i$	

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS26

الملحق (8): البواقي المعيارية للنماذج المقدرة (تابع)

العلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع للبواقي المعيارية	انتشار البواقى المعيارية مع القيم المتوقعه
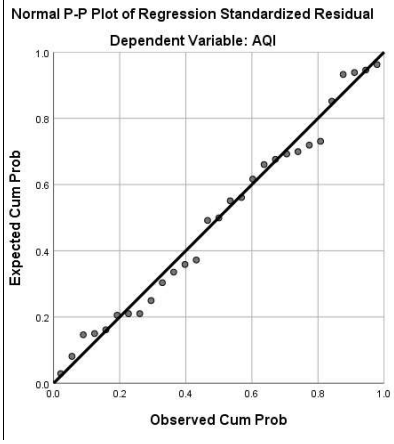	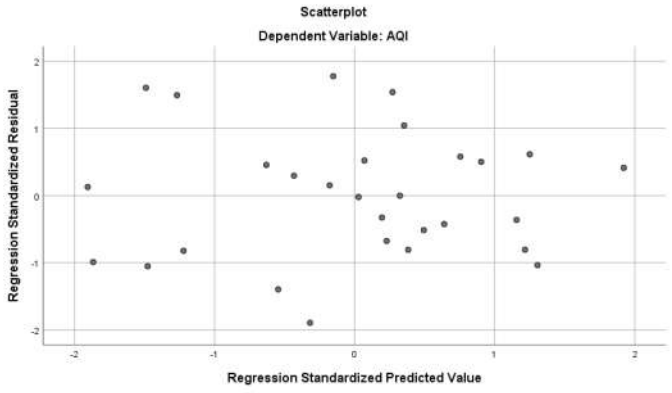
$AQI_i = \beta_0 + \beta_1 ETHIC_i + \beta_2 PROP_i + \beta_3 SECT_i + \varepsilon_i$	
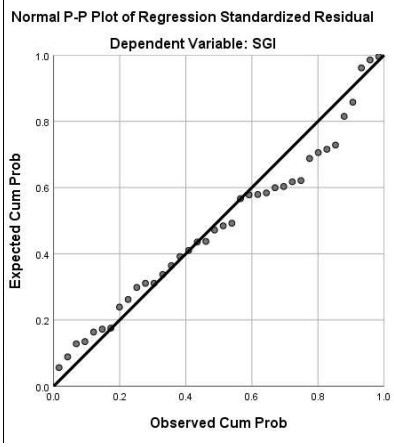	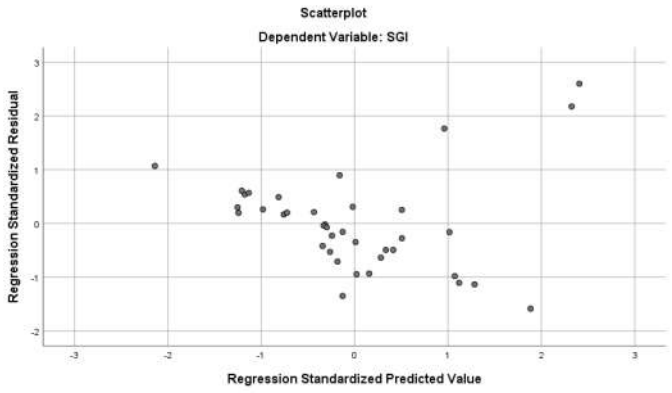
$SGI_i = \alpha_0 + \alpha_1 INTEG_i + \alpha_2 OBJEC_i + \alpha_3 COMP_i + \alpha_4 PROP_i + \alpha_5 CONF_i + \alpha_6 PROP_i + \alpha_7 SECT_i + \varepsilon_i$	
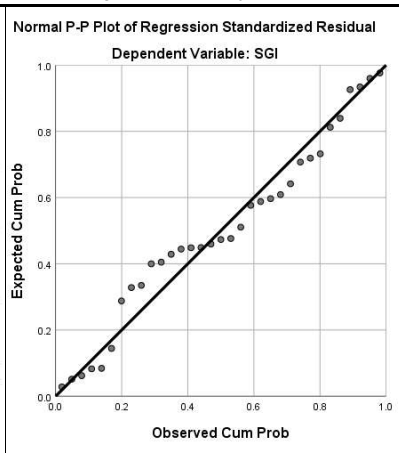	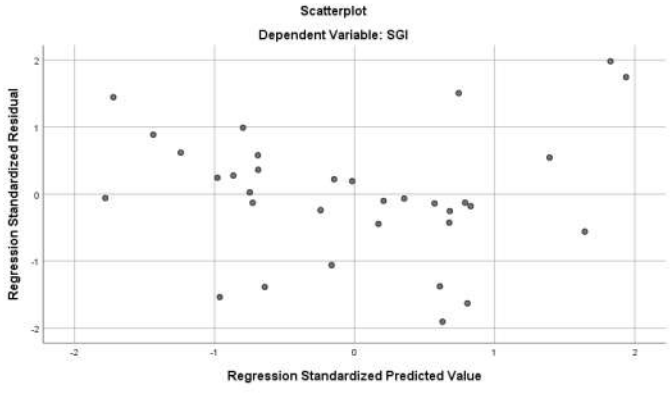
$SGI_i = \beta_0 + \beta_1 ETHIC_i + \beta_2 PROP_i + \beta_3 SECT_i + \varepsilon_i$	

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS26

الملحق (8): البواقي المعيارية للنماذج المقدرة (تابع)

العلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع للبواقي المعيارية	انتشار البواقى المعيارية مع القيم المتوقعه
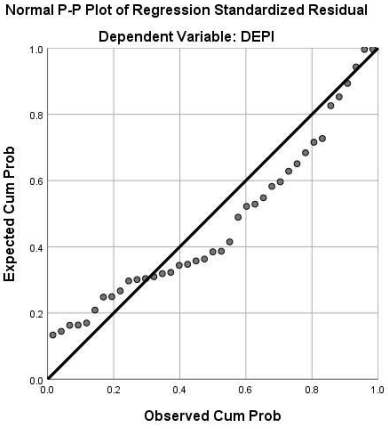	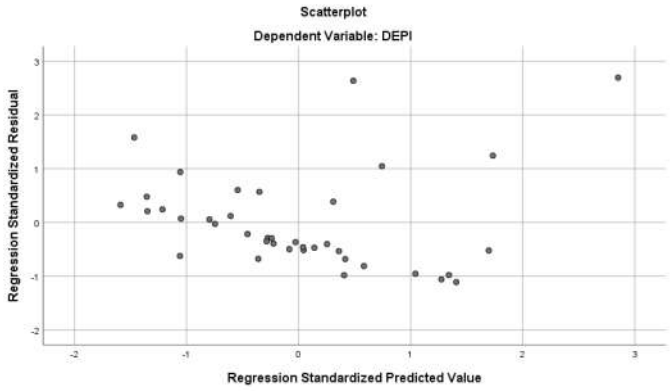
$DEPI_i = \alpha_0 + \alpha_1 INTEG_i + \alpha_2 OBJEC_i + \alpha_3 COMP_i + \alpha_4 PROP_i + \alpha_5 CONF_i + \alpha_6 PROP_i + \alpha_7 SECT_i + \varepsilon_i$	
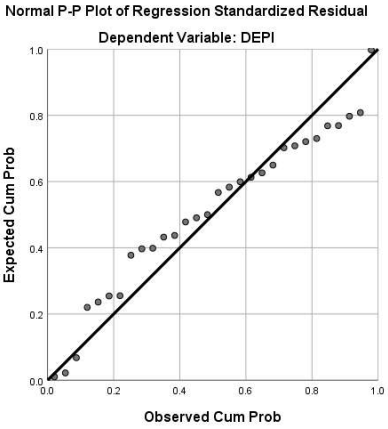	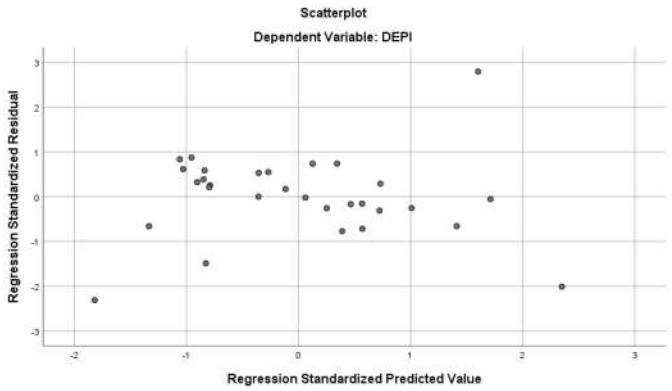
$DEPI_i = \beta_0 + \beta_1 ETHIC_i + \beta_2 PROP_i + \beta_3 SECT_i + \varepsilon_i$	

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS26